بيانات و توجيهات

لسماحة المرجع الديني آية الله العظمى

الشيخ محمد إسحاق الفياض

دام ظله

www.alFayadh.org

بيانات وتوجيهات

سماحة

الشيخ محمد إسحاق الفياض

(دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب:	بيانات وتوجيهات
اسم المؤلف:	**سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اسحاق الفياض**
الناشر:	مكتب سماحة الشيخ الفياض
اسم المطبعة:	الكلمة الطيبة
الطبعة:	الخامسة
الكمية:	(٣٠٠٠) نسخة
السنة:	١٤٣٠ هجرية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١١٥٣ لسنة ٢٠٠٩

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى على كل مطالعٍ ما للمرجعية الدينية في النجف الأشرف من دور مهم وحضور فاعل في معظم القضايا المصيرية والتحديات التي تواجه مسيرة المسلمين وعلى طول الخط منذ أن تأسست قبل أكثر من ألف سنة ولحد الآن، مما جعل المجتمعات الإسلامية تهرع مسرعة كلما واجهتها مشكلة خطيرة أو داهمتها الأخطار والفتن لتلوذ بها لتسترشد من توجيهاتها التي تنير الدرب أمامهم وتذلل ما يواجههم من عراقيل وتحديات.

ولقد تبلور هذا الدور وبرز بشكل واضح في فترة ما بعد سقوط النظام البائد، حيث كان للمرجعية الدور الرئيسي في العملية السياسية التي يخوضها العراقيون، فأسست للعديد من مبادئها ورسمت بشكل واضح أغلب ملامحها التي كان في مقدمتها حفظ الوحدة الوطنية وتوحيد الصف والكلمة للتخلص من الاحتلال ونيل الاستقلال والعمل الجاد لإعادة البلد وتوفير مستلزمات العيش الكريم، وكتابة دستور يكفل

حقوق الجميع بلا استثناء والسعي بشكل حازم وصارم لبسط سلطة القانون وتحقيق الأمن والاستقرار.

وفي هذا الكتاب جملة من النصوص المباركة التي صدرت عن سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض(دام ظله) أو من مكتبه حول الشأن العراقي في هذه المرحلة الحرجة، وقد رتبت بحسب التسلسل الزمني لصدورها، فنرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل نافعاً في تذكير المؤمنين وتثبيتهم على مواقفهم الوطنية النبيلة وان يكون مفيداً في رد بعض ما صدر من هنا وهناك من تقولات وافتراءات تنسب إلى المرجعية كذباً وبهتاناً لتشوه سمعتها وتهز صورتها في أوساط الناس.

٥ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ

(١)
كلمة توجيهية إلى أبناء الشعب العراقي العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد وعترته الطاهرين وبعد:

على الشعب العراقي كافة وعلى العلماء والخطباء والمثقفين خاصة العمل الجاد في هذه الظروف الحساسة والفرصة الثمينة، وفق النقاط التالية:

الأولى: دعوة الناس إلى تقوى الله الذي هو معيار كرامة الإنسان عنده تعالى بمقتضى قوله عز وجل «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّه أَتْقَاكُمْ» والمحافظة على الأمن والاستقرار والهدوء فَي البلَد لا سيما في هذه الظروف، وعدم التجاوز والتعدي على الآخرين وعلى أعراضهم وأموالهم وحقوقهم وضرورة الحفاظ عليها، والدعوة إلى وحدة الصف ووحدة الكلمة وعدم الدخول في المسائل الطائفية والعنصرية المثيرة للفتنة والشقاق والتفرقة بين المسلمين والمسائل التي تثير مشاعر الآخرين، والاجتناب عما يوجب البلبلة في المجتمع وعدم الاستقرار والأمن فيه.

الثانية: إن وظيفة المؤمنين لا سيما المثقفين منهم لزوم نشر الوعي الإسلامي بين الناس بمختلف أصنافهم من الرجال والنساء والفتيان والفتيات، وبث القيم الإنسانية والفكرية والأخلاقية ضد كل ألوان الفساد واللااخلاقية ومختلف ألوان الغزو الفكري والتيار الأجنبي، وضرورة المحافظة على التقاليد الإسلامية الدينية فإنها تزود الإنسان بطاقات نفسية كبيرة أمام التيار الأجنبي والغزو الفكري وتجعله كالجبل الراسخ لا تحركه العواصف.

الثالثة: أن الحرية للشعب العراقي المسلم لها جوانب إيجابية وجوانب سلبية، أما الجوانب الإيجابية فلأن الحرية أتاحت الفرصة لهم لإقامة شعائر المذهب ونشر الأفكار الإسلامية والثقافة الدينية بين الناس بمختلف الوسائل والطرق والمطالبة بحقوقهم، أما الجوانب السلبية فلأنها هيأت العوامل والأسباب للفساد الأخلاقي وأعطت مجالاً واسعاً للغزو الفكري والثقافي والتيار الأجنبي، فلهذا يجب على المؤمنين لا سيما الشباب من ذوي الكفاءة واللياقة العلمية والثقافية والدينية أن يقوموا بتزويد الناس بالقيم الإسلامية والأفكار الدينية والأخلاق الحميدة فإن تلك القيم تجهز الإنسان بالطاقات النفسية الكبيرة والملكات الفاضلة وتخلق الإنسان الكامل والمجتمع الآمن، بينما الثقافة الغربية والتيارات الأجنبية تعزز الغرائز الحيوانية والشهوات النفسانية

ومن هنا تكون مسؤولية الإنسان المؤمن المثقف في المجتمع أكبر وأثقل في هذه الظروف الحساسة والحرية المتاحة لأن هذه فرصة ثمينة لا بد من استغلالها والقيام فيها بجد بتثقيف الناس وتجهيزهم بالأفكار الإسلامية والوعي الديني الأخلاقي، ولا سيما على الأساتذة في المعاهد والجامعات والكليات فإن مسؤوليتهم أمام الله وحده لا شريك له وأمام الشعب تفرض عليهم الاهتمام الجاد بأمور الطلاب والطالبات وتزويدهم بالثقافة الدينية والقيم الإنسانية والملكات الفاضلة السامية في ضمن دروسهم وإلقاء المحاضرات عليهم.

الرابعة: إن على المؤمنين والمثقفين من أبناء الطائفة تشكيل لجان من وجهاء البلد والمثقفين الخيرين في كل محافظة، والتنسيق بين اللجان في جميع المحافظات للمطالبة بحقوق الطائفة التي كانت مهملة ولا سيما في العصر البائد المقبور، هذا بدون المعارضة مع حقوق الآخرين فإن المطالبة بها إنما هي في صلب دولة ديمقراطية حرة تكون جميع حقوق الطوائف والمذاهب محفوظة فيها بما فيها الأقليات.

وحقوقنا متمثلة بالبنود التالية:

الأول: أن يدّرس في جميع المدارس والمعاهد والكليات في محافظات الشيعة كافة عقائد الشيعة وأحكامها وتاريخها

فمن الغريب جداً أن الشيعة تشكل أكثرية شعب العراق المسلم بنسبة لا تقل عن خمسة وستين بالمائة ومع ذلك حقوقهم الأساسية مهدورة ويدّرس أبناؤهم في محافظاتهم عقائد طائفة أخرى وأحكامهم وتاريخهم وهذا مخالف لما هو معترف به دولياً من حرية المذاهب ولا يحق لأي مذهب أو دولة فرض مذهب على أبناء مذهب آخر.

الثاني: أن موقوفات الشيعة بتمام أصنافها لا بد أن تدار بيد أبنائها على طبق الشروط والمقررات التي وضعها الواقف لها وصرف مواردها في الجهات الموقوفة عليها. كما إن موقوفات إخواننا السنة لا بد أن تدار بيد أبنائها.

الثالث: إن المشاهد المشرفة والمدارس الدينية والمساجد والحسينيات وموقوفاتها لا بد أن تدار في جميع أنحاء العراق تحت إشراف المراجع العظام المعترف بهم في أوساط الشيعة ككل أو بإشراف المرجع الأعلى للشيعة بيد لجان من العلماء والمؤمنين الخيرين على أساس أنها مؤسسات دينية محضة لا ترتبط بالدولة ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها وكذلك الحال في مقدسات سائر المذاهب والأديان.

هذه بعض حقوق الطائفة، وعلى أبنائنا من المؤمنين والمثقفين كافة رفع أصواتهم بصورة سلمية وإيصالها إلى مسامع الحاكم الحالي والمطالبة بتشكيل دولة ديمقراطية

حرة من أبناء العراق الحبيب لإدارة بلدهم بأنفسهم وإزالة الاحتلال الذي هو من مخلفات العصر البائد المقبور ووضع دستور دائم يكفل حقوق الجميع من قبل المنتخبين من الشعب لا من الدخلاء من الخارج فإنه غير مقبول عند جميع طبقات الشعب العراقي فإن وضع الدستور لا بد أن يكون بيد الممثلين من جميع الطوائف والفئات الإسلامية، ثم إذا عرضت بنود الدستور بعد ذلك على الشعب المسلم فعندئذ يجب عليهم رفض كل بند من بنوده يكون مخالفاً للإسلام لأن العراق دولة إسلامية، وأي بند من بنود دستوره يكون خارجاً عن دائرة الإسلام مرفوض عند جميع الطبقات والفئات من الشعب العراقي المسلم، وأيضاً المطالبة بوضع هذه الحقوق الأساسية للطائفة في دستور الدولة الدائم ولا بد أن تكون هذه المطالبة صارمة وصريحة وأنه لا يمكن التجاوز ورفع اليد عنها والمراجع العظام يؤيدون مطالباتهم بحقوقهم بقوة وصرامة ولا يمكن الغض عنها كما أنهم يرفضون بجد كل بند من الدستور يكون خارجاً عن دائرة الإسلام.

وفي الختام نسأل الباري عز وجل التوفيق والإخلاص والعمل الجاد لخدمة الشعب العراقي المسلم ووحدة صفوفهم وإيجاد الأمن والأمان بينهم وزوال الاحتلال والسلام على إخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

(١٢).....بيانات وتوجيهات

٢١ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(٢)
كلمة إلى أعضاء لجنة وضع آلية كتابة الدستور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه وأفضل بريته محمد وعترته الطيبين الطاهرين. . .

إخواننا وأعزائنا أعضاء لجنة وضع آلية كتابة الدستور المحترمين. . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن إذ نبارك لكم جهودكم وتكاتفكم وتوافقكم على وضع آلية الدستور على وفق ما هو المطالب به من قبل المراجع الدينية وعلى رأسهم سماحة السيد السيستاني (دام ظله) ندعو من الباري عز وجل مزيد التوفيق لكم في الخطوات القادمة الشاقة وبذل الجهد المكثف في سبيل إنجازها خطوة بعد خطوة حتى تنجز الخطوات بكاملها بوضع الدستور المثالي، وندعو الشعب العراقي العزيز بكافة شرائحه وطوائفه الإسراع في إنهاء الاحتلال بقوة المنطق وبسلاح التكاتف والتلاحم والتوافق بينهم ووحدة الصف والكلمة، وبذل الجهد المتواصل في وضع الدستور وتكميله والمصادقة عليه في انتخابات عامة حرة وتشكيل دولة

مستقلة. وهذا معنى إنهاء الاحتلال وإدارة العراق بأيدي العراقيين فقط.

رأينا من المناسب أن نذكّركم بالنقاط الثلاث التالية:

١: إن وضع الدستور للشعب العراقي لابد أن يكون بأيدي الممثلين من قبل الشعب، لأن حاضر هذا البلد وشعبه العريق ومستقبله بكافة اتجاهاته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والفردية والأمنية وغيرها مربوطة بالدستور ولو لم يكن وضع الدستور بأيدي الممثلين من قبل الشعب لكان موردا للنقد والإشكال من الداخل والخارج وفي المستقبل إذ يفسح المجال أمام السلطة الحاكمة في المستقبل القيام بتغيير الدستور أو إلغائه بذريعة انه لم يكتب من قبل ممثلي الشعب وهو لا يمثل آراء الشعب.

وحيث أن الدستور دستور للشعب العراقي بكافة شرائحه وطوائفه من الشيعة والسنة والأكراد والتركمان والمسيح والآشوريين والصابئة وغيرهم فلا بد أن يكون وضعه بنحو تكون حقوق جميع الطوائف فيه محفوظة بما فيهم الأقليات.

٢: تشكيل لجنة من أصحاب الخبرة والإطلاع وأهل الخير والأمانة والديانة باسم (لجنة التمييز والتحقيق) وواجب هذه اللجنة القيام بالتحقيق عن حال كل مرشح لكتابة الدستور لمعرفة المؤهل لذلك من حيث مكانته العلمية

والثقافية والدينية، وخبرويته في الموضوع، وبعد التحقيق يوضع أسم المؤهل في قائمة المرشحين ويحذف أسم غير المؤهل، باعتبار أن غالب الناس لا يعرف من هو المؤهل لذلك.

٣: إن العراق بلد إسلامي عريق بذخائره وعظمائه وفيه المراقد المشرفة الدينية لعدد من الأئمة الأطهار عليهم السلام، ومزارات عدد من الصحابة وعلماء المسلمين، نخص بالذكر النجف الأشرف فإنه عظيم بعظمة مشرفه أمير المؤمنين عليه السلام وبوجود الحوزة العلمية الإسلامية العريقة للدراسات العليا منذ أكثر من ألف سنة، وقد تخرج منها الآلاف من العلماء والفقهاء والمراجع العظام والأساتذة والخطباء والشعراء من الأقطار الإسلامية، ولذلك يكون العراق بلدا عظيما بعظم ذخائره ومراكزه الدينية العريقة، وكبيرا بكبر علماء الدين والمراجع العظام للعالم الإسلامي ومحط أنظار العالم دينيا وثقافيا. والحوزة العلمية فيه وإن كانت قد هتكت حرمتها من قبل الزمر الفاسدة ولكنها بعد زوال تلك الزمرة قد أخذت تستعيد نشاطها وعافيتها وقوتها وشوكتها خطوة أثر خطوة بجهود العلماء العظام وأهل الخير من المؤمنين، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الغالبية العظمى من الشعب العراقي مسلمة معتقدة بالإسلام اعتقادا راسخا ولا تقبل بديلا عن الإسلام وتقاليده وأفكاره، وعلى

ضوء هذين الجانبين يجب أن يكون الدستور العراقي دستورا إسلاميا بجميع بنوده وشروطه وغير خارج عن دائرة الإسلام وكل بند من بنوده إذا كان خارجا عنها ومخالفا لها فهو مرفوض من قبل العلماء والمراجع والشعب جميعا.

وفي الختام نوصيكم في هذه الظروف الحساسة والحرجة بدعوة الناس إلى التكاتف والتلاحم والتوافق ووحدة الصف والكلمة والهدوء والاستقرار وإيجاد الأمن والمحافظة على مصالح الناس وأعراضهم وأموالهم وحقوقهم وعدم إيجاد البلبلة في البلد وعدم الدخول في المسائل الطائفية المثيرة للفتنة والفساد. وأيضا عليكم وعلى المسؤولين جميعا بمراقبة المجرمين وأعداء الأمة الإنسانية من ذوي النفوس الخبيثة والمشبوهين والتصدي لهم بكافة الوسائل المتاحة.

وعليكم إبلاغ هذه الوصية إلى أقرانكم وزملائكم واحدا بعد واحد وإلى جميع الناس فهذا جانب من وظيفتنا ووظيفتكم في هذا الوقت الحرج.

نكرر شكرنا وتقديرنا على تلك الجهود والمساعي المتواصلة في وضع آلية لكتابة الدستور ونطلب من الله عز وجل مزيد التوفيق لكم في الخطوات المقبلة الجبارة والعمل الدؤوب في إنجازها حتى يستبشر الشعب العراقي المظلوم بدستور متكامل يحمي جميع مصالحه الدينية والاجتماعية وغيرها، هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سماحة آية الله العظمى فياض(دام ظله).....(١٧)

النجف الأشرف

١٤ رجب المرجب ١٤٢٤ هـ

(٣)
كلمة حول الخصخصة في النظام الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل بريته محمد وعترته الطاهرين وبعد:

فإن النظام الاقتصادي الحاكم في العالم اليوم، ممثل في النظام الاقتصادي الرأسمالي الحاكم في أكثر من نصف الكرة الأرضية، وفي النظام الاقتصادي الاشتراكي الحاكم بمجموعة من الدول في العالم.

أما الأول: فإن المجتمع الرأسمالي يؤمن بنظام الخصخصة، كقاعدة عامة في البلاد، ويسمح للأفراد والشركات الخاصة الأهلية بكافة صنوفها بالملكية الخاصة (أي الخصخصة) بحرية مطلقة في كافة النشاطات الاقتصادية والثروات الطبيعية حسب ما تتطلب ظروفهم وإمكانياتهم. ولا يعترف بالملكية العامة، وهي ملكية الدولة كنظام عام، نعم يعترف بها في بعض الحالات والظروف الاستثنائية.

وأما الثاني: فلأن المجتمع الاشتراكي يؤمن بالملكية العامة، وهي ملكية الدولة كنظام اقتصادي عام في البلاد، ولا يعترف بالملكية الخاصة (الخصخصة) وهي ملكية الأفراد كمبدأ عام.

وهناك نظام اقتصادي ثالث، وهو النظام الاقتصادي الإسلامي الذي سبق النظامين الأولين، ونجح في تجربته الأولى في عصر الرسالة، وهو مخالف لكلا النظامين ولا ينطبق على أي واحد منهما، فإن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس مبدأ الملكية العامة والخاصة معاً جنباً إلى جنب، وبينما النظام الرأسمالي يقوم على أساس مبدأ الملكية الخاصة فقط، ولا يعترف بالملكية العامة كمبدأ عام. والنظام الاشتراكي على عكس ذلك تماماً.

ثم إن الملكية العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي تقوم على أساس أن تكون السلطة الحاكمة في الدولة منصوبة من قبل الله تعالى وحده لا شريك له. إما بالتنصيب بالاسم والشخص، كما في زمن حضور المعصوم، أو بالصفات العامة كما في زمن الغيبة، والأول تمثل في حاكمية الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام. والثاني في ولاية الفقيه الجامع للشرائط منها الأعلمية، فإذا كانت للسلطة الحاكمة ولاية على الناس من قبل الله تعالى، فلها أن تملك من رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج وثروات البلاد للدولة بغرض

حماية مصالح الأمة وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، هذا كله على مذهب الطائفة الإماميه.

وإما على مذهب سائر الطوائف الإسلامية فثبوت الخلافة والولاية عندهم إنما هو بإجماع الأمة وآرائهم، ولا يتوقف على وجود النص ما عدا ثبوت سلطة الرسول الأكرمﷺ فإنه بنص من الله عز وجل بالاسم والشخص. وعلى هذا فأي رئيس للدولة في الدول الإسلامية إذا كان منتخبا بآراء الشعب وإجماعهم بالانتخاب الحر، فهو الخليفة والوالي على الأمة عندهم، وإطاعته واجبة عليهم، وله حق الإشراف والتدخل في كافة مؤسسات الدولة من المؤسسات الخصوصية والعمومية وأي رئيس دولة فيها إذا لم يكن كذلك فولايته غير مشروعة.

وعلى هذا الأساس فالدولة الإسلامية المشروعة لدى الطائفة الإمامية هي التي تكون السلطة الحاكمة فيها متعينة ومنصوبة من قبل الله عز وجل حتى في عصر الغيبة وهي متمثلة في هذا العصر بولي الفقيه الجامع للشرائط منها الاعلمية هذا إذا كان على رأس الدولة ولي الفقيه وأما إذا لم يكن على رأس الدولة ولي الفقيه ولكن الدولة كانت تأخذ بعين الاعتبار في دستور البلد ثوابت الإسلام وقوانينه ونظامه في كافة أجهزة الدولة وفي منطقة الفراغ تجعل القوانين والدساتير حسب متطلبات الوقت والظروف بأشراف وإرشاد

الفقيه الجامع للشرائط ففي مثل ذلك للفقيه إمضاء هذه الحكومة فإذا أمضاها فتصبح حكومة إسلامية شرعية فإذن لا يعتبر في شرعية الحكومة أن تكون السلطة الحاكمة المنصوبة من قبل الله تعالى على رأس الحكومة. وأما لدى الطوائف الأخرى من المسلمين فهي التي تكون متعينة ومنصوبة بآراء الأمة وإجماعها من طريق الانتخاب الحر، ما عدا حاكمية النبي الأكرمﷺ فإنها ثابتة عندهم بنص من الله تعالى كما مر.

وأما إذا لم تكن السلطة الحاكمة فيها متعينة ومنصوبة من قبل الله تعالى، ولا بآراء الأمة فلا تكون لها مشروعية عند جميع طوائف المسلمين ولا تكون تصرفاتها التي تتوقف صحتها ونفوذها على الولاية نافذة عند كل المذاهب الإسلامية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ينبغي أن نعرف ما هو دور الفقيه الجامع للشرائط في هذه الحكومات الإسلامية التي هي غير قائمة على أساس الحاكمية لله وحده لا شريك له ؟

والجواب إن للفقيه دوراً بارزا وكبيراً ومحوريا فيها على أساس إن نفوذه بين شعوبها ومكانته الدينية الإسلامية تفرض عليه أن يقوم بإرشادهم إلى الطريق الصحيح والاعتدال وعدم التجاوز على حقوق الآخرين والحفاظ عليها، ونشر الأحكام الشرعية والثقافية الإسلامية والأخلاق

الحميدة والآداب الفاضلة بينهم، والنهي عن كافة الأعمال المنكرة والرذيلة كالكذب والغيبة والبهتان والافتراء والنميمة والظلم والتعدي على الناس وعلى عرضهم ومالهم وغيرها من الأعمال القبيحة كل ذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية التي قد اهتم الإسلام بها وإيجاد التوازن بين طبقات الأمة والاستقرار والأمن في المجتمع كما يفترض عليه أن يدعو المسؤلين في الحكومة بالسعي الحثيث والجاد في استقرار الوضع واستتباب الأمن في البلد بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، والتخلي عن جميع المصالح الذاتية والأغراض الشخصية والأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب والبلد ككل وان يعملوا بشكل جاد وبأقصى الطاقات على تطوير البلد وازدهاره اقتصاديا وتقنيا لتحقيق مبدأ العدالة والتساوي بين طبقات الأمة والمحافظة على حرية المواطنين في كافة نشاطاتهم الاقتصادية والتعليمية والدينية وعليهم توفير الخدمات العامة الحياتية بكافة أنواعها للمواطنين وإيجاد فرص العمل لهم وتشويق المثقفين والمفكرين والمبدعين بكل الوسائل الممكنة والأسباب المتاحة وتأسيس الجامعات والمعاهد والكليات في داخل البلد وإرسال مجموعة من نخبهم إلى الخارج وتوفير كافة الوسائل لهم بغرض تدريبهم والوصول بهم إلى التقنيات العالية المتطورة ثم إرجاعهم إلى بلدهم بغاية تطويره تقنيا

واقتصاديا ومن الواضح إن لكل ذلك دورا بارزا في توطيد العلاقة بين الشعب والقادة وتعاون الشعب مع الحكومة وانحسار الظلم والاستبداد والتعدي على حقوق الشعب لأنه لا يدوم.

وأما الملكية الخاصة (الخصخصة) وهي ملكية الأفراد في المجتمع الإسلامي فهي قائمة على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية في الإسلام، حيث إن لهم أن يمارسوا حرياتهم في كافة الأنشطة الاقتصادية في الحدود المسموح بها في الشريعة المقدسة بأن لا تكون تلك الأنشطة من الأنشطة المحذورة المعيقة عن القيم والمثل الدينية والأخلاقية، كالتعامل بالربا والاتجار بالخمور ولحوم الميتة والخنزير والاحتكار والغش وغير ذلك من الأمور الغير جائزة شرعاً.

ومن هنا يظهر أن المذهب الاقتصادي في المجتمع الإسلامي يفترق عن المذهب الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي والاشتراكي معا.

أما عن الأول، فلأن المذهب الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي يقوم على أساس النظام الوحيد، وهو نظام الملكية الخاصة (أي الخصخصة) ولا يعترف بالملكية العامة وهي ملكية الدولة كمبدأ عام. وأما ما قد يقع في هذا المجتمع من تأميم بعض الشركات أو المرافق العامة من قبل الدولة فهو

حالة نادرة استثنائية، وليس من مقتضيات المذهب الاقتصادي فيه.

وأما عن الثاني، فلأن المذهب الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي يقوم أيضا على أساس المبدأ الوحيد، وهو مبدأ الملكية العامة، وهي ملكية الدولة، ولا يعترف بالملكية الخاصة وهي ملكية الأفراد كمبدأ عام، لأن حرية الأفراد في هذا المجتمع مصادرة من قبل الدولة، ولا تسمح لهم بالملكية، بينما المذهب الاقتصادي في المجتمع الإسلامي يقوم على أساس مبدأ الملكية المزدوجة، وهي ملكية الدولة بالملكية العامة، وملكية الأفراد بالملكية الخاصة جنبا إلى جنب، لا على مبدأ واحد.

وبذلك يتضح أن الملكية الخاصة (أي الخصخصة) في النظام الاقتصادي الإسلامي تختلف عن الخصخصة في النظام الاقتصادي الرأسمالي في نقطتين:

الأولى: إن الخصخصة في النظام الاقتصادي الإسلامي ليست هي المبدأ الوحيد فيه، فإن الإسلام كما يعترف بمبدأ الخصخصة (أي الملكية الخاصة) يعترف في نفس الوقت بمبدأ الملكية العامة، وهي ملكية الدولة، بينما النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على أساس المبدأ الوحيد، وهو مبدأ الخصخصة، ولا يعترف بمبدأ الملكية العامة كنظام عام.

الثانية: إن الخصخصة في النظام الاقتصادي الإسلامي تقوم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية في كافة أنشطتها في الأسواق المالية العالمية والإقليمية شريطة أن لا تكون من الأنشطة المحذورة في الإسلام كالمعاملات الربوية ونحوها وقد كتبنا في كتابنا البنوك حول الأسواق المالية (البورصات) وقلنا فيه إن جميع المعاملات والتبادلات التجارية فيها محكومة بالصحة بكافة أنشطتها غير المعاملات المحذورة في الإسلام على ضوء الطريقة التي اتخذتها لتصحيحها من وجهة النظر الإسلامي فلاحظ هناك، بينما الخصخصة في النظام الاقتصادي الرأسمالي تقوم على أساس الحرية الاقتصادية المطلقة وبلا حدود. وبعد هذه المقدمة الوجيزة نقول:

إن الخصخصة في الاقتصاد العراقي إن أريد بها نفس الخصخصة في النظام الرأسمالي، فلا يسوغ وضعها فيه كبلد إسلامي عريق بحضارته الإسلامية لسببين:

الأول: إن الخصخصة في النظام الرأسمالي حيث أنها مخالفة للقيم والمثل الدينية والأخلاقية في الكتاب والسنة، فلا يمكن وضعها في الدستور العراقي، على أساس أن العراق بلد مسلم عريق بحضارته الإسلامية وعلمائه العظام ومراجعه الكرام وفيه المشاهد المشرفة الدينية لعدد من الأئمة الأطهار (عليهم السلام) ومزارات لبعض علماء أهل السنة،

ونخص بالذكر النجف الأشرف الذي فيه مرقد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو أفضل الصحابة عند جميع علماء المسلمين من الشيعة والسنة، وأنه ما عبد الصنم قط، وقد ورد في واقعة الأحزاب عن رسول الله (7) بأنه كل الإيمان. ولهذا فالنجف الأشرف بلدة عظيمة بعظمة مشرفها أمير المؤمنين عليه السلام ولها شرف آخر وهو وجود الحوزة العلمية العريقة للدراسات العليا الإسلامية للحركات الفكرية الاجتهادية منذ أكثر من ألف سنة، وقد تخرج منها الآلاف من العلماء والفقهاء والمراجع العظام والأساتذة والخطباء والشعراء من كافة أقطار العالم الإسلامي وان هذه الدراسات لا تزال تحتفظ على توازنها واعتدالها وسلامتها على أساس إنها ترتكز على مبدأ الكتاب والسنة ولذلك لا توجد فيها أفكار متطرفة منحرفة طول التاريخ. ولهذا وذاك لا يكون العراق بلدا عاديا، بل هو بلد كبير بكبر ذخائره الإسلامية، ومحط أنظار العالم الإسلامي دينيا وثقافيا، وعلى هذا فلا بد أن يكون دستور العراق بتمام بنوده في ضمن دائرة الشريعة الإسلامية المقدسة، ولا يكون خارجا عن هذه الدائرة.

الثاني: إن الخصخصة في النظام الرأسمالي يتيح الفرصة الواسعة وبلا حدود لأصحاب الشركات ورؤوس الأموال القيام باستغلال الاقتصاد العراقي على طبق ميولهم الذاتية

ومصالحهم الشخصية، بدون أخذ مصالح الشعب العامة بعين الاعتبار، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد ثغرات بين طبقات الشعب وانهدام التوازن الاجتماعي وفيه مفاسد ومشاكل لا تحمد عقباها. نعم لا مانع من وضع الخصخصة كنظام في الاقتصاد العراقي شريطة أن تكون تحت وصاية الدولة النزيهة وإشرافها، ولها حق التدخل فيها، والمنع عن النشاطات الاقتصادية المحذورة، وعن التلاعب بالأسعار واستغلال السوق وغير ذلك لحماية مصالح الشعب.

وإن أريد بها الخصخصة في المذهب الاقتصاد الإسلامي، فتطبيقها على الاقتصاد العراقي مثلاً حرفياً كنظام منوط بتوفر عاملين:

الأول: العامل النفسي، وهو العقيدة الإسلامية وقيمها العليا المتمثلة في الإيمان بالله وحده لا شريك له، فإن هذه العقيدة تتحكم بالإنسان في كافة مرافق حياته الاجتماعية الفردية والاقتصادية والسياسية والثقافية وهكذا، لأنها تهذب سلوكه في جميع تلك المرافق وتجعله معتدلا ومتسالماً ومتحرراً في نطاق هذه العقيدة، وتمنع من السلوكيات المنحرفة المعيقة للقيم الإسلامية والإنسانية، لأنه يشعر بالرقابة من داخل نفسه وهي أقوى بكثير من الرقابة من الخارج بل لا تقاس، وعلى هذا فإن كان الحاكم في سلوك المجتمع الإسلامي في كافة اتجاهاته، العقيدة والإيمان

والقيم الإسلامية، فالعامل النفسي متوفر، وهو يصلح أن يكون رادعاً عن انحراف الشخص في تمام أنواع سلوكه الاجتماعي والفردي والاقتصادي.

الثاني: العامل الخارجي، فإن الدولة إذا كانت إسلامية كان للسلطة الحاكمة حق الإشراف على جميع مؤسسات الدولة من القطاعات الخاصة والعامة، والتدخل فيها لحماية المصالح العامة للمجتمع، وتحديد حريات الأفراد فيما يمارسون من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت فيه مصلحة عامة للشعب.

والخلاصة: إن لولي الأمر سلطة واسعة في الإشراف على جميع شرائح الدولة وحراستها ومراقبتها والتدخل فيها في كل مورد رأى مصلحة فيه، كل ذلك بغاية تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية التي أهتم الإسلام بها، وكذلك الحال إذا لم تكن الدولة إسلامية على النمط المذكور فأيضاً لها حق التدخل في ذلك بإشراف الفقيه الجامع للشرائط، فإذن تطبيق الخصخصة في النظام الإسلامي على اقتصاد كل دولة منوط بتوفر هذين العاملين فيها، وحيث أن العراق بلد إسلامي عريق بإسلاميته فعلى المسؤولين فيه تطبيق الخصخصة في النظام الاقتصادي الإسلامي على الاقتصاد العراقي وإن شئت قلت إن على المسؤلين في الدولة أن يجعلوا الخصخصة كنظام عام في الاقتصاد العراقي شريطة توفر أمرين:

الأول: أن يكون نظام الخصخصة في الدستور العراقي محدودا بالحدود المسموح بها في الشريعة الإسلامية.

الثاني: أن تكون للدولة حق النظارة والتدخل والحراسة والمراقبة لكافة مرافقها من الخاصة والعامة بأشراف من العلماء والمراجع.

وفي الختام نقول: إن النظام الاقتصادي الإسلامي حيث أنه يقوم على أساس مبدأ الملكية المزدوجة، أي الملكية العامة، وهي ملكية الدولة، والملكية الخاصة، وهي ملكية الأفراد، فيكون الهدف الأساسي من وراء ذلك والغرض الداعي إلى تشريع هذا النظام هو تحقيق التوازن والعدالة في المجتمع الإسلامي التي أهتم الإسلام بها، وتضييق الفجوات والثغرات بين طبقات الأمة، على أساس أن كلاً من الملكية الخاصة والعامة بمنزلة الرقابة والحراسة على الأخرى المعيقة عن تجاوزاتها، بينما النظام الاقتصادي الرأسمالي يؤدي مزيد من الفجوات والثغرات بين طبقات المجتمع، وهدم أسس التوازن والعدالة الاجتماعية فيه. والنظام الاقتصادي الاشتراكي يصادر حريات الأفراد في الأنشطة الاقتصادية كافة.

والغرض من ذلك الإشارة فقط إلى أن نظام الخصخصة موجود في النظام الاقتصادي الإسلامي، ولكن تطبيقه على اقتصاد البلد منوط بتوفر أمور كما تقدم.

(٣٠).....بيانات وتوجيهات

النجف الأشرف ٢٥ رمضان ١٤٢٤ هـ

(٤)
بيان حول تعريف الحكومة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

نشير إلى عدة نقاط تنبيهية:

النقطة الأولى:

الحكومة التي تسمى بالحكومة الإسلامية على نوعين مختلفين موضوعاً.

النوع الأول: الحكومة الإسلامية المتمثلة في الحكومة التي يكون على رأسها الولي الفقيه الجامع للشرائط منها الأعلمية وهو أعلى سلطة فيها والجمهورية الإسلامية في إيران التي أسسها السيد الخميني (قده) تكون من هذا النوع من الحكومة الإسلامية حيث أنه (قده) كان على رأسها وله سلطة واسعة فيها.

النوع الثاني: الحكومة الإسلامية المتمثلة في الحكومة التي يكون الإسلام فيها هو دين الدولة وأي قانون وتشريع يكون مخالفا للإسلام فلا شرعية له ومرفوض رفضا قاطعا وهذا معنى إن الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع بمعنى أي تشريع يكون مخالفا له فهو مرفوض بينما إذا كان الإسلام

أحد مصادر التشريع أو المصدر الأساسي جاز تشريع قانون من مصدر آخر وإن كان ضد الإسلام وهذا غير مقبول لدى الشعب العراقي المسلم والعلماء والمراجع كافة نعم يجوز تشريع قانون لا يكون مخالفا للإسلام.

وهذه حكومة إسلامية ليس على رأسها الولي الفقيه وبذلك تمتاز عن النوع الأول من الحكومة الإسلامية.

إذا تبين الفرق بين النوعين من الحكومة الإسلامية فنقول إن المطالب في العراق من قبل معظم الشعب العراقي المسلم من الشيعة والسنة والمراجع العظام والعلماء الكرام إنما هو الحكومة الإسلامية من النوع الثاني لا الحكومة الإسلامية من النوع الأول التي هي موجودة في إيران فإن الحكومة على الطراز الموجود في إيران غير قابلة للتطبيق في العراق إذ كما هو معلوم إن شعب العراق مركب من قوميات مختلفة وطوائف متعددة، هذا مضافاً إلى أنه ليس هنا ولي الفقيه يترأس الحكومة ويقيمها على أساس ولاية الفقيه وإما المراجع الموجودون في النجف الاشرف وعلى رأسهم السيد السيستاني (حفظه الله) لا يريدون التدخل في الحكومة والترأس فيها مباشرة بأي شكل من الأشكال بل وإن طولب منهم ذلك لأنهم يرون أن وظيفتهم في الوقت الحاضر أرشاد الناس إلى ما هو صلاح الأمة ودعوتهم إلى

رص الصفوف وتوحيد الكلمة لكل أطياف الشعب وشرائحه من أجل استقرار الوضع وإيجاد الأمن.

هذا نظير الحكومة المتشكلة في أفغانستان فإنها حكومة إسلامية من النوع الثاني على أساس أن الإسلام هو دين الدولة وأن أي قانون وتشريع مخالف للإسلام لا شرعية له ومرفوض رفضا قاطعا.

ومن هنا نأمل من المحللين السياسيين وأصحاب الصحف والجرائد والقنوات الفضائية أن يميزوا بين نوعي الحكومة الإسلامية ولا يقوموا بخلط الأوراق وتعكير المياه واتهام من يريد الحكومة الإسلامية في العراق بأنه يريد الحكومة الإسلامية على النمط الموجود في إيران مع أنه لا يريد الحكومة الإسلامية من هذا النمط وإنما يريد الحكومة الإسلامية من النمط الثاني.

ومن هنا ينبغي لهم عدم التسرع في الأخبار والاتهام بدون التحقيق والتمييز وبمجرد الظن والحدس فإنه نوع خيانة في مقام النقل واتهام بلا مبرر ومجرد الاشتراك في الاسم لا يكون مبررا.

النقطة الثانية:

إن حقوق الأقليات الموجودة في العراق من سائر الأديان محفوظة في ضمن النظام الإسلامي حيث أنهم أحرار في العمل بطقوس دينهم في الكنائس وغيرها وإقامة شعائرهم

كما هو الحال في جميع الأقليات من سائر الأديان في البلاد الإسلامية أو غير الإسلامية الحرة الديمقراطية كالأقليات المسلمة في أمريكا وأوربا فأنهم أحرار في العمل بوظائفهم الدينية وإقامة شعائرهم في المساجد والحسينيات وغيرهما ولا عائق أمام حريتهم إلا القانون والنظام العام الدائم للدولة وهذا النظام العام نسبته إلى الكل على حد سواء فكل طائفة حرة في العمل بوظائفها وأحوالها الشخصية سواء أكانت مدنية أم دينية طالما لا يكون مخالفا للنظام العام للدولة.

والخلاصة: أنه لا منافاة بين قانون الدولة الدائم العام وقانون الأحوال الشخصية مدنية كانت أم دينية لكل طائفة من طوائف الشعب شريطة عدم تدخل الدولة بالتلاعب فيه والتغيير كجعل قانون التساوي بين الرجل والمرأة في الإرث أو كون الطلاق بيد كليهما معا وغير ذلك.

النقطة الثالثة:

إن في الشريعة الإسلامية المقدسة منطقة فراغ ونقصد بها عدم وجود نص ملزم من الكتاب والسنة فيها وهي باقية على أباحتها الأولية ولا مانع من وضع قانون ودستور ملزم في هذه المنطقة في مجال الاقتصاد والتعليم وإدارة الوزارات والمحافظات والمخابرات والأمن والجيش والشرطة وغيرها حسب الظروف وحاجة المرحلة ومصالح البلد عامة ولا يكون هذا القانون مخالفا للإسلام حتى يكون مرفوضا.

النقطة الرابعة:

من المؤسف جداً أن يخاف المسلمون من النظام الإسلامي في بلد إسلامي مثل العراق وهذا ليس إلا من جهة أن للأعلام المضلل والادعاءات المغرضة من الغرب والشرق على الإسلام والمسلمين دورا بارزا وهاما في هذا التخويف وتأثيرا كبيرا في النفوس غير المزودة والمجهزة بالقيم والمثل الدينية الإسلامية وهذا مورد للأسف الشديد.

وأما تخوف الغرب من الإسلام فله مبرر لأنهم يخافون من نظام الإسلام وقيمه الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية والفردية والعائلية وقوة نفوذه وانتشاره في العالم ولا سيما بين الشباب والشابات في الدول الإسلامية وغير الإسلامية ولهذا ينقل ويسمع أن الشباب والشابات في الدول الغربية وغيرها يدخل في الإسلام مع قلة معرفتهم بالإسلام ولا يعرفون منه إلا بعض القيم والمثل الإنسانية كالنظام العائلي مثلا الموجود بين المسلمين فإنه متفكك ومنهار في المجتمع الغربي وغيره وهم متأثرون من هذا التفكك والانهيار ومحرومون من حلاوة هذا النظام العائلي وهو الاجتماع بين الآباء والأمهات والأبناء والبنات على سفرة واحدة وغيره من النظام الإنساني.

ومن هنا شعروا بأن الإسلام خطر عليهم ولذلك قاموا بالإعلام المضلل والدعايات الفارغة على الإسلام والمسلمين

بذرايع مختلفة تارة أن الدين الإسلامي يروج للتطرف والإرهاب وأخرى أن الدين الإسلامي ضد الحرية والديمقراطية وثالثه إن الدين الإسلامي ضد حقوق الإنسان وهذه الدعايات بأجمعها دعايات فارغة ولا واقع موضوعي لها.

أما الأولى فلأن الدين الإسلامي المتمثل في الكتاب والسنة دين عدل وسلم وإنسانية ورأفة ورحمة وضد التطرف والإرهاب بكل أشكاله وألوانه وأنه دين يستنكر قتل الأبرياء بأشد الاستنكار وجعله أكبر جريمة في تاريخ البشرية.

وأما الثانية فلأن الدين الإسلامي ليس ضد الحرية نعم إن الحرية في الإسلام تختلف عن الحرية عندهم لأن الإسلام جعل حدا وقيدا لحرية الإنسان وإطلاق عنانه باعتبار أنه لا يمكن أن يبقى الإنسان على حريته المطلقة ومطلق العنان بأن يفعل ما يشاء ويترك ما يشاء وإلا لكان المجتمع الإنساني مجتمع الغاب وهو كما ترى فالإنسان المسلم حر في الحدود المسموح بها شرعا لا مطلقا حر في سلوكه الخارجي الاجتماعي والفردي والعائلي شريطة أن لا يكون محرما ومعيقا عن القيم الدينية والإسلامية فالحرية في الإسلام إنما هي في الحدود العقلائية التي تتناسب مع مكانة الإنسان وكرامته وقيمه، فالمرأة حرة في الحدود المسموح

بها شرعا ولها أن تلعب دورا هاما في المجتمع كالرجال شريطة أن تحافظ على كرامتها وعفتها وسترها الإسلامي وقيمها الإنسانية ولا تكون مبتذلة إذ لا قيمة للنساء المبتذلات لا عند الله ولا عند المجتمع وإما الحرية عند الغرب فحيث أنها ليست مبنية على قيم وأسس دينية فلهذا وصلت إلى درجة الابتذال وحضيض الحيوانية وخرجت عن الحدود العقلائية والإنسانية ومع ذلك فهم مصرون في تطبيق هذه الحرية ونشرها في الدول الإسلامية وهدفهم من وراء ذلك تهديم الإسلام وتقاليده الإنسانية وثقافته القيمة ولذلك عوامل متعددة وهي تساعدهم في ذلك:

الأول: ضعف المسلمين بشكل عام ماديا وتقنيا ولهذا فهم في أمس الحاجة إلى الغرب أو الشرق وهذه الحاجة تدعوهم إلى الاستسلام وعدم الاستقلال .

الثاني: إن قلة معرفتهم، لا سيما المسؤولين منهم بالنظام الإسلامي كنظام الهي عام لكافة البشر إلى يوم القيامة واعتقادهم غالبا بأنه نظام غير قابل للتطبيق في العصر الحالي أو لا يمكن تطبيقه، تؤثر في إتاحة الفرصة لهم للدخول في البلاد الإسلامية.

الثالث: إن للتبليغات المضللة من الغرب والشرق والدعايات الفارغة دورا هاما وتأثيرا كبيرا في نفوسهم لأنها تزودهم بالتقاليد الغربية أو الشرقية وثقافتها.

الرابع: إن الفرقة الموجودة بين المسؤلين في الدول الإسلامية وعدم وحدة الموقف لهم أمام الشرق والغرب تؤثر في عدم استقلالهم وهذا خسارة وذلة لهم ولشعوبهم وأما إذا كان لهم موقف موحد أمام العالم الغربي والشرقي فهذا يكون عزة وكرامة لهم ولشعوبهم واستقلالا لبلدهم ويحسبون لهم حينئذ ألف حساب.

الخامس: إن المسؤلين والقادة في البلاد الإسلامية لعلهم كانوا معتقدين بأن بقاءهم في الكرسي مرتبط بعلاقتهم الوطيدة بالغرب أو الشرق وهذا خطأ منهم لأن بقاءهم فيه منوط بإخلاصهم للوطن وخدمة الشعب بأمان وصدق وعدم التلاعب بمقدراته ومعتقداته الإسلامية.

وهذه العوامل كلا أو بعضا تتيح الفرصة أمام دخول الأجانب في البلاد الإسلامية ونشر أفكارهم المضللة وثقافتهم المتدنية المبتذلة وهدم الأفكار الإسلامية وتقاليدها الإنسانية وثقافتها القيمة.

وأما الثالثة فلأن الدين الإسلامي ليس ضد حقوق الإنسان فإن الإسلام قد أهتم بالحفاظ عليها وعدم جواز تفويتها وجعل الغرامة عليها لأن نظرة الإسلام إلى حقوق الإنسان هي المعادلة بالمثل وفي الجراحات النفس بالنفس والعين بالعين والأذن بالأذن وأشار تعالى إلى حكمة ذلك بقوله عز وجل «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ» وفي

الأموال المعادلة بالمثل أو القيمة ومن هنا إذا قام شخص مثلا بقلع عين شخص آخر عدوانا وظلما وسَلَب عنه هذا الحق فقد جعل الله تعالى للمظلوم حق الاقتصاص منه بان يقوم بقلع عين الظالم وسلبه عن هذا الحق وذلك لأمرين:

الأول: إن حق الظالم ليس أولى من حق المظلوم فإذا لم ير الظالم هذا الحق للمظلوم فقد جعل الله تعالى للمظلوم سلطانا بأن يقوم بالاقتصاص منه بالمقدار الذي ظلمه فيه لا أكثر وهو مقتضى العدل والإنصاف والمعادلة بالمثل.

الثاني: إن ذلك عبرة للآخرين ولهذا يكون له دور كبير وهام في التوازن وتحقيق العدالة الاجتماعية ولا يمكن تطبيق حقوق الإنسان على الظالم بدعوى أنه لا يجوز الاقتصاص منه لأنه ينافي حقه في بقاء عينه سالمة وذلك أما أولا فلأن ذلك معناه أن حق المظلوم يذهب هدرا وهو لا يمكن لا شرعا ولا عقلاً.

وثانيا إن تطبيق حقوق الإنسان على الظالم مكافئة له في مقابل ظلمه وهذا نوع ترويج للظلم والفساد وتشويق له ولغيره وهو مؤثر في عدم الاستقرار والأمن في البلد وهذا معنى قوله تعالى «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ»، مثلا للإنسان حق البقاء فَي الحَياة وليس لأحد أنَ يسلب عنه هذا الحق ظلما وعدوانا فإذا سلبه منه فقد جعل الله لوليه سلطانا أن يقتص منه لأن هذا هو مقتضى العدل والإنصاف

والمعادلة بالمثل فمن قتل أحداً ظلما وجورا فقد باع حقه في البقاء على قيد الحياة إذ من لم ير هذا الحق للآخر لم يكن هذا الحق ثابتا له أيضا.

ولا يمكن تطبيق حقوق الإنسان عليه لأن فيه مكافئة له في مقابل ظلمه العدواني وتشويقاً له وللآخرين على ذلك رغم أن في الاقتصاص عبرة للناس وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية والأمن في البلد لأن دم الإنسان لا يذهب هدراً، وقد أعترف بذلك كقانون في أكثر دول العالم.

٩ محرم الحرام ١٤٢٥ هـ

(٥)
كلمة توجيهية إلى طلبة الحوزة العلمية بمناسبة تعطيل الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا من المناسب في هذه الأوقات الحرجة إلقاء كلمة توجيهية في ضمن النقاط التالية:

النقطة الأولى: إن وظيفة العلماء ورجال الحوزة والطلاب وعلماء جميع المحافظات في كل أنحاء العراق من أئمة الجماعة والجمعة والخطباء وكذلك شيوخ العشائر وزعمائهم والمثقفين بجميع أصنافهم في هذه الظروف الصعبة القيام بدعوة شعب العراق بكل شرائحه إلى الهدوء والاستقرار واستتباب الأمن والاجتناب عن كل ما يثير البلبلة والفتنة والفساد في البلد ومراقبة المجرمين والحركات المشبوهة بكثب وإطلاع المسؤولين عليها بسرعة وعدم الدخول في المسائل الطائفية المثيرة للفتنة والتفرقة وإشعال نار الحرب.

النقطة الثانية: إن وظيفة هؤلاء كافة في هذا الوقت دعوة الشعب بكل أطيافه إلى الاشتراك في الانتخابات العامة بشكل مكثف وفعال وجاد لأسباب محددة:

الأول: إن وصول كل طائفة من طوائف العراق بما فيهم الأقليات إلى حقوقهم المشروعة مرتبط بالانتخابات الحرة النزيهة لأن لكل طائفة تعيش في العراق حقوقا ومن الطبيعي إن لوصول كل طائفة إلى حقوقها دوراً كبيراً في تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الثوابت الدينية والوطنية والتوازن في الحقوق السياسية والتعليمية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والأمنية وغيرها وهو مؤثر هام في استقرار الوضع واستتباب الأمن في البلد.

الثاني: إن الانتخابات خطوة مهمة في سبيل استقرار الوضع في البلد وإيجاد الأمن فان لها تأثيراً كبيراً في نفوس الشعب حيث إن الشعب يرى استقلال بلده بها ويرى إن المجلس الوطني منتخب بآرائه وباختياره مباشرة وان الدولة المنتخبة من قبل المجلس الوطني دولة شرعية مستقلة عراقية حرة.

الثالث: إن للانتخابات دورا هاما وأساسيا في إنهاء الاحتلال روحا وشكلا لأن الدولة إذا كانت منتخبة من قبل الشعب وبآرائه فهي دولة مشروعة مستقلة معترف بها دوليا ومعنى هذا إنهاء الاحتلال لأن معنى الاحتلال عدم الاستقلال هذا من جانب ومن جانب آخر ليعلم الشعب العراقي العظيم إن إنهاء الاحتلال إنما هو برص الصفوف وتوحيد الكلمة والتوافق والتلاحم والتكاتف لا بإيجاد البلبلة والتفرقة وقتل

الأبرياء بأي شكل وتحت أي اسم فانه ذريعة لبقاء الاحتلال ومن يقوم بهذه الأعمال الإجرامية يقدم خدمة جليلة للمحتل.

الرابع: أن للانتخابات دوراً هاما وكبيرا في قطع ذرايع أعداء الشعب العراقي من الداخل والخارج لأنهم يقومون بالأعمال الإجرامية بذريعة إن الحكومة العراقية معينة من قبل المحتل وليس لها أي شرعية وقانونية لأن الدولة الشرعية القانونية هي الدولة المنتخبة من قبل الشعب فإذا كانت الدولة منتخبة من قبل الشعب فهي دولة مشروعة وقانونية مستقلة عراقية معترف بها دوليا فلا تبقى لهم حينئذ ذريعة للأعمال الإجرامية.

الخامس: إن تأخير الانتخابات عن موعدها المقرر مكافئة سخية للإرهابيين والمتطرفين من الداخل والخارج المعارضين بشدة لإجرائها في موعدها وتنازل في مقابلهم ودعم وقوة وتشويق لهم في مزيد من الإجرام وتخريب البلد وتخويف الناس فلو انتصر هؤلاء في هذه المعركة لم يبق للدولة ووعودها وقراراتها أي مصداقية لدى الشعب ولا لقرارات الأمم المتحدة وهذا عامل مؤثر وهام في جر البلد إلى كارثة لا تحمد عقباها.

والخلاصة: إن الانتخابات الحرة النزيهة تلعب دورا هاما وأساسيا وكبيرا في وصول كافة الطوائف بما فيهم الأقليات إلى حقوقهم المشروعة والقانونية بدون تفريط، وفي إنهاء

الاحتلال روحا وشكلا واستقرار الوضع والأمن في البلد وقطع ذرايع الأعداء والمجرمين.

النقطة الثالثة: إن الشعب العراقي العزيز لابد أن يفهم إن هؤلاء المخربين والمتطرفين من الداخل والخارج أعداء للشعب بكافة شرائحه وطوائفه لا طائفة دون أخرى لأنهم أرادوا تخريب البلد وعدم استقرار الوضع وإشعال نار الفتنة ومن الطبيعي أن ضرر ذلك يعود إلى الجميع بلا تمييز وان نار الفتنة تحرق الكل لا طائفة دون أخرى، ومن العجيب أنهم يقومون بالأعمال الإرهابية واللانسانية باسم الإسلام والدين والإسلام برئ منهم ومن هذه الأعمال الإجرامية وضدها تماما لأن هذه الأعمال الإجرامية تخدم الأعداء وتشوه سمعة الإسلام والمسلمين وتكون ذريعة لاتهام الدين الإسلامي بأنه دين يروج التطرف والإرهاب مع إن الإسلام دين سلم وعدل وإنصاف وإنسانية ورأفة ورحمة ولهذا قد شجب الإسلام قتل الأبرياء واستنكره اشد الاستنكار وجعل قتل نفس واحدة بريئة أكبر جريمة في عالم الإنسانية كما أنه جعل إحياء نفس واحدة اكبر خدمة في عالم البشرية.

انظر إلى قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم قال عز وجل في كتابه الكريم «مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً» فإن الله تعالى جعل قتل نفس واحدة بريئة

بمثابة قتل كافة الناس كما أنه تعالى جعل إحياء نفس واحدة بمثابة أحياء الناس كافة.

ومن جانب آخر إن الدين الإسلامي قد حرم التمثيل وتشويه بدن الإنسان وهندامه وصورته وان كان عدوا للإسلام حتى في ساحة المعركة فإذا قتل شخص مسلم عدوه فيها فلا يجوز له التمثيل به وتشويه صورته وهندامه لأن الباري عز وجل كرم بني آدم في الإسلام مهما كان لونه وجنسه وجعله من أحسن مخلوقاته وأفضلها وأنعم عليه بأحسن نعمه وهي نعمة العقل والإدراك والتمييز وسخر العالم له وجعله خليفة في الأرض ولهذا حرم الإسلام هتكه وتنقيصه وتشويه صورته وهندامه حيا كان أم ميتا هذا هو الدين الإسلامي الذي يدعو الناس إلى السلم والعدالة والاحترام وشجب الظلم والاستهتار بكافة أشكاله وأنواعه.

النقطة الرابعة: إن الحوزة العلمية المباركة للدراسات العليا الإسلامية في النجف الأشرف بلد أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) قد أسست منذ أكثر من ألف سنة وتخرج منها آلاف المجتهدين والفقهاء العظام والأساتذة والخطباء في كافة أقطار العالم الإسلامي ولها دور أساسي وكبير في نشر الثقافة الإسلامية في جميع أنحاء العالم رغم مواجهتها للظروف القاسية والمضايقات المتتالية من قبل الحكومات والأنظمة الجائرة والانتهاكات بين حين وآخر، ورغم كل

ذلك إنها مستمرة في عطائها ولا تتوقف ولن تتوقف هذا بفضل وجهود حثيثة من العلماء والفضلاء والأساتذة والطلاب وصبرهم وتحملهم المصائب والمتاعب مهما كانت في سبيل المحافظة على مكانة الحوزة العلمية ونشر الثقافة الإسلامية وإما في العصر البائد فقد انتهكت الحوزة العلمية المباركة ولم يبق منها إلا أصولها ورموزها.

وبعد سقوط النظام قد أخذت عافيتها ونشاطها يوما بعد يوم إلى أن واجهت ظروفا غير مرتقبة، وأملي بالله تعالى كبير أن تمر هذه الظروف بسلام وتستعيد الحوزة نشاطها تدريجيا، ومن هنا إن الوظيفة الشرعية تملي على العلماء ورجال الحوزة وأساتذتها وطلابها الاهتمام الجاد بالدراسة والتحقيق وبذل أقصى الجهد فيها لكي يحافظوا على مكانة الحوزة العلمية المباركة وعطائها المستمر بشكل أفضل يوما بعد يوم حتى تستعيد عافيتها بالكامل بل بشكل أكثر ازدهارا وتوسعة بما يليق بها وبمكانتها العلمية وثوابتها الدينية والإسلامية لأنها مرآة للدين الإسلامي وأنه دين سلم وعدل وإنصاف وإنسانية وضد التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وألوانه.

١ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ

(٦)
كلمة يحث فيها على الاشتراك في الانتخابات في موعدها المحدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء الشعب العراقي العزيز لا يخفى عليكم أن التأكيد على قضية الانتخابات والحرص على إجرائها في موعدها المقرر من أهم القضايا التي يجب التركيز عليها لأنها الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح لبناء عراق حر ولما لها من الأثر الكبير في تحقيق العدالة والاستقرار للعراقيين ولأجل ذلك نود التنبيه على الأمور التالية:

على الشعب العراقي بكافة طوائفه وشرائحه أن يرص صفوفه ويوحد كلمته أمام مخططات الأعداء وأن يسعى جادا وبكافة الوسائل الممكنة للعمل على استقرار البلد واستتباب الأمن والاجتناب عن كل ما يثير الفتنة والشقاق وعدم الدخول في المسائل الطائفية وبذلك ينتهي الاحتلال لا بإيجاد البلبلة بأي عنوان فإنه ذريعة لبقاء الاحتلال وخدمة له.

نؤكد على ضرورة المطالبة بالانتخابات في موعدها المقرر وعدم جواز تأخيرها بأي ذريعة من الذرائع ولو كانت ذريعة عدم استقرار الوضع الأمني لأن الاستقرار مرتبط بإجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني لوضع الدستور الدائم للبلاد وتشكيل حكومة إسلامية حرة ديمقراطية فإن لذلك تأثيرا كبيرا في استقرار الوضع واستتباب الأمن وإنهاء الاحتلال وقطع الذرايع من هنا وهناك.

على الشعب العراقي العظيم بكافة أطيافه وشرائحه الاشتراك في هذه الانتخابات لتقرير مصيرهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والوصول إلى حقوقهم المشروعة ولذا لا بد لهم من تشخيص ذوي الخبرة والصلاح والكفاءة من الشخصيات الوطنية المؤمنة التي تحرص على حقوق الناس، فإنه لابد من فسح المجال أمام هذه الشخصيات لكي تكون ممثلة عن الشعب وراعية لمصالحه وحقوقه ومحققة لطموحاته وهذا هو السبيل الوحيد لوصول كافة شرائح المجتمع بما فيها الأقليات إلى حقوقهم.

ومن هنا على أئمة الجمعة والجماعة والخطباء والمثقفين أرشاد الناس إلى الاشتراك في الانتخابات بقوة والدقة فيها، وبيان وتوضيح أن لكل فرد من أفراد الشعب العراقي المؤهل للاشتراك في الانتخابات حق التصويت وهو حر في

ذلك ولكن عليه مسؤولية أمام الله تعالى وأمام شعبه وهي تطلب منه أن يعطي صوته لذوي الكفاءة واللياقة والعقيدة والصلاح لخدمة هذا البلد العظيم بصدق وأمانه.

نوصيكم أن تكونوا حذرين وان تتنبهوا بأن لا تفرطوا في حقوقكم وان لا تدعوا مجالا للنيل من هويتكم الإسلامية.

إن قانون المفوضية الذي أصدره الحاكم المدني السابق بول بريمر بما أنه صدر في ظروف غامضة وفي ضل فراغ سياسي وطني وبدون استشارة القوى الوطنية السياسية فهو لا يتمتع بصفة المشروعية.

نسأل الله سبحانه أن يأخذ بأيدي الجميع لما فيه خير وصلاح هذا البلد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٧)
مباركة للشعب العراقي بنجاحه العظيم في الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

نبارك شعب العراق العظيم بكافة أطيافه وشرائحه بهذا الحدث التاريخي في هذه الظروف التاريخية الحرجة وهو الاشتراك في الانتخابات العامة الحرة النزيهة بشكل مكثف وفعال وجاد لم يكن في الحسبان رغم كل التحذيرات والتهديدات بالقتل والإبادة لكل من يشترك في الانتخابات ولهذا أبهر العالم ككل وكان فوق كل التوقعات في الداخل والخارج، ومن هنا أيدتها دول العالم من الشرق والغرب والدول الإسلامية والعربية ووصفتها بالتاريخية وبذلك أثبت الشعب العراقي كفاءته وشجاعته ومكانته للعالم في أصعب ظروف تواجهه ورفع رأسه عاليا وبنى تاريخه ومستقبله، ولهذا وذاك ندعو من هذا المكان المقدس وهو النجف الأشرف جميع الشعب العراقي بكل طوائفه من الشيعة والسنة والأكراد والتركمان والمسيحي والآشوري والصابئين وغيرهم برص الصفوف وتوحيد الكلمة والتكاتف والتوافق

والتخلي عن كافة المصالح الشخصية والإقليمية للمحافظة على وحدة العراق ومكانته وحضارته في العالم.

ونذكرّ المسؤولين ورجال البلد أن مسؤوليتهم أمام الله تعالى وأمام شعوبهم تفرض عليهم التخلي عن جميع الأغراض والمصالح الشخصية والميول والنعرات الحزبية والدعوات الطائفية المثيرة للفتن والفساد حفاظا على سلامة العراق ووحدة الشعب ومصالح البلد العامة ككل ومكانته الإسلامية والحضارية في كافة الاتجاهات.

ونرجو من الباري عز وجل التوفيق والسعادة لكل من قام بالسعي وبذل الجهد في سبيل توفير الظروف الملائمة لهذا الحدث التاريخي وهذه هي الخطوة الأولى المهمة في سبيل استقلال البلد والخروج من ظل الاحتلال وتشكيل المجلس الوطني بإرادة الشعب مباشرة، ولكن الأهم منها الخطوة الثانية لتقرير مصير الشعب ومستقبله التاريخي الحياتي وهي وضع الدستور الدائم للعراق وعلى جميع العلماء وفضلاء الحوزة ورجالها والخطباء وأئمة الجماعة والجمعة في كافة أنحاء العراق الاهتمام الجاد بهذه الخطوة وعليهم أرشاد الناس جميعا ولا سيما في الشهرين المقبلين وكافة المناسبات بأن يطالبوا من المجلس الوطني بقوة أن يكون المصدر الأصلي الوحيد في الدستور الدائم للعراق هو الإسلام ورفض أي بند يكون مخالفا للإسلام لأن العراق بلد

عريق بإسلامه وعظيم بتاريخه وله مميزات من النواحي المتعددة:

الأولى: أنه عظيم بوجود ذخائره من المياه والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية كالنفط والغاز والكبريت وغيرها.

الثانية: أنه عظيم بوجود المراقد المشرفة للأئمة الأطهار والأنبياء صلى الله عليه وآله فان هذه المراقد المباركة ثروة عظيمة للبلد روحيا واقتصاديا وبإمكان شعب العراق أن يستفيد منها في تطوير مكانة البلد ماديا ومعنويا كجارتنا (السعودية).

الثالثة: أنه عظيم بوجود الحوزة العلمية المباركة للدراسات العليا الإسلامية في النجف الأشرف وهو بلد يتضمن فيه أقدس وأطهر جسد لأكبر شخصية إسلامية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في العقيدة والإيمان بالله وحده لا شريك له والأفكار الإسلامية والثقافة الإنسانية وهو الرجل الثاني في الإسلام المتمثل في علي بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام.

وليعلم أن لقدسية هذه البلدة الشريفة دورا هاما وكبيرا في مكانة الحوزة العلمية في العالم الإسلامي وصداها وفي الدراسات العليا الإسلامية والثقافة الدينية السليمة الرافضة لأية أفكار متطرفة ومنحرفة.

ثم إن هذه الحوزة العلمية المباركة أقدم حوزة علمية إسلامية في العالم الإسلامي وأكبرها سعة وعمقا وسلامة من أي أفكار متطرفة على أساس إن الدراسة في هذه الحوزة

المباركة المتمثلة في الدراسات الأصولية والفقهية التي تطورت عصراً بعد عصر وقد وصلت ذروتها في الدقة والعمق دراسة مستقلة في كيانها ومستمدة من الكتاب والسنة في كل تشريعاتها الإسلامية المستقلة وتحل مشاكل الإنسان في كافة نواحي حياته العامة من الاجتماعية والفردية والعائلية والتعليمية والاقتصادية وغيرها في طول القرون ولا يمكن افتراض أي مشكلة في أي عصر في حياة الإنسان حتى في عصر اكتشاف الفضاء الذي وصلت الحياة فيه بالتطور قمتها بدون حل ملائم من وجهة النظر الإسلامية ومن هنا لا يوجد في هذه الدراسات الإسلامية من الأصولية والفقهية أي فكرة من الأفكار المتطرفة المنحرفة طول التاريخ باعتبار إن تلك الدراسات قائمة على أساس مبدأ الكتاب والسنة ولا يمكن أن تتجاوز عن حدود هذا المبدأ وأي فكر أو تشريع خارج عن حدوده فانه غير مقبول لأن مبدأ الكتاب والسنة ضد التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وألوانه طول التاريخ.

الرابعة: إن العراق بلد إسلامي عريق في إسلامه وتاريخه وهو بلد الأنبياء والأوصياء لذلك يكون العراق محط أنظار العالم الإسلامي بل العالم كافة ومن هنا نوجه كلامنا إلى كافة المسؤولين في الدولة ورجال العراق فإن مسؤوليتهم أمام الله تعالى وأمام شعوبهم المسلمة تفرض عليهم الحفاظ

على مكانة العراق الإسلامية وثوابته الدينية ونحذرهم من تغيير وجه العراق وفصل الدين عن الدولة فإن في ذلك مخاطر لا تحمد عقباها وإن ذلك مرفوض لدى العلماء والمراجع كافة ومعظم الشعب العراقي المسلم ولا يمكن المساومة على ذلك، فإنهم إذا أرادوا استقرار البلد والأمن فيه فعليهم أن لا يلعبوا بمقدرات الشعب وتقاليده الإسلامية ولا يقوموا بجرحه فوق جرحه الذي لم يندمل فإن في الماضي كفاية وهو عبرة للمستقبل كما إن العلماء والمراجع كافة ومعظم الشعب العراقي المسلم يطالبون الدولة والمجلس الوطني في المستقبل بقوة أن يكون الإسلام في الدستور الدائم للعراق المصدر الوحيد للتشريع في البلد ورفض أي بند وتشريع من بنود الدستور الدائم إذا كان مخالفا للإسلام وهذا غير قابل للمساومة فإذن معنى المصدر الوحيد للتشريع أنه لا يجوز سن وتشريع أي قانون ودستور يكون مخالفا للإسلام وضده ولا سيما في هذا البلد العريق في إسلامه وأيضا ننصح الحكومة المؤقتة والحكومة القادمة من مخاطر الإقدام على الأعمال الاستفزازية التي تؤثر على مشاعر الشعب المسلم سلبا.

منها تجنيد البنات المسلمات وإعطاء تدريبهن بيد الأجنبي المحتل ونشر صورهن مع المدرب الأجنبي في المجلات والجرائد اليومية فان لذلك تأثيرا سلبيا على

الحكومة رغم إنها في أمس الحاجة ولا سيما في الوقت الحاضر إلى دعم الشعب لها ومساعدته وعونه.

و غير ذلك من الأعمال الاستفزازية غير اللائقة بمكانة العراق وحضارته الإسلامية الدينية طول القرون وهذا ليس معناه أن الوظيفة محرمة على المرأة فإن كل وظيفة حلال للرجل حلال للمرأة أيضاً شريطة أن تحافظ المرأة على عفتها ونجابتها وسترها الإسلامي وكرامتها وشرفها ولهذا لا مانع من توظيفها في وزارة التعليم والتربية ووزارة الكهرباء ووزارة التخطيط وغيرها، وأما وظيفة التجنيد فهي غير لائقة بمكانة المرأة المسلمة ولا سيما على الشكل المذكور فإن حرمتها وكرامتها تنتهك بها ولا تتمكن من الحفاظ عليها، ومن هنا نطلب من الحكومة أن تسعى سعيا جاداً في كسب مشاعر الشعب ورضاه ودعمه لها فإن لذلك دوراً هاما وأساسيا في استقرار الوضع واستتباب الأمن والنجاح في تطوير البلد ومن الطبيعي أن الحكومة إنما تنجح في ذلك إذا كان هدفها خدمة البلد والشعب بشكل فعال وجاد ويكون الكرسي عندها وسيلة لا هدفا فإن مثل هذه الحكومة تنجح في تطوير البلد وخدمة الناس وكسب مشاعرهم ودعمهم لها وفي استقرار الوضع والأمن في البلد حيث أن ما يبقى ويدوم ويؤثر في استقرار البلد هو خدمة الناس والشعب أما الكرسي فهو لا يدوم مهما طال أمده.

وفي الختام نرجو من الباري عز وجل التوفيق لكل من يقوم ويسعى في خدمة الإسلام والمسلمين وهذا البلد بصدق وإخلاص وإيمان.

٢٥ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ

(٨)
بيان بمناسبة نجاح الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم يا أبناءنا وإخواننا الأعزاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن الانتخابات قد مضت بالشكل المطلوب وبأكثر مما كان متوقعاً عالميا وإقليميا وفي أصعب الظروف وتحت خطر التهديدات الإرهابية وقد مهدت أرضية التوافق والوحدة بين الشعب بكل أطيافه وشرائحه ومكوناته وكانت الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح.

والخطوة الثانية الأهم منها هي أن مسؤولية الشعب العراقي بكافة طوائفه وأديانه ومذاهبه أمام الله وحده لا شريك له وأمام بلدهم تفرض عليهم التعاون التام مع الحكومة العراقية المستقلة وكافة الأجهزة الأمنية المسؤولة وبشكل فعال وجاد في مراقبة المجرمين في كافة أنحاء العراق وفي كل مكان وإطلاع المسؤولين وقوى الأمن بكل التحركات المشبوهة والمريبة.

فعلى جميع القوى المؤمنة المخلصة، بل كافة شرائح ومكونات المجتمع التعاضد والتكاتف والتوافق والعمل يدا واحداً لتفادي وقوع أي كارثة في المستقبل ومراعاة أقصى درجات الحيطة والحذر والعمل الدءوب الجاد على مساعدة الحكومة والمسئولين في كشف أوكار الإرهابيين ورموزهم وهذه خدمة لأنفسهم وبلدهم وشعبهم

كما أن عليهم أن يأخذوا بنظر الاعتبار الوضع الراهن في البلد والأعمال الإجرامية المروعة واللاإنسانية الواقعة من هنا وهناك كل يوم من قبل زمرة فاسدة خارجة عن الدين والإنسانية، وهذا الوضع يتطلب منهم شرعا وعقلا وبحكم قيمهم الإنسانية التحرك التام والجاد وبذل أقصى الجهود بكل الوسائل والأساليب الممكنة والمتاحة بالتنسيق والتعاون مع الحكومة والجهات المسؤولة للسيطرة على الوضع في البلد وتشخيص هذه الزمرة الفاسدة والقبض عليها وتطهير البلد منها وتسليمها إلى العدالة وإنزال أقصى العقوبة بها لتكون عبرة ودرسا للآخرين لأن التعامل معها بالرأفة والرحمة مكافأة لها وتشويق لها على الإجرام أكثر فأكثر.

وعلى الحكومة العراقية وكافة الأجهزة المسؤولة عن أمن وسلامة المواطنين من الجيش والشرطة والأمن والمخابرات وغيرهم التصدي بكل حزم للإرهابيين المجرمين والمفسدين في الأرض وبكافة الوسائل الممكنة والمتاحة.

ومن الطبيعي إن للتوافق والتعاون والتكاتف بين الشعب والحكومة دورا بارزا وهاما وكبيرا وأساسيا في تحجيم الإرهابيين وقطع جذورهم وتحطيم أوكارهم وغسل البلد من أرجاسهم وعلى الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذا التعاون من الشعب والتفاعل معه وان تسعى جادة في سبيل ذلك وبكافة الوسائل المتاحة لاستقرار الوضع واستتباب الأمن.

وفي الختام نرجو من الباري عز وجل أن يدفع البلاء وشر الأشرار عن هذا البلد العظيم وأن يوفق شعبه الكريم في توحيد الصفوف ووحدة الكلمة.

٢٢ صفر ١٤٢٦ هـ

(٩)
توجيهات حول ما يناسب العراقيين من حكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الدولة الإسلامية هي الدولة القائمة على أساس مبدأ الحاكمية لله وحده لا شريك له وقد أسست في عصر النبي الأكرم بيدهصلى الله عليه وآله وظهرت في الساحة وطبقت بكافة أجهزتها خارجا وقد نجحت في هذا التطبيق نجاحا باهرا رغم قصر الفترة.

وحيث أن الدولة الإسلامية في عصر النبي الأكرمصلى الله عليه وآله كانت بسيطة بكل مقوماتها وأجهزتها فلا يمكن تطبيقها في العصر الحالي لان الدولة في هذا العصر قد تطورت بكافة مقوماتها المتنوعة وأجهزتها المستحدثة بتقنيات عالية سعة وعمقا وبتطور الحياة العامة كذلك.

ولملأ هذا الفراغ قد تركت الشريعة الإسلامية منطقة فراغ واسعة وهي المنطقة الخالية عن التشريعات اللزومية الإسلامية لمصالح عامة وتسمى بمنطقة المباحات الأصلية.

وقد سمحت الشريعة للدولة الحاكمة أن تملأ الفراغ على ضوء متطلبات الوقت واحتياجاته والظروف المناسبة بالقيام

بسن تشريعات وقوانين في هذه المنطقة في كافة مجالات الدولة من المجال الاقتصادي والتعليمي والإداري بكل أشكاله وأنواعه والمخابراتي والأمني والجيش والشرطة وغير ذلك على أساس المصالح العامة للبلد.

وصلاحيات التشريع للدولة في حدود منطقة الفراغ من قبل الشريعة الإسلامية قد سد الطريق أمام استخدام مصدر أجنبي للتشريع في المنطقة المذكورة.

لا يقال: هذا صحيح ولكن هذه الصلاحية إنما أعطيت من قبل الشريعة لولي الأمر في الدولة الإسلامية لا مطلقا ولكل دولة.

والجواب إن حكم الأولى في الإسلام وإن كان كذلك لأن هذه الصلاحيات قد أعطيت من قبل الشريعة في عصر الغيبة للحكومة الإسلامية التي يكون على رأسها ولي الفقيه الجامع للشرائط منها الأعلمية وأما الحكومة الإسلامية التي ليس على رأسها ولي الفقيه كما في العراق فلا تكون لها هذه الصلاحية من قبل الشرع بعنوان أولي.

ولكن للفقيه الجامع للشرائط أن يعطي لها هذه الصلاحية فإذا أعطاها فلها أن تقوم بسن التشريعات والقوانين في منطقة الفراغ بما يتلاءم مع تطور البلد ومتطلبات الوقت وحاجياته في كافة ميادين الدولة على ضوء المصالح العامة للبلد، والجمعية الوطنية الموقرة مسموح لها ذلك شريطة أن

لا تعتمد في سن التشريعات والقوانين في هذه المنطقة على القوانين الوضعية الفرنسية أو الألمانية أو غيرها، وأن يكون ذلك بإشراف الفقيه الجامع للشرائط.

ثم إن منطقة الفراغ ليست نقصا في الشريعة الإسلامية بل هي تمثل قوة الشريعة وقدرتها على مواكبة العصور المتطورة المختلفة طول التاريخ كما وكيفا سعة وعمقا وحل كافة مشاكل الإنسان من البداية إلى النهاية ولا يمكن افتراض أي مشكلة في أي عصر بدون وجدان حلول لها في الشريعة المقدسة.

إذ أنها ليست شريعة مؤقتة محدودة بالظروف التي عاشتها في مستهل تأريخها بل أنها شريعة خالدة أبدية تنسجم مع تطورات الحياة العامة في العصور والميادين كافة وتحل مشاكل الإنسان الاجتماعية والفردية والعائلية والأمنية والاقتصادية والإدارية وغيرها في كل عصر. ولتوضيح ذلك نشير إلى نقطتين:

النقطة الأولى: إن انسجام الشريعة الإسلامية في منطقة التشريعات والجعول مع كل عصر إنما هو من جهة إنها متمثلة في علاقة روحية معنوية بين الإنسان وخالقه وهذه العلاقة لا يعقلٍ أن تتأثر بتأثر الحياة العامة وعواملها ولا تتغير بتطورها عصراً بعد عصر لأن الأحكام الشرعية من الواجبات والمحرمات بصيغها الخاصة المحددة من قبل الشرع ثابتة

بنفس هذه الصيغ المحددة طوال التاريخ وفي كل عصر مهما تطور مثلا صيغة الصلاة في عصر النبي الأكرمﷺ نفس صيغتها في هذا العصر وكذلك الصيام والحج ونحوهما لأن تلك العبادات كما فرضت على الإنسان الذي يزاول عملية تحريك الآلة بقوة اليد كذلك فرضت بنفس الصيغة على الإنسان الذي يزاول عملية تحريك الآلة بقوة الذرة فلا فرق بين صلاة من يحرث الأرض بمحراثه ومن يحرث الأرض بقوة الكهرباء.

فما قيل من أن الدين الإسلامي غير قابل للتطبيق في العصر الحالي ناشئ من الجهل به وعدم المعرفة.

فالنتيجة إن علاقة الإنسان بالدين علاقة معنوية روحية لا تتأثر ولا تتغير بالعوامل المادية بينما علاقة الإنسان بالطبيعة علاقة مادية تتأثر بتأثر الحياة العامة وعواملها وتتطور بتطورها عصرا بعد عصر وقرناً بعد آخر.

النقطة الثانية: إن انسجام الشريعة في منطقة الفراغ مع كل عصر إنما هو من جهة إن الشرع قد أعطى الصلاحية للدولة الإسلامية بسن الدستور في هذه المنطقة حسب الحاجة والظروف الملائمة لملء الفراغ على أساس المصالح العامة وهذا معنى قدرة الشريعة على مواكبة العصور المتأخرة المتطورة وإيجاد الحلول لمشاكلها.

فالنتيجة على ضوء هاتين النقطتين هي أن الشريعة الإسلامية تكفي لحل مشاكل المجتمع الإنساني في الميادين الدينية والدنيوية كافة.

وبعد ذلك نقول إن العراق ليس بلدا عاديا بل هو بلد عريق بحضارته الإسلامية وبلد الأنبياء والأوصياء وفيه مراقد الأئمة الأطهار عليهم السلام ومراقد أئمة السنة وفيه حوزة علمية إسلامية كبيرة منذ أكثر من ألف سنة وتخرج منها الآلاف من المجتهدين والمراجع والفقهاء العظام والأساتذة والخطباء في كافة البلاد الإسلامية ولهذا يكون العراق محط أنظار العالم الإسلامي.

وعلى أساس ذلك فعلى المسؤولين في الدولة وأعضاء الجمعية الوطنية أن يأخذوا هذه الخصوصيات المميزة بعين الاعتبار في كتابة الدستور الدائم لأنهم المسؤولون بالدرجة الأولى عن ذلك ومسؤوليتهم أمام الله وحده لا شريك له وأمام شعبهم المسلم تفرض عليهم أن لا يقوموا بالتشريع في منطقة الفراغ على أساس مصدر أجنبي فانه استخفاف بالإسلام وتهميش لدوره كما انه استخفاف بالهوية الإسلامية للشعب العراقي باعتبار أن الشريعة الإسلامية سمحت لهم بسن تشريعات وقوانين حسب متطلبات الوقت وحاجياته والمصالح العامة في هذه المنطقة فلا مبرر لابتناء التشريع فيها على مصدر أجنبي بل هو عار على الأمة الإسلامية.

ومن هنا يظهر أن معنى كون الإسلام مصدرا وحيدا للتشريع أنه يغني عن سائر المصادر.

وعلى ضوء هذه المقدمة يجب على الجمعية الوطنية بحكم المسؤولية الواقعة على عاتقهم من قبل الله عز وجل والشعب أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية الأساسية في الدستور:

الأولى: الإسلام هو الدين الرسمي لجمهورية العراق.

الثانية: الدين الإسلامي هو المصدر للتشريع ولا يسمح سن أي قانون وتشريع مخالف لمعتقدات الإسلام وأحكامه الشرعية المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية الخمسة.

الثالثة: أتباع كل مذهب في هذا البلد أحرار في العمل بمذهبهم ومعتقداتهم الدينية المذهبية وإقامة شعائرهم في المساجد والحسينيات وفي أحوالهم الشخصية المدنية كل ذلك في حدود القانون أي في الحدود المسموح بها شرعا وقانونا ولا يسمح أن يجعل العمل بالمذهب ذريعة لإيجاد البلبلة في البلد وإخافة الناس.

الرابعة: الأقليات غير المسلمة التي تعيش في هذا البلد لها كامل الحرية في ممارسة طقوسها الدينية وإقامة شعائرها في الكنائس وغيرها وفي أحوالهم المدنية كل ذلك في حدود القانون.

نظير الأقليات المسلمة التي تعيش في البلاد الأجنبية كأمريكا وغيره فإنهم أحرار في العمل بمعتقداتهم الدينية وتقاليدهم الإسلامية وإقامة شعائرهم وفي أحوالهم المدنية في حدود القانون.

تذكير

إن في قانون إدارة الدولة المؤقت ثغرات منها ما يتعلق بالبند (ج) من المادة الواحدة والستين ومنها ما يتعلق بالفقرة (١) من المادة الثالثة فإن في هذه الفقرة إعطاء الحق لمجلس الحكم الذي هو غير منتخب من قبل الشعب أن يلزم الجمعية الوطنية التي هي منتخبة من قبل الشعب مباشرة ببعض القرارات دون أن يحق لها الاعتراض وغيرها من الثغرات الأخرى.

فالمأمول من الجمعية الوطنية المنتخبة بآراء الشعب مباشرة أن تؤدي الأمانات الملقاة على عاتقها بإيمان وإخلاص وإرادة قوية وجادة لان لها صلاحية واسعة مأخوذة من قوة الشعب ككل وعليها أن تستفيد من هذه الصلاحية الواسعة في كتابة الدستور وعلاج الثغرات الموجودة في قانون إدارة الدولة المؤقت إذ لا قيمة لهذا القانون الموضوع من قبل المحتل كما انه لا قيمة لاتفاق مجلس الحكم عليه فانه غير منتخب من قبل الشعب فاتفاقه

ليس اتفاق الشعب بينما اتفاق الجمعية الوطنية اتفاق الشعب وآراؤها آراؤهم.

والخلاصة: أن على الجمعية الوطنية أن تتصرف على طبق صلاحيتها الواسعة وتمارس مسؤولياتها بدون ملاحظة أي جهة لأنها قد تؤدي إلى التقصير في أداء الوظيفة.

وأما الاتفاقات التي اتخذت في مجلس الحكم وقبله فهي اتفاقات غير شرعية ولا قيمة لها.

وفي الختام نسأل الباري عز وجل أن يوفق الجميع لخدمة هذا البلد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٣٠ صفر ١٤٢٦ هـ

(١٠)
بيان بمناسبة فاجعة الكاظمية الأليمة

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ»

صدق الله العلي العظيم

مرة أخرى قام الإرهابيون القتلة من التكفيريين وأزلام الطاغية يدعمهم بعض بائعي الضمير بجريمة شنعاء يندى لها جبين الإنسانية حيث تعرضوا لمواكب العزاء في يوم استشهاد الإمام المظلوم موسى بن جعفر عليه السلام بصواريخ حقدهم وكراهيتهم لموالي أهل البيت عليهم السلام حيث أدى إلى استشهاد المئات من المعزين الأبرياء على جسر الأئمة في الكاظمية المقدسة. . .

ونحن إذ نشجب وبشدة هذه الممارسات الوحشية التي لا تمت للإنسانية فضلا عن الإسلام بصلة، نطالب الحكومة والمسؤولين بالأمور التالية :

إن مسؤولية الحكومة الأولى توفير الأمن والاستقرار للبلد، وعدم المساومة عليه بشيء، وعدم الاستماع والاعتداد

بالمزاعم الفارغة والادعاءات المغرضة في التهاون مع التكفيريين أو المصالحة معهم. فإن مصلحة البلد وأمنه فوق كل المصالح، فعليهم العمل بجد وموضوعية للسيطرة على أمن البلد ولو بإعلان حالة الطوارئ قبل أن يفلت زمام الأمور من أيديهم.

نطالب الحكومة وبقوة وضع حد لهذه الأعمال الإجرامية البشعة، وأن تعمل بكل طاقاتها وإمكانياتها، وبكافة الوسائل الممكنة والمتاحة لقطع دابرهم، وإنزال أقصى العقوبات بهم أمام الملا حتى تكون عبرة للآخرين ولا تأخذكم في هؤلاء القتلة التكفيريين المفسدين في الأرض رأفة ولا رحمة، فإنهم قد اعترفوا بقتل الأبرياء بالعشرات، وقطع الرؤوس وخطف النساء، وزرع العبوات الناسفة وتفخيخ السيارات وتفجيرها، وقصف الأبرياء والبيوت الآمنة بالصواريخ وإشاعة الخوف والإرهاب بينهم ـ كما حدث في فاجعة جسر الأئمة، فإنه إرهاب بثوب آخر ـ فهل تحتاج الحكومة بعد هذه الاعترافات إلى أدلة أخرى ـ ألا تكفي تلك الاعترافات لإدانتهم.

على الحكومة الإسراع في محاكمة رأس النظام البائد وأزلامه وأتباعه وإنزال أقصى العقوبات بحقهم، حتى تكون عبرة لغيرهم، فإن التأخير في ذلك مهما كان سببه يزيد في

الأعمال الإجرامية، فإنه يوجد لدى أيتام الطاغية أمل بالعودة إلى سدة الحكم.

إذا كانت الحكومة متقيدة بالالتزامات الدولية والقوانين الوضعية الغربية وليس بوسعها إعدام الإرهابيين باعترافاتهم بدون تحويلهم إلى العدالة والتسريع في محاكمة رأس النظام وأزلامه وإنزال أقصي العقوبات عليهم فلها أن تستفيد من هذه الظروف الاستثنائية الطارئة التي تواجه شعب العراق وتهدده بالإبادة والموت وأراقه الدماء في كل يوم:

بإصدار قانون استثنائي من الجمعية الوطنية لمكافحة الإرهاب وإعدام هؤلاء المجرمين الذين اعترفوا بجرائمهم البشعة من ذبح العشرات من الأبرياء، واختطاف النساء واغتصابهن ثم ذبحهن فيجب إعدام هؤلاء المجرمين بدون تحويلهم إلى المحكمة، ليكونوا عبرة لغيرهم، وذلك حفاظاً علي دماء العراقيين التي تراق كل يوم بيد هؤلاء التكفيريين وأتباعهم وكرامتهم وحرمتهم وعيشهم بسلام وأمان وكذلك تحويل من لم تثبت جريمته بالاعتراف أو بغيره إلى العدالة لمحاكمته أمام الملا.

إصدار قانون لمعاقبة كل من قام بالتحريض على الإرهاب والعنف، أو إيواء الإرهابيين أو مساعدتهم مهما كان شكل المساعدة، حفاظاً على سلامة الناس وأمن البلد الذي هو فوق كل المصالح. ألا ترون أن بريطانيا قد

أصدرت قانوناً بعد تفجيرات المترو بتوقيف أو ترحيل كل من يحرضَ على الأعمال الإرهابية، حيث أن للدولة هذه الصلاحية في الظروف الطارئة وليس بامكان الحكومة أن تسيطر علي الوضع الأمني إلا بذلك وبالصرامة والحزم في تطبيق هذا القانون، والتجربة في ذلك اكبر برهان.

عدم الاستماع إلى مزاعم مدعي تطبيق حقوق الإنسان على هؤلاء المجرمين القتلة لان ذلك كارثة بحق الشعب العراقي، وانتهاك لحرمته وحقوقه، واستخفاف بكرامته، وكأن المظلومين أو المقتولين بالطريقة البشعة لا حقوق لهم ـ فلا تجعلوا الشعب المظلوم ضحية لمزاعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

على الحكومة أن تسعى بجدٍ لبذل أقصى جهدها وبكل إمكانياتها في مجال توفير الخدمات الضرورية للشعب، من الماء والكهرباء والدواء والغذاء في جميع أنحاء العراق ولا سيما في النجف الاشرف بلد الإمام على بن أبي طالب (A) مدينة العلم، ومحط أنظار العالم الإسلامي ـ فقد أصابها الحيف حيث صارت أسوأ بكثير من سائر المحافظات في الخدمات الضرورية. . وأن تهتم بأمر المدينة بإنشاء المشاريع الخدمية، وتوسعة الروضة العلوية وتنظيف الشوارع المحيطة بها والعمل على حفظ الأمن وتوفير الحماية للزائرين.

على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون فرار العقول العلمية من البلد بما فيهم المثقفين والمفكرين والفنيين والأطباء والمهندسين وغيرهم، ومن تلك الإجراءات توفير المناخ الآمن للاستمرار في عملهم وتوفير العمل ومستلزماته حتى لا تحل كارثة على البلد بخروجهم.

وأخيرا ندعو الشعب العراقي الكريم بمساعدة المسؤولين على كشف الإرهابيين وأوكارهم لتسليمهم للعدالة، كما ندعوهم إلى عدم اتهام أي جهة عشوائيا حفاظا على وحدة العراق لان من يقوم بهذه الأعمال الإجرامية اللاإنسانية هو عدو الشعب العراقي بكل طوائفه ومذاهبه وأديانه وهو يريد إشعال نار حرب طائفية تحرق الأخضر واليابس فعلي الشعب العراقي رص صفوفه وتوحيد كلمته بكل أطيافه وشرائحه بالتوافق والتلاحم للوقوف بوجه هؤلاء المجرمين. ومن المؤسف جداً سكوت العالم ولا سيما الدول الإسلامية والعربية عن شجب هذه الأعمال الإجرامية المأساوية التي تحدث كل يوم في العراق بيد هذه الفئة الضالة الخارجة عن الدين والإنسانية بل هناك من يحرض عليها ويبررها وكأن العراق وشعبه خارج عن خارطة العالم.

وفي الختام نسأل المولى العلى القدير أن يجنب شعبنا العراقي المظلوم المكاره، وأن يتغمد شهداء فاجعة الكاظمية وغيرهم بوافر رحمته. ويلهم ذويهم الصبر وأن يمن على

الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٦ رجب ١٤٢٦ هـ

(١١)
كلمة موجهة إلى جناب رئيس الوزراء الدكتور إبراهيم الجعفري تحثه على الإسراع بإنزال العقوبات الصارمة بالإرهابيين والقتلة

بسم الله الرحمن الرحيم

جناب رئيس الوزراء الدكتور إبراهيم الجعفري دام توفيقه.

بعد السلام نطلب من الله عز وجل مزيد التوفيق لحكومتكم الموقرة في خدمة هذا البلد واستقرار الوضع واستتباب الأمن وتطهيره من أرجاس الإرهابيين الخارجين عن الإنسانية والمفسدين في الأرض وإنقاذ البلد من الخطر الحقيقي المحدق به من عدة أطراف، ولعل أول ما يهم العراقيين في هذه المرحلة هو مسألة الإرهاب وكيفية مكافحته والحفاظ على دماء العراقيين وكرامتهم ولهذا نطلب منكم أن تفكروا بالنقاط التالية:

(١) إن هذه الظروف الخطرة التي تواجه شعب العراق وتهدده بالإبادة تفرض على الحكومة أن تعلن حالة الطوارئ في البلد على أساس أن البلد في معرض خطر حقيقي

وإصدار قانون استثنائي من الجمعية الوطنية لمعالجة الوضع ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومنها تطبيق أحكام القصاص على الإرهابيين الذين يعترفون بجرائمهم البشعة على الملأ فورا وبسرعة لأن بقائهم في السجون مكافئة لهم وتشويق للآخرين.

(٢) في هذه الظروف الحرجة الخطرة لا مجال للشعارات البراقة كالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والقيم الحضارية ودولة المؤسسات فإن مكانة هذه الشعارات إنما هي بعد استقرار الوضع في البلد والأمن فيه، وأما في الوقت الحاضر فالمستفيد الأول من هذه الشعارات هو الإرهابيون والمفسدون فيه وأما شعب العراق فهو ضحية لها.

(٣) بدأ الناس من المثقفين والمفكرين حتى من داخل الحكومة ومن الجمعية الوطنية الانتقاد اللاذع على حكومتكم بأنها حكومة ضعيفة لا تقابل الأحداث المروعة والمتلاحقة من الانفجارات وغيرها بالقوة والصرامة حتى تكون عبرة للآخرين.

(٤) بدأت النقمة عند الناس على الحكومة وازدادت هذه النقمة يوما بعد يوم لشعورهم إن دماء العراقيين رخيصة لدى الحكومة وكرامتهم مهدورة حيث أنهم في كل يوم يقتلون ويذبحون ويغتصبون على الملأ بيد هؤلاء الإرهابيين بدون أن يقتل أو يذبح أو يشنق منهم أحد.

(٥) صدر من المحكمة الحكم بالحبس على الإرهابيين والقتلة قبل أيام في مدة تتراوح بين خمسة سنوات أو أكثر أو اقل وفي طي هذا الحكم معان تدل على عدم نزاهة المحكمة وان مثل هذا الحكم يجر البلد إلى كارثة لا تحمد عقباها وكيف يمكن أن تحكم المحكمة بمثل هذا الحكم وهل هي حرة كيفما شاءت وأرادت في الحكم أو أن عليها أن تحكم على طبق دستور الدولة.

(٦) أكثرية شعب العراق حسب إطلاعي المسموع والمرئي والمقروء يريدون في الوقت الحاضر حكومة قوية صارمة لا حكومة ضعيفة تدعو فقط إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان لان الشعب يريد في الدرجة الأولى الأمن في البلد وهو فوق كل شيء ولا يساوم بشيء.

(٧) قرأت في الجريدة وسمعت من الراديو بإصدار حكم الإعدام بحق المجرم احمد الشقيري الذي قتل (١١٣) نفراً من الشعب العراقي باعترافه وهذا الحكم عليه بعد فترة طويلة من اعتقاله واعترافاته شبيه بالمسرحية ومعنى ذلك الاستهانة بدماء العراقيين إذ جزاء مثل هذا الشخص في أي دولة هو الإعدام على الملأ فورا بلا أي تأخير.

(٨) إن ضعف الحكومة يؤثر على مكانة الطائفة والمراجع وعلى شخصك الكريم.

(٩) على الحكومة أن تتشاور مع المؤمنين والمفكرين والمخلصين للوطن في داخل الحكومة أو الجمعية الوطنية أو خارجها لاتخاذ القرارات الصارمة القوية لإنقاذ البلد من دوامة الإرهاب والفساد الإداري وعدم إغلاق باب الحوار والمشاورة مع الناس ولـيُعلم أن الوضع لن يستقر إلا بالصرامة وإنزال أقصى العقوبات بالمفسدين.

(١٠) إن للتأخير في محاكمة رأس النظام البائد ورفاقه تأثيراً كبيراً في عدم استقرار الوضع وهو عامل أساسي في انتشار الأعمال الإرهابية فإن هذا التأخير أوجد عند أزلامه أمل العودة مرة أخرى إلى الساحة ولهذا فهم يقومون بالأعمال الإجرامية ويتحركون في الساحة أكثر فأكثر ولا أدري لماذا هذا التأخير؟ ومن هو المستفيد منه؟ ولماذا قام بعض شخصيات العالم كـ(مانديلا) وأمثاله والمحامون العرب بالدفاع عنه هل هم يدافعون عن قتله الملايين من شعب العراق وتشريده الملايين، أو عن قطعه لأذان الناس أو استعماله السلاح الكيمياوي لإبادة شعبه، أو عن القبور الجماعية، أو عن تخريبه العراق بكامل ثرواته، أو عن هتكه للشعب العراقي بكافة أطيافه واستخفافه بعقولهم رغم أن هذه الشخصيات يرون أنفسهم من عقلاء العالم؟ فإذن هم عن أي جرائمه يدافعون؟ وهل يوجد في العالم رجل مجرم مثله؟ وهل هم يدركون أن الدفاع عن صدام ظلم وتعد على الإنسان العراقي وتفويت لحقوقه

المشروعة وهدر لدمه وكرامته وهتك لحرمته وشرفه؟ وهل الكرامة والحرمة والشرف لصدام ورفاقه فقط!؟

أوصيك أن لا تتأخر في محاكمة صدام عن وقتها المقرر وان لا تطول المحاكمة وأن لا يصدر القضاء حكما بالحبس بدل الإعدام وإلا لأدى ذلك إلى وقوع البلد في كارثة وفوضى لا مثيل لها وتذهب كل الجهود المخلصة أدراج الرياح.

وفي الختام نطلب من الله عز وجل مزيد التوفيق لكم في خدمة هذا البلد وشعبه وأعلم إن وظيفتي تدعوني أن أكتب لجنابكم الكريم هذه النقاط ونحن بانتظار جوابكم والسلام عليكم ودمتم بعين الله ورعايته.

٢٢ شعبان ١٤٢٦ هـ

(١٢)
رسالة إلى المسؤولين في الحكومة تحثهم على مكافحة الإرهاب ومعاقبة المجرمين

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة موجهة من مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) إلى المسؤولين في الحكومة العراقية آملين أن يتلقوها بعين الاعتبار حفظا لوحدة العراق وحفاظا على أرواح الأبرياء وإرساءاً للعدالة الاجتماعية في المجتمع وتثبيتا للدستور:

على الحكومة العراقية والجمعية الوطنية أن تتحرك بسرعة وجدية وموضوعية وبكافة الوسائل والأساليب الممكنة والمتاحة لمعاقبة المجرمين القتلة الذين اعترفوا أمام شاشة التلفاز بجرائمهم المنكرة من التفجيرات والذبح والاختطاف والاغتصاب والقتل بالطرق البشعة وإعدام هؤلاء المجرمين فورا أمام الملأ وبلا أي تأخير وذلك بموجب اعترافاتهم التي هي سيدة الأدلة عند كافة العقلاء في العالم وفي جميع الشرائع السماوية ولا تكتفي بعملية البرق وغيرها فإن هذه العمليات وإن كانت إيجابية وناجحة في الجملة إلا أنه لا يمكن استقرار

البلد بها وحدها لأن للإرهابيين أساليب متنوعة وطرق مختلفة وأثواب متعددة في القيام بالأعمال الإرهابية في كل مكان وزمان، لأنهم غيروا أسلوبهم للدخول في الأعمال الإرهابية من مكان إلى آخر ومن وقت إلى وقت آخر وفي الفترة الأخيرة اقتادوا الناس من بيوتهم بزي الشرطة والحرس ومن الطرقات والشوارع والمحلات والمدارس والمساجد وغيرها ثم قاموا بقتلهم بالطريقة المفجعة وهذه الطريقة والأسلوب أبشع وأخطر وأخوف من السيارات المفخخة لدى الناس ولهذا وذاك لا يمكن للحكومة أن تسيطر عليهم وعلى أمن البلد إلا بتطبيق أحكام القصاص وعملية الإعدام على الملأ وبشكل سريع وحاسم حتى تكون عبرة للآخرين، ويجب أن تكون الحكومة جادة وصارمة في ذلك ولا تعتني بالصيحات التي تصدر من الداخل أو الخارج بأن ذلك مخالف للقيم الحضارية ومبادئ الديمقراطية ومفاهيم الحرية وحقوق الإنسان إذ لا موضوع لهذه الشعارات البراقة في هذه الظروف والحالة الخطرة الاستثنائية التي تواجه شعب العراق وتهدده بالإبادة حيث يقتل في ظلها ويذبح ويخطف وتسيل دمائه وتهدر كرامته وتهتك حرمته وشرفه في كل يوم بالعشرات بل قد يصل إلى المئات، فينبغي أن تدرك الحكومة بأن الاستجابة لهذه بالشعارات المذكورة معناه إنها تضحي بشعب العراق في

سبيل هذه الشعارات وتتيح الفرصة والمجال للإرهابيين بالقيام بالمزيد من الأعمال الإرهابية.

ولتعلم الحكومة إن هذا التلكؤ والتسامح والتأخير في اتخاذ الإجراءات السريعة الحاسمة قد أوقع البلد في مستنقع الإرهاب ودَوامته لأن الحكومة منذ أكثر من سنتين كانت تلقي القبض على الإرهابيين في كل يوم بالعشرات أو المئات لحد الآن، ولكن لا يدري الشعب العراقي أين هؤلاء الآن؟ ! ومعلوم أن منهم من يرغد في السجون ويأكل ويشرب ويهنأ ويضحك على الحكومة ويستفيد من شعار حقوق الإنسان، والحكومة تصرف عليهم مبالغ طائلة من المال العام في كل يوم وعلى حراسهم بدل أن تصرف هذه المبالغ على عوائل الشهداء والمفقودين وفقراء هذا البلد، ومنهم من يطلق سراحه بالمال أو بأسباب أخرى.

وهنا نقطتان لا بد من الإشارة إليهما:

الأولى: إن على الحكومة أن تراقب بجدية تامة وبكل الوسائل الممكنة دوائر التطوع في صنف الشرطة والجيش والحرس والأمن لأن الاختراقات في هذه الدوائر بلغت ذروتها باعتبار إن الدخول في أي صنف من هذه الأصناف إنما هو بالرشوة غالبا وبدون التحقيق عن سوابقه، ولهذا بامكان كل فرد سواء أكان بعثيا أم إرهابيا الدخول في أي صنف منها إذا أراد.

ومن هنا يسري فساد هذه الدوائر إلى البلد ككل ويجره إلى كارثة لا تحمد عقباها.

الثانية: إذا فرضنا إن الحكومة حسب التزاماتها الدولية بحقوق الإنسان لا تمتلك اتخاذ القرارات السريعة الحاسمة القوية في حق هؤلاء المجرمين القتلة بدون تحويلهم إلى المحكمة وإن كانوا معترفين بجرائمهم البشعة، ولكن لها أن تستفيد من الصلاحيات الممنوحة لها في الحالات الطارئة على البلد، وحيث أن في الوقت الحاضر يواجه هذا البلد الظروف الصعبة الخطرة الاستثنائية فلها أن تقوم بإعمال هذه الصلاحيات بالشكل التالي:

١) إصدار قانون استثنائي ومؤقت من الجمعية الوطنية لمكافحة الإرهاب بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، وإعدام هؤلاء الإرهابيين القتلة المعترفين بجرائمهم اللاإنسانية بشكل سريع وحاسم على الملأ بدون تحويلهم إلى العدالة حفاظا على كرامة العراقيين ودمائهم التي تسيل كل يوم بالتفجيرات المروعة والذبح والاختطاف والاغتصاب والقتل بشكل فجيع.

٢) إصدار قانون كذلك من الجمعية الوطنية لمعاقبة كل من يقوم بالتحريض على العمل الإرهابي والعنف في البلد أو إيواء الإرهابيين أو مساعدتهم مهما كان شكل المساعدة، للحفاظ على سلامة المواطن وأمن البلد لأنها فوق كل

المصالح ولا تساوم بشيء والحكومة هي المسؤلة أولاً وأخيراً عن أمن البلد في كل ظرف، ألا ترى أن في بريطانيا مثلاً حينما وقع تفجير (مترو لندن) كيف أن الحكومة سرعان ما اتخذت القرارات الصارمة القوية وأصدرت قانونا استثنائيا بتوقيف أو ترحيل كل من يحرض على الإرهاب أو يساعده مهما كان شكل المساعدة أو التحريض.

وأما في العراق فالإرهابيون منذ أكثر من ستتين يقومون بالأعمال الإرهابية البشعة من قتل الأبرياء والإخلال بالشرف وتخريب البلد، وتشريد العوائل وغيرها من الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية يومياً ولكن الحكومة لحد الآن لم تتخذ القرارات الحاسمة السريعة القوية للسيطرة عليهم وتطهير البلد من أرجاسهم ولا بد أن يعلموا بأنه لا يمكن القضاء عليهم إلا بتطبيق عملية القصاص على الملأ لأن دماء العراقيين ليست برخيصة قال تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ» والسلام عليكم ورحمة اللهَ وبركَاته.

٤ شوال ١٤٢٦ هـ

(١٣)
بيان لمكتب سماحة المرجع الديني آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض حول الاعتداء الآثم على مقام الإمامين العسكريين عليهما السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ، أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ»

صدق الله العلي العظيم

إنا لله وإنا إليه راجعون

مرة أخرى امتدت الأيادي الأثيمة إلى مراقد أئمة الهدى صلوات الله عليهم أجمعين حيث قامت مجموعة من الإرهابيين التكفيريين بتجاوز حدود الله تعالى وتفجير القبة الشريفة للإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، ونحن إذ نستنكر هذا العمل الشنيع الذي هتكت به مقدسات الإسلام نوصي بما يلي:

١. إعلان الحداد لمدة سبعة أيام وتعطيل الأسواق والأعمال ثلاثة أيام مواساة لأهل بيت العصمة وتعبيراً عن حزننا وولائنا لهم.

٢. نوصي المؤمنين جميعاً القيام بالمسيرات السلمية احتجاجاً على هذه الجريمة التي تكشف عن خبث نفوس مرتكبيها ودناءتهم، وندعوهم بالمطالبة بشدة من الحكومة بإنزال أقصى العقوبات بالتكفيريين والإرهابيين وأيضاً ندعوهم بعدم التعرض إلى مقدسات الطوائف الأخرى ونفوسهم وأعراضهم وأموالهم.

٣. نطالب الحكومة بتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب العراقي وكافة المراقد المقدسة من جهة تأمين الحماية اللازمة لها، كما نطالبهم بعدم التساهل والتسامح مع مرتكبي هذه الجريمة البشعة وغيرها من الجرائم اللاإنسانية التي ترتكب في كل يوم وإنزال أقصى العقوبات بهم كما نطالب بعدم التسامح مع المحرضين للإرهاب.

(ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)

٢٣ محرم الحرام ١٤٢٧ هـ

(١٤)
كلمة فيها حث الأمة على التوحد ومحاربة الإرهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد قال تبارك وتعالى :

«ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»

صدق الله العلي العظيم

نود الاشارة إلى عدة نقاط:

النقطة الأولى: إن عقد الندوات والمؤتمرات في العالم الإسلامي بين المسلمين بكافة مذاهبهم وفرقهم أمر ضروري لرص صفوفهم وتوحيد كلمتهم ضد الحملات المغرضة على الإسلام والمسلمين بذرايع مختلفة. فتارة بذريعة التطرف والإرهاب في البلاد الإسلامية، وأخرى بذريعة انتهاك حقوق الإنسان والحرية فيها. والهدف من وراء كل ذلك هو تهيئة الأجواء المناسبة لنشر الأفكار المضللة والثقافات المنحرفة بين المسلمين، وتشويه سمعة الإسلام وكسر شوكته، وهدم أفكاره السامية وتقاليده الراقية بينهم،

ثم إن توحيد الصفوف واتحاد الكلمة بين المسلمين أمر مطلوب مع كافة فرقهم واتجاهاتهم ولا سيما بين القادة السياسيين والمسؤلين في البلاد الإسلامية من جهة، وبين العلماء والقادة الدينين من جهة أخرى.

أما بين القادة: فلأن مسؤولية القادة أمام الله تعالى وأمام شعوبهم الإسلامية تفرض عليهم أن يوحدوا كلمتهم في كافة الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية، حتى تظهر بها قوة الإسلام وهيبته وشوكته أمام العالم ويحسب لهم ألف حساب. ولكن مع الأسف الشديد لا توجد بينهم وحدة الكلمة في كل الاتجاهات ومن الطبيعي أن لذلك دوراً هاماً وتأثيرا كبيراً في تخلف البلاد الإسلامية اقتصادياً وتقنياً بكافة اتجاهاته رغم الثروات الطبيعية الموجودة في العالم الإسلامي وهذا التخلف يفتح الطريق أمام دخول الأعداء والاستعمار في البلاد الإسلامية والتصرف فيها بحرية تامة بذرائع مختلفة ونشر أفكارهم المضللة وثقافتهم المبتذلة المنحرفة والإيعاز بأن بقاء الكرسي مرتبط بالتعاون معهم والخضوع لهم .

وأما بين العلماء: فلأن على علماء المسلمين كافة وبكل مذاهبهم أن يبذلوا قصارى جهدهم في تقريب وجهات النظر والتعرف على آراء وأفكار الآخرين ورفع الكثير من الشبهات والملابسات وأظهار الحقائق، ومن هنا يكون عقد

مثل هذه الندوات والمؤتمرات ذات أهمية كبيرة وتتبلور نتائجها على الساحة وهي التقارب في وجهات النظر بين جميع طوائف المسلمين.

وأما اختلافهم في الفروع حسب اختلاف مذاهبهم فهو وإن كان موجوداً بينهم إلا إن مسؤوليتهم الإسلامية أمام الله وحده لا شريك له وأمام المسلمين تفرض عليهم أن لا يجعلوا هذا الاختلاف ذريعة للفرقة والنقاش والجدال بينهم فإن ذلك يهمش دورهم في الساحة الإسلامية بل عليهم أن يجعلوا اشتراكهم في الثوابت الإسلامية وأصولها أساس الوحدة بينهم لأن بها تحقن الدماء والأعراض والأموال.

ولكن الأهم من كل ذلك في الوقت الحاضر هو محاربة الإرهاب والتطرف في البلاد الإسلامية لأن على المسلمين كافة ولا سيما على العلماء منهم والمثقفين والمفكرين أن يقوموا جادين كيد واحدة لإنهاء دور الإرهاب في البلاد الإسلامية وقطع شرايينه وتطهير البلاد من ارجاسه وقلعه وقمعه حيث أن في الآونة الأخيرة قد ظهرت فئات متطرفة بين طوائف المسلمين باسم الإسلام، ويقومون بالأعمال الإرهابية الإجرامية اللاإنسانية في بلاد المسلمين كما يقومون بهذه الأعمال الإجرامية البشعة خارج بلادهم، بل يقومون بتلك الأعمال في أقدس الأماكن وهي المساجد وفي أثناء أهم العبادات وهي الصلاة باسم الإسلام، والدين

الإسلامي بريء منهم ومن أعمالهم الإجرامية لأن الإسلام ضد التطرف والإرهاب بكل أشكاله وألوانه فإن الإسلام قد شجب واستنكر قتل الأبرياء بصرامة لا مثيل لها أنظروا إلى قوله عز من قائل «من قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْس أَوْ فَسَادٍ في الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَميعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَميعاً» لأن الله قد جعلَ قتل نفس واحدة بريئة من أكبر الجرائم في عالم البشرية وهي قتل الناس جميعاً كما أنه تعالى جعل أحياء نفس واحدة أكبر خدمة في عالم الإنسانية وهي أحياء الناس جميعاً.

ونضيف إلى ذلك إن الإسلام حرم المثلة بكل أشكالها حتى في ساحة الحرب فإذا قتل المسلم عدوه لم يجز له التمثيل به كقطع رأسه أو قلع عيونه أو قطع يديه أو رجليه أو شق بطنه، كل ذلك محرم في الشريعة الإسلامية وغير جائز هذا هو الدين الإسلامي الذي يحذر الناس من كل أشكال الظلم والعدوان ويدعوهم إلى العدل والإنصاف والرأفة والرحمة والإنسانية.

ولكن هذه الفئة الضالة أوجدت البلبلة والتفرقة والجدال بين المسلمين ومن هنا يجب على المسلمين بكافة أصنافهم ولا سيما العلماء والمثقفين والمفكرين ورجال الدولة والسياسيين رص صفوفهم وتوحيد كلمتهم كيد واحدة وصوت موحد في إزالة هذه الظاهرة السرطانية عن جسم

الأمة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة والمتاحة كتكثيف الإعلام: المرئي والمسموع والمقروء على جرائم هذه الفئة الباغية الضالة الخارجة عن الإسلام، وكاستعمال القوة وإنزال أقسى العقوبات عليهم والإسراع بتنفيذها بشكل جدي وحازم، ومسؤولية الكل أمام الله تعالى وأمام شعوبهم تفرض عليهم أن يسعوا جادين وبلا توقف وتساهل في محاربة هذه الغدة السرطانية وقطعها عن جسم الأمة حتى تسترد الأمة عافيتها وتطهر من أرجاسها وأما التساهل والتسامح في ذلك فهو يؤدي إلى كارثة لا تحمد عقباها لأنها كغدة سرطانية تنتشر في جسم الأمة وتأكلها من الداخل والخارج.

أما من الداخل فإنها أوجدت الفرقة والجدال والاختلاف بين المسلمين من جهة وإيجاد الرعب والخوف بينهم من جهة أخرى فبالنتيجة إنها تسببت في عدم استقرار الوضع في البلدان الإسلامية وعدم الأمن فيها وقتل الأبرياء والخطف.

وأما من الخارج فلأنها وسيلة لدخول الأعداء إلى البلاد الإسلامية تارة بذريعة أن المسلمين عاجزون عن السيطرة على الإرهابيين وأخرى بذريعة إن الدين الإسلامي يخلق التطرف والإرهاب ويشجعهما والهدف من وراء كل هذه الاتهامات القاسية تهديم الأفكار الإسلامية وثقافتها الإنسانية وتظليل المسلمين وترويج ثقافتهم المنحرفة اللاإنسانية وسد

الطريق أمام استمرار تقدم الإسلام في العالم وانتشار منهجه الإنساني رغم هذه المعارضة الشديدة والاتهامات القاسية على الإسلام والمسلمين.

ولهذا وذاك نؤكد مرة ثانية إن على العلماء والمثقفين والمفكرين كافة أن يوحدوا صفوفهم وكلمتهم في حربهم ضد هذه الفئة الضالة الخارجة عن الإسلام والإنسانية خطوة بخطوة بتغطية إعلامية مكثفة مرئية ومسموعة ومقروءة بمختلف اللغات ضد كل ألوان التطرف والإرهاب في البلدان الإسلامية وغيرها، والشجب والاستنكار لكل عمل إجرامي ترتكبه هذه الطائفة الضالة في كل مكان وبكل الوسائل المتوفرة والمتاحة كما أن على الحكومات الإسلامية أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة وبكل الوسائل الممكنة والمتاحة للسيطرة على هذه الفئة الباغية وقطع شرايينها وأصولها وإزالتها عن جسم الأمة الإسلامية لأنها خطر على الأمة والإسلام معا كما أنها خطر على الحكومات نفسها فمسؤولية الحكومات الإسلامية أمام الله تعالى وأمام الشعوب تفرض عليها التعاون والتنسيق فيما بينها في الأجهزة الأمنية والمخابراتية والحدودية والمطالبة من الشعوب أن تتعاون معها في كشف أوكارها ورموزها واستعمال القوة ضدها وإنزال أقسى العقوبات عليها بلا رأفة ورحمة وبكل جدية وصرامة وحزم. وبلا أي تردد وتساهل

لأن التردد والتساهل معها مكافئة لها، ومن هنا يظهر أن تقسيم الإسلام إلى الإسلام المعتدل وإلى الإسلام الأصولي خاطئ جداً ولا واقع موضوعي له لأن الإسلام هو الإسلام المعتدل المتمثل في الكتاب والسنة وأما الإسلام الأصولي المتطرف فهو خارج عن الإسلام نهائيا ولا صلة له به لوضوح إن الإسلام ضد الفكر الأصولي الإرهابي بكل أشكاله وألوانه، ومنشأ هذا التقسيم الجهل بالإسلام ونظامه.

النقطة الثانية: إن العراق العزيز قد أصبح في الظرف الحالي بؤرة للأعمال الإرهابية والإجرامية البشعة اللاإنسانية من قبل بقايا النظام البائد والتكفيريين والإرهابيين الذين دخلوا العراق من دول الجوار ويقومون يوميا بقتل العشرات بل المئات من الأبرياء والخطف ولا سيما من أتباع أهل البيت (Γ) في المساجد والمدارس والحسينيات والشوارع والطرقات والبيوت ولا تقف عند هذا الحد بل قاموا بتهديم أكبر مقدساتنا الإسلامية وهتك حرمتها وهي المراقد المطهرة للإمامين: الهادي والعسكري (H) والهدف من وراء كل ذلك إشعال نار الفتنة والحرب بين أبناء شعب واحد لإبادة البلد برمته وليعلم الشعب العراقي العزيز إن هؤلاء المجرمين القتلة أعداء الأمة جميعا لأن نار الحرب تحرق الأخضر واليابس لا طائفة دون أخرى ومن هنا على جميع علماء العراق بكافة طوائفهم وأديانهم والقادة السياسيين اتخاذ

موقف موحد حازم صارم أمام هؤلاء الإرهابيين والقتلة المجرمين وإنزال أقسى العقوبات عليهم بدون أي تأخير وتردد وتلكؤ وتساهل فإن التلكؤ والتساهل مكافئة لهم وظلم وتعدي سافر على دماء العراقيين وحقوقهم.

ولهذا وذاك ندعو الشعب العراقي بكافة مكوناته وأطيافه وأديانه من الشرق والغرب والشمال والجنوب إلى التوافق والتلاحم وأن يكون على يقظة وحذر دائماً من دسائس الإرهابيين والتكفيريين وبقايا رموز النظام لأنهم أرادوا بارتكابهم الأعمال البشعة اللاإنسانية في العراق يومياً انجرار البلد إلى حرب طائفية لا تحمد عقباها لأن الحرب تحرق البلد ككل الأخضر واليابس بدون التمييز بين طائفة وطائفة أخرى .

ولذلك يجب على الشعب بكل شرائحه التوحد والتوافق لاستقرار الوضع واستتباب الأمن والاجتناب عن كل ما يثير الفتنة والبلبلة في البلد والانجرار إلى حرب طائفية، وليعلم إن كل من أججّ نار الفتنة والحرب في البلد بأي عنوان وذريعة فهو عدو للعراق وشعبه ككل ومسؤل أمام الله تعالى، كما أن على المسؤلين التسريع في تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتخلي عن كل الأغراض الشخصية والمصالح الذاتية والحزبية والأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب

المظلوم والبلد وإنقاذه من دوامة العنف وإراقة دماء الأبرياء بالعشرات بل المئات يومياً.

ثم إن الاحتلال أمر مكروه ومبغوض ولا يرضى أي فرد من الشعب العراقي به إلا أنه ليس بإجازته بل هو أمر فرض عليه، أجل إن الشعب العراقي إذا أراد إنهاء الاحتلال فإنهائه إنما هو باستقرار البلد واستتباب الأمن لا بإيجاد البلبلة فيه بأي عنوان كان لأنه ذريعة لبقاء الاحتلال ومكافئة للمحتل وخدمة جليلة تقدم له ومن الواضح أن استقرار البلد واستتباب الأمن لا يمكن إلا برص الصفوف وتوحيد الكلمة بين جميع مكونات الشعب وأطيافه وأديانه في مقابل هؤلاء التكفيريين وبقايا النظام البائد والخلاصة إن مقاومة المحتل التي لها دور بارز وأساسي في إنهاء الاحتلال إنما هي برص الصفوف وتوحيد الكلمة بين أبناء الشعب بكافة شرائحه وأديانه وطوائفه بلا استثناء، لا بالمقاومة المسلحة لأنها تهدر دماء الشعب العراقي وتهتك أعراضه وتخرب بلده وتكون ذريعة لبقاء المحتل في البلد مدة أطول.

النقطة الثالثة: إن سكوت العالم ولا سيما العالم الإسلامي والعربي من الأعمال الإجرامية البشعة النكراء التي يرتكبها المجرمون والتكفيريون وبقايا النظام البائد في العراق يومياً بقتل العشرات بل المئات بأبشع الطرق اللاإنسانية أمر غريب وغير متوقع بينما إذا قام الإرهابيون بالأعمال الإرهابية في

أي نقطة من نقاط العالم قامت القيامة وصدرت الصيحات من كافة أنحاء العالم من العالم الإسلامي وغيره بالشجب والاستنكار وهذا يجعل الإنسان في حيرة، كيف يحلل الفرق بين شعب العراق وسائر شعوب العالم وهل العراق خارج عن خريطة العالم وهل دماء العراقيين رخيصة ولا قيمة لها ولا كرامة وهل حقوق الإنسان وضعت لغير العراقيين فقط، وهل استثنى العراقيين دون غيرهم من هذه الحقوق فإذن ما هو سبب السكوت، من هنا نطلب من الشعب العراقي بكل طوائفه وأديانه أن يتخذ موقفاً موحداً أمام التكفيريين وبقايا نظام صدام من أجل خدمة هذا البلد وإنقاذه من دوامة العنف والإرهاب والقتل وكل من تخاذل أمامهم وتهاون ولم يتخذ موقفاً صارماً ضدهم فهو مسؤول أمام الله تعالى وأمام هذا الشعب لأنه يزيد في آلام الشعب ودوامة العنف في البلد ككل لا شريحة دون أخرى .

وأعجب من ذلك كله أنه إذا قامت حكومة العراق بإعدام نفر من هؤلاء التكفيريين قامت القيامة من هنا وهناك وتعالت الصيحات بالاستنكار وانتهاك حقوق الإنسان بينما هؤلاء الإرهابيون كل يوم يقومون بقتل العشرات بل المئات من الأبرياء بطريقة بشعة والخطف فلا نسمع صيحة بالشجب والاستنكار وانتهاك حقوق الإنسان لا من هنا ولا من هناك وكأن حقوق الإنسان للإرهابيين والقتلة لا

للعراقيين وكأن دماءهم رخيصة فلا كرامة ولا قيمة لها، هـذا على الرغم من أن تلك الصيحات اللامسؤلة الخارجة من هنا وهناك تخدم الإرهاب وتشجع الإرهابيين وتزيد فـي دوامـة العنف والأعمال الإجرامية النكراء.

وفي الختام نسأل من الله العلي القدير أن يمن علـى هـذا البلد العزيز بالأمن والاستقرار ويجنبه شر الأعداء حتى يعـم الخير ربوع العراق.

١٨ صفر ١٤٢٧

(١٥)
بيان في ذكرى ارتحال سيد الكونين الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله إلى جموع الزائرين الكرام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأفضل بريته محمد وعترته الطاهرين.

قال الله تبارك وتعالى:

«مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ»

صدق الله العلي العظيم.

نعزّي العالم الإسلامي وخصوصاً أتباع أهل البيت عليهم السلام بذكرى ارتحال سيد الكونين الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام الحسن المجتبى عليه السلام.

وبما إن محبي الرسول الأكرم وأهل بيته الأطهار يتوافدون بهذه المناسبة على مدينة النجف الأشرف ليعزّوا نفس رسول الله وأخيه وأبن عمه أمير المؤمنين عليه السلام بالمصاب الجلل.

فلهذا اغتنمنا الفرصة لنذكّر المؤمنين وخصوصاً المواكب المعزّية بالنقاط التالية:

على الزوار الكرام الاهتمام بالصلاة لأنها عماد الدين ومن أهم أركانه والاجتناب عن الكذب والغيبة والبهتان والإيذاء وغيرها من المحرمات الإلهية ومراعاة الآداب والأخلاق وأن يلتزموا بالوقار والسكينة والهدوء والطمأنينة، وان يتعاونوا مع الضعفاء وان يراعوا الضوابط الأمنية التي وضعت من قبل المسؤولين في محافظة النجف الأشرف لأجل المحافظة على أرواحهم.

استنكار وشجب الأعمال الإجرامية التي طالت الأبرياء من زوار أبي عبد الله الحسين عليه السلام في بغداد عند رجوعهم من زيارة الأربعين وإظهار ذلك ضمن شعاراتهم وقصائدهم.

استذكار فاجعة تفجير مرقد الإمام الهادي والإمام العسكري عليهما السلام في سامراء وشجب تلك العملية الجبانة وكافة العمليات الإجرامية اللاإنسانية النكراء اليومية.

التنديد بعمليات التهجير الجماعي لأتباع أهل البيت عليهم السلام من مناطق سكناهم التي حصلت بالتهديد والتخويف والقتل.

مطالبة الحكومة بإرجاع هؤلاء إلى بيوتهم فوراً والحفاظ على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم لأن استمرار هذه الظاهرة أمر خطير على مستقبل العراق.

مطالبة الكيانات السياسية بالاستعجال في تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها المخلصون لخدمة هذا البلد الجريح، وحل مشاكله الأمنية والاجتماعية والخدمية والتخلي عن المصالح الذاتية والحزبية، والأخذ بعين الاعتبار مصالح البلد العامة.

وندعو الشعب العراقي بكافة أطيافه ومكوناته برص الصفوف وتوحيد الكلمة والتوافق والتلاحم لإنقاذ البلد من دوامة العنف والإرهاب وان لا ينجر إلى إشعال نار حرب طائفية التي لا تحمد عقباها.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

٢٥ صفر ١٤٢٧ هـ

(١٦)
بيان صادر من مكتب سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) حول العدوان الإسرائيلي على لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

في عدوان غاشم وتجاوز سافر يقوم الكيان الصهيوني البغيض بشن واحدة من أبشع الهجمات العسكرية الوحشية على الشعب اللبناني العزيز، ليمارس بذلك وبكل غطرسة ووقاحة أعتى أنواع الجرائم والانتهاكات المخزية التي يندى لها جبين الإنسانية من قتل الأبرياء العزل من أطفال ونساء وشيوخ ومن استهداف المناطق السكنية والمرافق الحيوية، وقد نتج عن ذلك سقوط المئات من الشهداء والجرحى وتشريد عشرات الآلاف من أبناء شعبنا اللبناني الكريم ومما يؤسف جداً ويعتصر له القلب بشدة إن هذا الاستهتار الصهيوني والعدوان الوحشي يحصل في ظل صمت مخجل وتغاض واضح من ساسة العالم وموقف لامسؤول من هيئة الأمم المتحدة منحدرين بذلك إلى مستوى متدن من سقوط الضمير وموت الإرادة الإنسانية الحرة ومن المهم أن ينتبه

هؤلاء الساسة إلى إن مثل هذه الحرب في مثل هكذا منطقة حساسة وفي مثل هذه المرحلة الحرجة لو استمرت وتوسعت فإنها ستجلب الويل والدمار إلى جميع دول المنطقة فعلى كل الخيرين في العالم أن يتحركوا وبشكل فاعل لإيقاف هذا العدوان الغاشم وان يعملوا بجدية لإنهاء هذه الحرب المأساوية النكراء كما ينبغي على المؤمنين كافة أن يجسدوا تضامنهم ووقوفهم المشرف إلى جنب هذا الشعب المنكوب من خلال تقديم كل المساعدات الممكنة والاحتياجات اللازمة للمتضررين من أبناء هذا الشعب المظلوم وفي الختام نسأل المولى عز وجل أن يتغمد الشهداء برحمته الواسعة وان يمن على الجرحى بالشفاء والعافية وان يحفظ أهلنا في لبنان ويؤيدهم بالنصر المؤزر على أعدائهم وان يخذل الأعداء الصهاينة ويرد كيدهم إلى نحورهم أنه نعم المولى ونعم النصير. وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

٢٤/ جماد الثاني / ١٤٢٧ هـ

(١٧)
كلمة موجهة للحكومة والكتل السياسية تحثهم على التوحد ورص الصفوف

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مسؤولية الحكومة بتمام مكوناتها وكتلها السياسية، ومجلس النواب أمام الله وحده لا شريك له وأمام الشعب تفرض عليها رص الصفوف وتوحيد الكلمة بين أبناء هذا البلد بكافة شرائحهم وطوائفهم، والتخلي عن جميع المصالح الذاتية والأغراض الشخصية والنعرات الحزبية والطائفية والأخذ بعين الاعتبار مصالح البلد والشعب كافة، كل ذلك من أجل إنقاذ البلد من دوامة العنف والإرهاب والقتل اليومي والخطف والتهجير القسري والقتل على الهوية والعنف الطائفي والفساد الإداري والمالي الذي جر البلد إلى كارثة لا تحمد عقباها. . . ولهذا وذاك على الحكومة والجمعية الوطنية أن تتحرك بجدية وقوة بكل الوسائل الممكنة والمتاحة لمعاقبة المجرمين والقتلة والمفسدين الذين يلعبون بأموال الشعب ومقدراته بدون أي تلكؤ أو تسامح، لأن التلكؤ والتسامح معهم مكافئة لهم، ولا يمكن علاج هذه المشكلة بالشجب والاستنكار

والخطابات الحارة فقط بـدون المقابلـة بالعمـل الصـارم الجـدي، والتجربة في ذلك درس وعبرة والله الهادي.

٦ رجب ١٤٢٧ هـ

(١٨)
نص كلمة المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) في جمع من الشباب المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم

إن شبابنا المؤمنين هم رجالنا في المستقبل وهم العمود الفقري لمجتمعنا ولذلك يجب علينا الاهتمام بدورهم وبذل أقصى الجهد في تربيتهم وتثقيفهم بالثقافة الدينية والأخلاقية وتجهيزهم وتزويدهم بطاقات نفسيه كبيرة وأخلاق سامية إسلامية وحل مشاكلهم المعقدة وهذا الحل يتمثل في توفر العناصر التالية:

الأول: يتمثل في الإيمان بالله القادر المطلق الذي قدمته شريعة السماء إلى الإنسان على الأرض وترسيخ هذا الإيمان في نفوسهم فإنه يعالج الجانب السلبي من مشكلة الإنسان الكبرى حيث أنه يرفض الضياع والإلحاد ويضع الإنسان موضع المسؤولية أمام الله تعالى في مسيرته وحركته في هذا الكون بالطريق المستقيم والعادل ويبعده عن التصرفات اللامسؤولة والمنحرفة والسلوك الغير مستقيم فالإنسان

الضائع هو الذي يكون تحركه وسيره في الكون عشوائيا وينفعل بالعوامل وتتجاذبه الأهواء يميناً ويساراً وإما الإنسان المؤمن فإنه يستمد حركته ومسيرته في الكون (الفردية والأسرية والاجتماعية) من الكتاب والسنة ويطلب العون من الله تعالى في كل شيء لأنه القادر المطلق، فدور الإيمان بالله دور الارتباط بالمطلق ودور الاستقرار والطمأنينة في النفوس ودور الهداية وعدم الضياع ودور اعتماد الإنسان المؤمن في كل مرحلة من مراحل مسيرته الطويلة الشاقة على خالقه العظيم. ويتبلور هذا الدور عند يأس المؤمن عن كافة العلاقات مع الناس ومع الطبيعة وانقطاعه عنها فإنه في هذه الحالة ميئوس عن كل شيء إلا عن رحمة المطلق المنان لأنه الوسيلة الوحيدة له في هذه الحالات الصعبة.

الثاني: يتمثل في العبادات لأن دور العبادات كبير في الإسلام، فإن نظام العبادات الشرعية الإسلامية نظام أبدي ثابت لا يتأثر بطريقة الحياة العامة التي تتأثر وتتطور وقتا بعد وقت وقرنا بعد أخر فإن الإنسان كما يصلي في عصر الحجر ويصوم ويحج كذلك يصلي في عصر الفضاء ويصوم ويحج وهكذا الآن العبادات في العصر المتحضر وهو عصر الذرة نفس العبادات في القرن البدائي والعصور السابقة ولا يتأثر بتأثر الحياة الطبيعية وتطورها واختلاف أسلوبها حيث أن الإنسان الذي يقود الأشياء بقوة الذرة ويزاول عملية السير

في الفضاء ويصلي ويصوم ويحج فكذلك الإنسان الذي يقود الأشياء بقوة اليد فنظام العبادات نظام ثابت لا يتغير والسبب فيه أن العبادات علاقة بين الإنسان وربه وهي علاقة معنوية لا تتأثر بمرور الزمان وتطوره ولا يختلف باختلاف أسلوب الحياة وتطورها وقتا بعد وقت، وأما علاقة الإنسان بالطبيعة فهي علاقة مادية تتأثر بتأثر الطبيعة وتطورها قرنا بعد قرن وعصرا بعد عصر .

الثالث: يتمثل في ترك المحرمات الإلهية فإن له دورا كبيرا في المجتمع الإسلامي وفي سلوكه الأخلاقي وتوازنه الاجتماعي على أساس أن المحرمات الإلهية في نوعيتها من الأعمال القبيحة والدنيئة عند العقلاء، لأنها إذا شاعت في أي مجتمع أفسدته خلقيا وأخرجته من الترفع الإنساني إلى التدني الحيواني ولهذا حرمها الشارع الحكيم على الناس زائدا على حرمتها عند العقلاء وجعل لمرتكبها عقابا في يوم المعاد وعقوبة في الدنيا قبل الآخرة. لأن الرذائل والآثام لو شاعت في أي مجتمع لأفسدته وأسقطته عن درجة المجتمع الإنساني وأزالت منه الأمن والأمان وراحة البال ومن هنا يجب علينا جميعاً ولا سيما على شبابنا المسلمين الابتعاد عن هذه الرذائل والاجتناب عنها وصرف أقصى جهدهم حتى يصبح ذلك ملكة فاضلة لهم، وبهذا يكونون قد خدموا أنفسهم ومستقبلهم ودينهم ومجتمعهم وأصبحوا أناسا

مميـزين كمـا ينبغـي أن يكـون تعـاملهم فيمـا بيـنهم ومـع الآخرين بالحكمة والموعظة الحسنة وبابتسام الوجه وبلسـان طيب وحسن المعاشرة مع الناس بالخلق الكريم فإنها تورث المودة والمحبة فيما بينهم وبعد ذلـك نقـول أن مـن يجهـز نفسه بالإيمان بالله المطلـق معنويـا وروحيـا ويـربط حياتـه ووجوده كل بإفاضته المطلقة بحيث لـو انقطعـت لانقطعـت حياته وأنه لا حول ولا قوة إلا بحوله وقوته وأدى ما يجـب عليه مـن العبـادات وتـرك المحرمـات عمليـا فـي سـلوكه الشخصي والاجتماعي والأسري فقد عالج مشـكلته الكبـرى وهي التناقض بـين الـدوافع الذاتيـة والميـول والاتجاهـات الشخصية وبين مصالح الإنسان الكبرى وهي: الدين والعدالة الاجتماعية فإن الإيمان بهذه العناصر الثلاث يجهـز الإنسـان بطاقات غريزة الدين ودوافعه وبذلك تصبح المصالح العامـة للمجتمع الإنساني منسجمة مـع الميـول الطبيعيـة والـدوافع الذاتية هذا هو دور الدين في سلوك الإنسان وحـل مشـاكله الكبرى.

١٥ شعبان ١٤٢٧ هـ

(١٩)
رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تحثه على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعمير المرقدين الشريفين في سامراء المقدسة

بسم الله الرحمن الرحيم

(فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ)

صدق الله العلي العظيم

دولة الدكتور السيد نوري المالكي رئيس وزراء العراق دام عزه.

السلام عليكم وعلى جميع القائمين معكم بتحمل المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقكم لتثبيت دعائم حكومة حرة عادلة، والساهرين لخدمة هذا الشعب المظلوم المضطهد ورحمة الله وبركاته.

وبعد... فإننا نتهز هذه الفرصة لنلفت نظركم إلى مسألة مهمة ومصيرية تحز في نفوس المسلمين بشدة ولا سيما محبي أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، وهي مسألة أعمار مرقدي الإمامين علي بن محمد الهادي والحسن بن علي العسكري عليهما السلام في سامراء.

ولا يخفى عليكم إن الإرهابيين التكفيريين وأذنابهم من البعثيين الصداميين قد أظهروا بهذه الجريمة البشعة وبشكل سافر بغضهم الشديد وعداءهم المشين لرسول الله صلى الله عليه وآله وأميرالمؤمنين عليه السلام والأئمة الطاهرين من ولده عليهم السلام فهتكوا حرمة رسول الله وأولاده الطاهرين بتفجير المرقدين المقدسين.

نحن نرى أن الحكومة في الظروف الحالية لم يكن بوسعها تأمين الطريق المؤدي إلى مدينة سامراء وتوفير الأمن وحماية زوارها، ولكن ألم يكن بوسعها تشكيل لجان أمنية من وزارتي الدفاع والداخلية لحماية عمال مؤمنين لرفع الأنقاض ومخلفات الانفجار عن المرقدين الشريفين ونقلها إلى أرض بكر ودفنها فيها وجمع الأشياء الثمينة والمذهبات المنتشرة بين الأنقاض والأتربة وكونوا على ثقة يا أبا أسراء لو كانت الظروف ملائمة والوضع مستقراً والأمن متوفراً لم نكن بحاجة في تعميرهما وكافة متطلباته إلى الحكومة لأن المؤمنين والمخلصين من الشيعة في أنحاء العالم على استعداد لبذل الغالي والنفيس في سبيل مقدساتهم وإحياء شعائر مذهبهم ولكن الظروف الحالية منعتنا عن ذلك ولهذا تقع هذه المسؤولية الكبيرة على عاتق الحكومة ويتطلب منها التحرك السريع للقيام بعملية التنظيف حيث إن سقوط الأمطار في الشتاء والربيع على هذه

المخلفات يجعلها بقعة كبيرة من الوحل والطين والركام وهي تضر بالقبور المقدسة تحت الأنقاض وقد توجب انهدامها وهذا اعتداء جديد وهتك مستمر على مقدساتنا وحرماتنا.

ومن هذا المنطلق ننبهكم إلى ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع الحساس والحيلولة دون إلصاق تهمة الضعف إلى حكومتكم المسؤولة عن مثل هذه الأمور الخطيرة. كما نطلب من المجلس النيابي الموقر الاهتمام بهذا الشأن وتكثيف الجهود لمساعدة الحكومة في اتخاذ القرارات المصيرية البناءة ولتعلم يا أبا أسراء إن بقاء المرقدين الشريفين بهذا المنظر المشين هتك سافر للمذهب وللمراجع ولحكومتك وللطائفة كافة ولا يقبل أي فرد عدم قدرة الحكومة على القيام بتنظيف الحرمين المقدسين من الأنقاض ومخلفات الانفجار ونطالبكم بالقيام بهذه المهمة الصعبة ونحن على ثقة بأنكم على مستوى المسؤولية الكبيرة المناطة بكم والله معكم والشعب.

ونرى أن المسألة تنحصر في القيام بتنفيذ الخطوات التالية:

أولاً: الإسراع بإزالة مخلفات الانفجار وتنظيف المرقدين الطاهرين.

ثانياً: البدء بأعمال التعمير تدريجياً.

ثالثاً: شراء الأملاك المجاورة القريبة المحيطة بالصحن الشريف لغرض توسعة وبناء المنشآت والملحقات اللازمة لهكذا كيان مقدس في المستقبل.

رابعاً: الإسراع بمحاكمة المجرمين الذي اقترفوا الجريمة الشنيعة وإنزال أقصى العقوبات بهم وبكل من ساهم معهم في هذا العمل المشين أمام الملأ.

وفي الختام نرجو من الله العلي القدير أن يحفظكم والمخلصين المضحين بالغالي والنفيس لرفع مكانة العراق إلى استعادة السيادة والاستقلال والاستقرار والحرية والعدالة الاجتماعية

والله الموفق والمعين

٨ شعبان ١٤٢٧ هـ

(٢٠)
رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تتضمن توجيهات قيمة لحل بعض المشاكل الرئيسية في البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي المحترم.

بعد السلام والتحية الوافرة والدعاء لكم بالسلامة والموفقية والسداد، أريد أن أذكركم بما يلي:

إن المصالحة الوطنية في غاية الأهمية إذا نجحت، ومن الواضح أن نجاحها مرهون بتوفر النيات الخالصة من كافة الأطراف المشاركة، بأن يكون هدف الكل إنقاذ البلد من الأوضاع المأساوية التي تمر عليه، من القتل والخطف والتهجير القسري والفساد الإداري والمالي، وفقدان الخدمات الأولية الحياتية رغم مضي أربع سنوات تقريباً على سقوط النظام.

ومن هنا نلفت أنظاركم إلى النقاط التالية:

النقطة الأولى: الإرهاب: إن الحكومات السابقة قد فشلت فشلاً ذريعاً في الطريقة التي اتخذت للتعامل مع الإرهابيين

والقتلة والمفسدين في البلد طوال أكثر من ثلاث سنوات بل إن هذه الطريقة قد ساعدتهم في الأعمال الإرهابية والإجرامية أكثر فأكثر بأساليب متعددة ولا يجدي مجرد الشجب والاستنكار والفتوى بتحريم دماء العراقيين والخطابات الحادة بدون إنزال أقصى العقوبات عليهم أمام الملأ.

ومن هنا على حكومتكم الموقرة أن تغير الطريقة وتتخذ أسلوباً آخر أكثر قوة وقسوة لأن علاج مشكلة الإرهاب والفساد الإداري والمالي لا يمكن إلا أن تتعامل الحكومة معهم بالحزم والصرامة وبالمثل كما علمنا القرآن الكريم بقوله عز من قائل «وكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنف وَالأُذُنَ بِالأُذُن وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قصَاصٌ» وقال تعالَى في آية أخرَى «وَلَكُمْ في الْقصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» وحيث أن دَماء العَراقيين ليست برخيصة حتى تذهب هدراً بدون القصاص العادل، ولهذا تفرض عليك مسؤوليتك أمام الله تعالى وأمام الشعب أن تستفيد من صلاحيتك بصفتك رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بأقصى ما يمكن والسعي الجاد في تفعيل قانون مكافحة الإرهاب لمحاسبة هؤلاء المجرمين والمفسدين لإنقاذ البلد منهم، ولتعلم إن الشعب

بكافة أطيافه وشرائحه يريد من حكومتك استعمال القوة والصرامة أمام هؤلاء والضرب بيد من حديد.

النقطة الثانية: وأد الفتن ومواجهة الفساد: إن على حكومتك أن تقوم بإخماد نار كل فتنة وبلبلة في البلد من حين اشتعالها في عقر دارها بالصرامة والحزم من أي حزب أو فئة ومنظمة كانت وتحت أي أسم وذريعة وإنزال أقصى العقوبات على من يثير هذه الفتنة والبلبلة ويخل بالنظام العام حتى يكون درساً له وللآخرين من جهة ولا تنتشر إلى سائر أرجاء البلد من جهة أخرى.

إذ الحكومة في طوال هذه الفترة لو كانت واقفة وقفة شجاعة صارمة أمام الإرهاب والتهجير القسري والفساد الإداري والمالي من بداية ولادتها وظهورها باتخاذ الإجراءات القوية اللازمة حولها ودفنها في عقر دارها فلا تنمو ولا تتسع ولا تنتشر إلى هذا الحد ولكن التساهل والتسامح والتلكؤ من الحكومة والانشغال بالعمل السياسي والعراك على الكراسي والاهتمام بالمصالح الذاتية والأغراض الحزبية والوصول إليها بدون النظر إلى مصالح البلد والشعب العامة جر البلد إلى هذه الأوضاع المأساوية الخطرة.

ولهذا نطلب منكم وبشدة، استعمال القوة أمام هذه الظاهرة الإجرامية مهما كانت الظروف والضغوطات عليكم

من هنا وهناك لأنك إذا وقفت أمام هؤلاء وقفة قوية وبإرادة حديدية فالشعب بكافة أطيافه واقف خلفك بحزم وقوة ومعك إلا الإرهابيون والصداميون والمفسدون وأصحاب المصالح الذاتية.

نعم يمكن أن تخرج صيحات من الداخل والخارج باتهامك تارة بالدكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان وأخرى بالطائفية ولكن عليك أن لا تهتم بها أصلاً لأنها تمر مر السحاب وأنك جئت لتخدم بلدك وشعبك وفي نفس الوقت مستقبلك والشعب معك وواقف خلفك فإذن من أي شيء تخاف.

النقطة الثالثة: ضعف الخدمات العامة: إن الحكومة تعلم إن هذه الأزمة الخانقة للخدمات الأولية العامة في البلد نابعة عن الفساد الإداري والمالي وضعف أجهزة الحكومة من الجيش والشرطة لوجود خروقات فيها وعدم محاسبة المفسدين الذين يلعبون بأموال الشعب بأرقام خيالية رغم حاجة الشعب الماسة في كل أنحاء البلد إلى قرص خبز وفي مقدمة هذه الخدمات مسألة الكهرباء وهي مسألة حياتية للناس في مثل العراق الذي قد تصل درجة الحرارة في فصل الصيف إلى خمسين درجة فكيف يعيش الناس بدون كهرباء مع أن عندهم أطفال ومرضى وشيوخ أو حالة ولادة أو غير ذلك، وقد مضى على سقوط النظام قرابة أربع

سنوات، ولم تعالج الحكومة مشكلة الكهرباء ولو بنسبة ثلاثين بالمائة مع أن هذه الفترة ليست قليلة وهي تكفي لتغذية العراق كله بالكهرباء إذا كانت الحكومة قوية ومخلصة وكان تمام همها وسعيها خدمة البلد بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، صحيح إن هناك أعمالاً تخريبية ولكن في المقابل هناك فساداً إدارياً ومالياً من جهة وضعفاً وتساهلاً في أداء الحكومة من جهة أخرى مثال على ذلك قد وصلت مولدتان كبيرتان إلى النجف الأشرف قبل أكثر من سنة ونصف تقريباً بطلب من جناب الدكتور الجعفري حفظه الله وتبلغ طاقتها الإنتاجية مائتين وعشرين ميكاواط، ولحد الآن لم يشرع في نصبها وهذا ما أعنيه بالإهمال الحكومي وعدم المبالاة بآلام الشعب وإذا بقي وضع الخدمات العامة الحياتية ولا سيما الكهرباء على هذه الحالة إلى الصيف القادم فاحتمال انفجار شعبي من الداخل موجود وإذا انفجر فهو كالبركان وليس بمقدور الحكومة السيطرة عليه وهو يؤدي إلى سقوط الحكومة مئة في المائة وينجر إلى ما لا يحمد عقباه وتبقى وصمة عار في الجبين.

ولهذا هناك تساؤلات بين الناس عن سبب عدم حل مشكلة الكهرباء في البلد، أولا أقل تخفيف هذه المشكلة فما هو السر ؟

والجواب: إن هناك عدة عوامل وأسباب:

الفساد الإداري والمالي.

حرية التصرف للوزراء في إبرام العقود الخدمية وغيرها مع أي شركة أو دولة بدون المراقبة والمحاسبة ومن هنا على حكومتك الموقرة الإشراف على جميع الوزارات والمحافظات ومؤسسات الدولة وعقودها.

تباين المصالح الذاتية للأحزاب المسيطرة على البلد حيث أن كل حزب يجر النار إلى قرصه.

نظام المحاصصة في الحكومة حيث أن كل حزب يرى أنه مالك للوزارة التي يكون الوزير منه.

ومن الواضح إن هذه العوامل والأسباب زادت في مشاكل العراق أكثر فأكثر يومياً.

النقطة الرابعة: الأمن: على حكومتك الموقرة أن تعالج مشكلتين أساسيتين:

الأولى: مشكلة الاختراقات في أجهزة الشرطة والجيش والأمن وهي تستوجب فتح التحقيق عن سوابق جميع المنتسبين في كل أنحاء البلد وتطهير الأجهزة الأمنية منهم.

الثانية: ضعف الحكومة ولا سيما وزارتي الداخلية والدفاع لأن العمود الفقري لأمن البلد داخلياً وخارجياً قائم بهاتين الوزارتين والضعف والتساهل والتسامح فيهما يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه وقد وصلتنا الأخبار بنحو التواتر إن الشرطة

تخاف من المليشيات والإرهابيين وكذلك الجيش، فالحكومة إذا كانت كذلك فهي فاشلة وساقطة إذ لا بد أن تكون للحكومة سطوة وهيبة وصرامة حتى يخشاها الناس. وإن خشية المليشيات والإرهابيين من القوات الأمريكية وعدم خشيتهم من شرطة العراق وجيشه يعتبر كارثة تؤدي إلى فوضى في البلد، هذا كله من باب التذكير فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

وفي الختام نرجو من الله العزيز القدير أن يشد أزرك ويوفقك في أداء مهامك الخيرة وفي قطع شريان الإرهاب والإرهابيين والمفسدين ومن معهم عن هذا البلد العزيز.

٩ / ذي الحجة / ١٤٢٧ هـ

(٢١)
بيان صادر عن مكتب آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض في ذكرى عاشوراء الحسين عليه السلام

(ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّه فَإِنَّهَا من تَقْوَى الْقُلُوبِ)

إن مسيرة الحق وحركة الإنسانية نحو الكمال والرقي قد تصطدم في مرحلة من مراحلها بصخرة صماء تسد الطرق وتعجز عندها كل الحلول التقليدية عن تحقيق العبور والاجتياز فلا يبقى سوى حل واحد فريد، وهو أن تقفز مجموعة من أبناء المسيرة البررة ليفجروا بدمائهم الزكية على مذبح الاستشهاد كوة تنفذ من خلالها الأجيال لتستمر مسيرة الحق والعطاء.

وهكذا وجد الإمام الحسين عليه السلام أن صخرة الإنحراف والفساد الأموي لا يمكن اجتيازها إلا بالاستشهاد وإراقة تلك الدماء الزكية قرباناً لدين الحق ورسالة السماء، ومن هنا جاءت كلمة الإمام الحسين عليه السلام الخالدة في عاشوراء ومقولته الرائعة التي فسر فيها سبب خروجه حيث قال عليه السلام: (ما خرجت أشراً ولا بطراً وإنما خرجت طلباً للإصلاح في أمة جدي) ومن هنا ينبغي التنبيه إلى ما يصدر من بعض

الشذاذ وما يبوقونه من نعقات وتقولات باطلة ضد الشعائر الحسينية ومحاولة تشويهها وإصدار الفتاوى المدفوعة الثمن لتحريمها أو التقليل من أهميتها.

فإن كل ذلك محاولة أخرى من اليزيديين الجدد لسد الطريق أمام أتباع الحسين عليه السلام ومحبيه، وقد تنبه الإمام الصادق عليه السلام ومنذ ذلك الوقت إلى مثل هذه الحركات المنحرفة ورد عليهم بمقولته الخالدة فقال عليه السلام لشيعته وبشكل واضح (أحيوا أمرنا رحم الله من أحيا أمرنا).

وأيضاً نغتنم الفرصة ونوصي أخواننا الحسينيين وأبناءنا المحبين لأهل البيت (أعزهم الله) أن يبتعدوا عن السلوكيات والتصرفات غير اللائقة وان يظهروا بمظهر ايماني بمستوى عنوانهم السامي كحسينيين ليس في أيام عاشوراء فحسب بل طوال أيام السنة فإن «الحسين عليه السلام لم يكن إماماً في لحظة استشهاده فقط بل كان إماماً طوال حياته» السلام على الحسين وعلى علي بن الحسين وعلى أولاد الحسين وعلى أصحاب الحسين عليه السلام.

٩ محرم الحرام ١٤٢٨ هـ

النجف الأشرف

(٢٢)
بيان في الذكرى السنوية الأولى لفاجعة سامراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل بريته محمد وعترته الطاهرين.

تتجدد الأحزان في هذه الأيام وتزداد الآلام في قلوب المسلمين عامة وعند أتباع أهل البيت خاصة في ذكرى فاجعة سامراء الأليمة والتجاوز الإجرامي الجائر، حيث قامت الزمر الإرهابية الآثمة بعدوانها البربري وفجرت القبة الشريفة للإمامين العسكريين عليهما السلام ليعلنوها حرباً على الله تعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله قبل أن تكون حرباً على أئمة الهدى وأتباعهم من المؤمنين النجباء، فإن من يتعدى على الأئمة الأطهار عليهم السلام إنما يتعدى على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، وإن من يتجاوز عليهم إنما يتطاول ويتجاوز على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله ولذلك ورد عن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله في أهل البيت عليهم السلام أنه قال: (اللهم إن هؤلاء أهل بيتي وخاصتي وحامتي لحمهم لحمي ودمهم دمي يؤلمني ما يؤلمهم ويحزنني ما يحزنهم، أنا حرب لمن حاربهم وسلم لمن

سالمهم وعدو لمن عاداهم ومحب لمن أحبهم، إنهم مني وأنا منهم).

فإن المسلمين جميعاً وبنص القرآن الكريم مأمورون بحب آل البيت ومودتهم (قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْه أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) وإن الانتماء والولاء لهم إنما هو انتماء وولاء لَلرسول صلى الله عليه وآله مكافئة وعرفاناً له بعظيم فضله على البشرية جمعاء فضلاً عن المسلمين، إذ أخرجهم من الظلمات إلى النور، وجعلهم امة عظيمة بعد أن كانوا شتاتاً متفرقين، وان بقاءهم على الخط الصحيح الذي ينتهي إلى رضا الله تعالى ونجاتهم من الهلكة والضلال إنما هو منوط بالتمسك بهم وإتباعهم لأهل البيت عليهم السلام كما بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث الثقلين حيث قال: (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً).

ومن الجدير بالذكر ومما يجب التأكيد عليه إن المجرمين العتاة الذين أظهروا حقدهم الدفين إنما أرادوا بهذه الجريمة النكراء أن يدقوا إسفيناً بين أبناء الشعب العراقي وان يدفعوا بهم إلى أتون الفتنة الطائفية والاقتتال المذهبي المقيت، وكان هدفهم أن يخلقوا العداوة والبغضاء بين أبناء الشعب الموحد ليفتتوا وحدته وتماسكه ليسدوا الطريق عليه بعد أن تحرر من قيود الظلم والجور وأخذ يخطوا بهمة الغيارى من أبنائه الشرفاء نحو الاستقرار والرفاه، إذ إن المجرمين لا يتحملون

رؤية الشعب المظلوم وهو ينعم بالحرية والرخاء، بل يريدون له التخلف والظلام حتى يتسلطوا عليه ويستعبدونه وينهبون خيراته من جديد فإنهم أسياد الظلام وأمراء التخلف والهمجية، ولكن هيهات وأنّى لهم أن يرجعوا بالزمن إلى الوراء فهم أضعف وأعجز من أن يقفوا بوجه الإرادة الحرة للعراقيين، ولا تنفع المجرمين فتنتهم الطائفية ولن يفلحوا بمؤامراتهم المذهبية وستفشل مخططاتهم الشيطانية لأن الشعب قرر وأراد التحرر والحياة، ونحن وبهذه المناسبة نحذر أبناء شعبنا العزيز من الانجرار وراء المغرضين المتربصين بهم، وننصحهم أن يرصوا الصفوف، ويوحدوا الكلمة ليفوتوا على المجرمين الفرصة ويدحروهم خائبين إلى الأبد.

كما لا يفوتنا أن ندعو جميع المؤمنين إلى المشاركة في استذكار هذه الجريمة النكراء والاحتجاج والاستنكار الشديد ضد كل من له يد في مثل هذا العمل الشيطاني والتحذير من المساس بالمقدسات، وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة، وإن ردود الأفعال قد تصل إلى ما لا يحمد عقباه.

وأخيراً. . . أنه لمن المؤسف جداً ومما يجعل آلامنا وأحزاننا لا تنقطع، هذا التهاون الكبير والتقصير الواضح أزاء هذه القضية المصيرية من قبل الجهات الحكومية والجهات المختصة، إذ إنها لحد الآن لم تتخذ أية خطوة في مجال

أعمار المرقد الشريف أو إزالة الأنقاض وتنظيف المكان من الأتربة المتراكمة مما يعد هتكاً مستمراً لتلك الروضة المقدسة، كما على الحكومة أن تتخذ الإجراءات المناسبة سواء الأمنية أم الخدمية لتأمين الأوضاع وتهيئة مدينة سامراء المقدسة لتوافد الزائرين المؤمنين من محبي آل البيت الذين لا زال الجرح ينزف في قلوبهم المتلهفة إلى التبرك بزيارة الإمامين الطاهرين عليهما السلام.

ونحن نخاطب الحكومة والمسؤولين فيها بأن هذا التقصير سيكتب في سجلهم نقطة سوداء ووصمة عار تجعلهم مورداً للاستصغار والاستهانة من قبل الأجيال القادمة لذلك عليهم اتخاذ الخطوات الصارمة ضد الإرهابيين وعدم التهاون معهم والسعي الجاد لإنهاء هذه الأحوال المتردية.

وفي الختام ندعو الله العلي القدير أن يخذل أعداء الدين، ومن يريد الشر بالمسلمين، وان يهزم التكفيريين والإرهابيين الصداميين، وان ينصر أهل الحق، وان يمن على العراق بالأمن والاستقرار، ويسدد خطا الخيريين من أبنائه الذين يعملون بإخلاص وجد لتحقيق العدالة والإنصاف، أنه نعم المولى ونعم النصير وهو على كل شيء قدير والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

٢٣ محرم الحرام ١٤٢٨ هـ

(٢٣)
كلمة توجيهية صادرة من مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض بمناسبة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل بريته محمد وعترته الطاهرين.

يتوجه الملايين من أبناء الأمة الإسلامية في الأيام المقبلة القليلة إلى مدينة كربلاء المقدسة لأحياء ذكرى أربعينية الإمام الحسين عليه السلام ليستلهموا أعظم الدروس وأحسن العبر، وليجددوا العهد مع إمامهم عليه السلام على السير في دربه والاهتداء بهديه والتمسك بمنهجه المقدس، فإن (الحسين مصباح الهدى وسفينة النجاة)، فعظم الله أجور المؤمنين وأحسن لهم العزاء وجعل ثوابهم يوم القيامة رفقة الحسين عليه السلام في أعلى عليين إن شاء الله تعالى.

إن زيارة الأربعين من الزيارات العظيمة والمناسبات المقدسة التي تمسك بها المؤمنون وداوم محبوا أهل البيت على إحيائها منذ استشهاد الإمام الحسين عليه السلام إلى يومنا

الحاضر بإصرار عجيب وبعزيمة مذهلة رغم كل محاولات المنع ووسائل القمع التي مارسها العديد من الطغاة وأشرار الخلق لقطع الطريق على الزائرين لأجل القضاء على هذه الشعيرة الإيمانية المباركة، ومن تلك الممارسات حرث موضع القبر، وفتح السيل عليه لإخفائه، ودرس معالمه ومن تقطيع الأيدي وبتر الأعضاء، وفرض الضرائب الكبيرة على الزائرين، وغير ذلك من المحاولات اليائسة التي أرادوا أن يطفئوا بها نور الله تعالى ويعتموا على نصره المؤزر، ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون، فإن الأجيال قد استلمت نصر الحسين عليه السلام وحملته في حناياها ليصبح الزحف إلى كربلاء يوم الأربعين علامة من علامات المؤمن وسمة تميزه على الآخرين، فإن ثورة الحسين عليه السلام امتدت لتسري إشعاعاتها الباهرة إلى كل الأرواح التائقة إلى التحرر والسمو، ولتحضر في صراع الخيرين ونضالهم المرير ضد قوى الظلام والانحراف في كل مكان وزمان، فثورة الحسين منهج للاستقامة وتقويم للانحراف وتمسك بالشريعة الإسلامية الغراء، فإن (الإسلام محمدي الوجود حسيني البقاء)، وهذا هو معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله (حسين مني وأنا من حسين) أي بقاء شريعتي واستمرارها من الحسين عليه السلام.

وأنه لخطأ كبير إن تفهم الثورة الحسينية بغير هذا المعنى الأصيل كما هو حاصل فعلاً في العديد من الأوساط، وأنه لمن المؤسف جداً أن تختزل كل تلك المعاني السامية ويضيق ذلك الطريق الواسع كما عبر عنه الإمام الصادق عليه السلام حينما قال (نحن سفن النجاة ولكن سفينة جدي الحسين أوسع) ليصبح هذا الطريق الواسع مجرد مجموعة من الشعائر والطقوس التي أعتاد الناس على ممارستها في هذه المناسبة العظيمة، ونحن لا نستنكر على هذه الطقوس، ولا نمنع من إقامتها، ولكن ما نرفضه ونستنكره أشد الاستنكار أن تختزل الاستفادة من ثورة الحسين في هذه الطقوس فحسب، وأن تتجسد تضحيات الحسين عبر هذه الممارسات فحسب، لا سيما وإن الكثير ممن يمارس هذه الشعائر بعيدُ كل البعد في واقع حياته عن حقيقة النهج الحسيني والالتزام بتعاليم الشريعة المقدسة، فإننا نرى العديد ممن يأتون إلى زيارة الحسين عليه السلام وهم لا يصلون، أو لا يصومون شهر رمضان، أو ممن يرتكبون المحرمات كالغيبة والكذب وسوء الخلق وإيذاء الآخرين وغير ذلك من الانحرافات والسلوكيات المحرمة التي حاربها الحسين وضحى بحياته الشريفة من أجل القضاء عليها.

إن هؤلاء في الواقع لم يفهموا حقيقة الثورة الحسينية ولم يلامسوا جوهرها الوضاء، لأن صراع الحسين عليه السلام كان

صراعاً شاملاً ضد كل شكل من أشكال الظلم والفساد ومناهضاً لأي نوع من أنواع الانحراف، وإن ثورة الحسين منهج متكامل ودستور قيم، وعلى كل من أراد الوصول إلى رضا الله تعالى أن يتمسك به ويلتزم بمفرداته حرفياً، وإلا فإن من لم ينتهج نهج الحسين لا يمكن أن نتصوره إلا فاسداً منحرفاً عن الطريق المستقيم، وان من فاته أن يختار معسكر الحسين عليه السلام فليلتحق الآن وإلا فإنه سيكون في معسكر يزيد لا محالة، فمن جاء إلى الزيارة وهو تارك لبعض الواجبات فليغتنم هذه الفرصة ويعلن توبته ليلتحق فعلاً بمسيرة الحسينيين، ومن كان يرتكب المحرمات قبل اليوم فليقف صادقاً أمام الحسين عليه السلام في درب كربلاء المقدس ليعلن براءته من معسكر يزيد، معسكر الخطايا والانحراف، وليلتحق بركب الحسين عليه السلام ركب الاستقامة والصلاح، فإن الحسين عليه السلام إنما خرج طلباً للإصلاح وتقويم الاعوجاج في دين جده. كما ورد في مقولته الشهيرة.

إذاً فلينتبه الزائرون الحسينيون أيدهم الله تعالى إلى إن الالتزام بتعاليم الشريعة والتطبيق الكامل للمنهج الإسلامي المقدس هو الهدف الحقيقي لثورة الحسين وهو الغاية التي ضحى من اجلها كل تلك التضحيات العظيمة.

وتظل هنا كلمة أخيرة نوجهها إلى رجال الدين وخطباء المنبر الحسيني، نرجو بها صلاح الأمة وتغيير الحال ونأمل

منهم أعزهم الله تعالى أن يأخذوها بنظر الاعتبار ويلتزموا بها قربة إلى الله تعالى، فنحن في هذه المرحلة بحاجة ماسة إلى دعاة مخلصين واعين يأخذون على عاتقهم مسؤولية رعاية الجماهير وتحصينهم عقائديا وفقهيا وأخلاقيا، فإنقاذ الناس وتبيان ما يبرئ ذمتهم يوم القيامة أمانة في أعناقنا وواجب شرعي ينبغي أن لا نتهاون فيه أبدا، لذا ينبغي على رجال الدين أيدهم الله تعالى أن يكسروا الحواجز، ويتخطوا الموانع التي وضعها الشيطان وأعوانه بينهم وبين عامة الناس، وليختلطوا معهم ويتواضعوا لهم ويتلطفوا في معاملتهم فيجلسوا في مجالسهم، ويهتموا بقضاياهم، وبالخصوص في ما يتعلق بالأحكام الشرعية، وتبيان الحلال والحرام، فان زيارة الأربعين فرصة عظيمة للتداخل مع الناس، وإيصال التعاليم المقدسة إليهم بسهولة ويسر عبر جلسات الاستراحة وفي دقائق ولو قليلة ما بين الصلوات، وحتى في جلسات الإطعام، وأثناء السير في الطريق، فان ذلك كله هو حقيقة المنهج الحسيني، وهو الأثر النوراني لثورة الحسين عليه السلام. أسال الله تعالى أن يجعلنا من السائرين على درب الحسين والمتمسكين بمنهجه والطالبين بثأره بحق محمد وآله الطاهرين. السلام على الحسين وعلى علي بن الحسين وعلى أولاد الحسين وعلى أصحاب الحسين عليه السلام.

١٠/ صفر / ١٤٢٨ هـ

(۱۳۰).....بیانات وتوجیهات

(٢٤)
بيان استنكار صادر عن مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض عن الاعتداءات على زوار الإمام الحسين عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

مرة أخرى وفي جريمة بشعة قام الإرهابيون من التكفيريين والصداميين بتجاوز سافر واعتداء أثيم على أتباع أهل البيت من زوار أبي عبد الله الحسين عليه السلام، وإنهم بهذه الجريمة النكراء قد تجاوزوا كل الخطوط وتمادوا إلى أبعد الحدود.

فنسأل الباري عز وجل أن يخذلهم ويخزيهم وينصر شعبنا المظلوم، وأن يحشر شهداءنا في فسيح جناته ويمن على ذويهم بالصبر والسلوان، كما ندعو لجرحانا بالشفاء والعافية والرجوع إلى أهليهم سالمين أصحاء بحق محمد وآله الأطهار.

ومن هنا نجدد مطالبتنا للحكومة أن تتعامل مع هؤلاء المجرمين بالصرامة والحزم، وأن تنزل عليهم القصاص العادل وترد عليهم بالمثل كما في قوله تعالى «فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ

بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنف وَالأُذُنَ بِالأُذُن وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ» فإن معاقبة المجرمين وردعهم حياة لباقي الناس كما قال تعالى «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»، وأن أي تساهل أو تسامح معهم يؤدي إلى تفاقم الكوارث وازدياد الإرهاب بصورة كبيرة، وفي نفس الوقت يعد بمثابة مكافئة لهم وتشجيع لأعمالهم الإجرامية، وتجربة السنين الماضية أكبر برهان على ما نقول.

هذا من جانب ومن جانب آخر نحن بدورنا نبارك الخطة الأمنية الجديدة، خطة فرض القانون وبسط الأمن والاستقرار التي توافقت عليها الكتل السياسية، فنرجو من الله تعالى أن يكللها بالنجاح والظفر لإنقاذ هذا البلد الجريح من الأخطار الحقيقية الكبيرة التي تحدق به من كل جانب.

وعلى الحكومة إذا أرادت أن يكون نجاح الخطة مضموناً أن تلتزم بأمرين نرى إنهما في غاية الأهمية، وهما:

أولاً: أن تكون جادة في تطبيق هذه الخطة وصارمة في فرض القانون بدون ملاحظة ومجاملة لأي جهة مهما كانت.

ثانياً: أن تقوم الحكومة بتشكيل محكمة عسكرية كخطوة مكملة للخطة الأمنية، وتحول الإرهابيين والمجرمين إليها لإصدار الأحكام العادلة بحقهم في أسرع وقت وتنفيذها أمام الملأ دون تمهل ليكونوا عبرة لغيرهم ولـيفهم العراقيين أن دماءهم ليست برخيصة وان من يسفكها سيعاقب بأشد

العقاب، وبدون اتخاذ هذه الخطوة المكملة فنجاحها غير مضمون واتخاذها وان كان يؤدي إلى خروج صيحات وصيحات من هنا وهناك تدعي انتهاك حقوق الإنسان ولكن على الحكومة أن لا تهتم بها بقدر ذرة لأنها صيحات فارغة ومغرضة وتمر مر السحاب إذ معناها أن حقوق للإرهابيين والمجرمين دون الشعب العراقي المظلوم. وبذلك تتغلب الكتل السياسية على الإرهاب وتحقق نصراً سياسياً كبيراً تسقط معه ذريعة المحتل للبقاء في البلد.

وأخيراً إن مسؤولية الكتل السياسية كافة أمام الله وحده لا شريك له وأمام الشعب بكل أطيافه وشرائحه تتطلب منهم تجنب النزاعات السياسية والتخلي عن الأغراض الشخصية والمصالح الذاتية، والأخذ بعين الاعتبار مصالح البلد العامة وما يخدم الشعب بكل صنوفه بلا تفريق بين فئة وأخرى، والابتعاد عن النعرات الطائفية والتوجهات الحزبية الضيقة المثيرة للفرقة والفتنة، بل ينبغي على الجميع السعي الجاد بكل الوسائل المتاحة لرص الصفوف وتوحيد الكلمة وتأييد خطة فرض القانون والعمل على إنجاحها مهما أمكن.

وفي الختام نسأل الباري عز وجل أن يدفع البلاء وشر الأشرار عن هذا البلد وأن يمن على أهله بالسلامة والأمن.

١٨ صفر المظفر ١٤٢٨ هـ

(٢٥)

توصيات في ذكرى أربعينية الإمام الحسين عليه السلام صادرة من مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين

من هدى الحديث الشريف (إن الحسين مصباح الهدى وسفينة النجاة) وتأسياً بسيد الشهداء حينما قال (إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي) ولأجل الإصلاح والاستقامة واجتياز هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها البلد، وبمناسبة زيارة الأربعين العظيمة نلفت أنظار زوار سيد الشهداء عليه السلام الكرام إلى الأمور التالية راجين من المولى عز وجل أن يوفق الجميع إلى قبول الأعمال.

الاهتمام التام بالواجبات الشرعية لا سيما فريضة الصلاة في أوقاتها الخاصة لأنها عماد الدين إن قبلت قبل ما سواها وإن ردت رد ما سواها، والحسين عليه السلام ضحى بنفسه الزكية بهدف إحياء الدين والصلاة، حيث أقامها في يوم

عاشوراء رغم اشتعال الحرب والرمي بالسهام من كل جانب، وهذا إنما يدل على مدى اهتمامه عليه السلام بالصلاة وإنها لا تترك في حال من الأحوال.

الاجتناب التام عن المحرمات كالكذب والغيبة والغش وإيذاء الناس وسوء الخلق والتكلم بالفاحش من القول واستماع الغناء وغيرها فإن كل ذلك من المحرمات الإلهية والمعاصي الكبيرة التي لا يليق بأي مؤمن لا سيما زوار الإمام الحسين عليه السلام أن يتصفوا بها.

على الزوار أن يمارسوا طقوس الزيارة بكل سكينة ووقار وأن يحافظوا على الهدوء والاستقرار ويجتنبوا الجدال والصياح والمزاح الفارغ، كما ينبغي عليهم مراعاة الآداب والأخلاق وأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر فإنه واجب على كل فرد بمقدار تمكنه لا سيما من كان مؤهلاً لذلك.

عدم الخوض في المسائل الطائفية التي تؤجج الأحقاد والضغائن وتفتت الوحدة بين المسلمين.

ينبغي على الجميع العمل على إشاعة الأمن والاستقرار من خلال الكشف عن أوكار المجرمين ومساعدة الحكومة في إنجاحٍ الخطة الأمنية لمصلحة الشعب والبلد.

وأخيراً ندعو الله تعالى بحق الحسين عليه السلام أن يتقبل من المؤمنين جميعاً لا سيما زوار الإمام الحسين عليه

السلام وان يوفقهم لما فيه صلاح الدنيا والآخرة إنه سميع مجيب.

(٢٦)
بيان صادر من مكتب المرجع الديني آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

يحيي الملايين من أبناء الأمة الإسلامية ببالغ الحزن والأسى الذكرى السنوية لوفاة سيد الكائنات الرسول الأعظم محمد (8) وذلك بالتوافد لزيارة المشاهد المقدسة لا سيما زيارة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (A) لتجديد العهد وإعلان الولاء والإتباع لرسول الرحمة وآل بيته الأطهار صلوات الله عليهم جميعاً، فنسأل الله العلي القدير أن يتقبل منا جميعاً ويجعلنا من الفائزين بشفاعة محمد وآله الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين.

وبهذه المناسبة العظيمة نود أن نؤكد مجددا على بعض التوصيات والنصائح المهمة من باب التذكير فإن الذكرى تنفع المؤمنين إن شاء الله تعالى.

الاهتمام البالغ بالواجبات الدينية منها الصلاة في أوقاتها لأنها عماد الدين ولا تترك بحال من الأحوال.

التجنب التام للمحرمات الإلهية كالغيبة والبهتان والكذب واستماع الأغاني والغش وأكل مال الحرام وإيذاء الناس وغيرها.

التخلق بالأخلاق الحميدة والآداب والسلوك الحسن عند ممارسة الشعائر الدينية التي ينبغي ممارستها بسكينة ووقار وبمظاهر الحزن والتأثر.

الاهتمام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن صلاح الأمة وكونها خير الأمم منوط بالالتزام بهذه الفريضة كما في قوله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر».

تجنب الخوض فيما يثير الفتنة الطائفية والأحاديث التي تسبب الفرقة وزرع الأحقاد بين المسلمين وتفتيت وحدتهم لا سيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها البلد فإننا في أمس الحاجة لتوحيد الكلمة ورص الصفوف.

الحذر الشديد من تسييس الشعائر والمناسبات الدينية واستغلالها لرفع الشعارات الحزبية وممارسة النشاطات السياسية، فإن ذلك يحرف هذه الشعائر عن مسارها الصحيح ويبعدها عن غرضها وهدفها الديني السامي.

على جميع المؤمنين العمل على إعادة الأمن والاستقرار للبلد بكل ما في وسعهم وان يتعاونوا مع الأجهزة الحكومية لإنجاح الخطط الأمنية والقضاء على الإرهابيين.

وأخيراً نرفع آيات التعازي إلى مقام مولانا الإمام صاحب العصر والزمان أرواحنا وأرواح العالمين له الفداء. ونسأل المولى عز وجل أن يجعلنا من المتمسكين بنهج النبي الأكرم والسائرين على دربه والفائزين بشفاعته بحق محمد وآله الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين.

(٢٧)
أجوبة سماحته على أسئلة صحيفة أساهي اليابانية

السلام عليكم. . . . .

تشرفنا بزيارة مكتب مولانا المرجع الديني الكبير الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله الوارف) ومن سوء الحظ وجدنا إن مولانا أطال الله في عمره غير موجود، أنا من صحيفة أساهي اليابانية نهتم بأخبار الحوزة الشريفة ونطلب من الله أن يحفظ مولانا آية الله العظمى المرجع الديني الشيخ الفياض (دام ظله الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . . .

أرجو من سماحتكم الإجابة على الأسئلة المدونة أدناه ونحن لكم من الشاكرين والسلام عليكم.

س ١: ما هو دور المرجع في الحياة ؟

ج ١: دور المرجعية في المجتمع الإسلامي دور الإرشاد للناس وتثقيفهم بالثقافة الدينية والقيم والمثل الإنسانية والأخلاقية للوصول إلى الحياة الهادئة الآمنة والمستقرة والعدالة الاجتماعية التي اهتم الإسلام بها.

وأيضا دورها المطالبة من الحكومات بإيجاد الأمن في البلد واستقراره بكل الطرق الممكنة والمتاحة وتطويره بإنشاء الجامعات والمعاهد والكليات الراقية من جهة، وإرسال المفكرين والمبدعين والخريجين من الجامعات المؤهلين إلى الخارج لتلقي العلوم والتقنيات العالية من جهة أخرى حيث إنه لا قيمة للبلد المتخلف في هذا العصر.

وأيضا دورها توجيه الحكومة بحزم للحفاظ على ظواهر الإسلام، ومنح الحرية للناس والحفاظ على كرامتهم وحقوقهم في الحدود المسموح بها شرعاً والابتعاد عن ترويج التقاليد الغربية المبتذلة في البلد والاهتمام بالتقاليد الإسلامية والقيم الإنسانية.

س ٢: كيف تغير وضع رجال الدين بعد سقوط النظام؟

ج ٢: إن رجال الدين بعد سقوط النظام أحرار في إرشاد الناس وتعليمهم بالأحكام الدينية والقيم الإنسانية ودعوتهم في الوقت الحاضر إلى الهدوء والاستقرار وعدم إيجاد البلبلة والفساد في البلد وإلى التعاون مع الأجهزة الحكومية في كشف أوكار الإرهابيين ومساعدتها في إنجاح خطة فرض القانون من أجل إنقاذ البلد من هذه الأوضاع المأساوية الحرجة.

س ٣: كيفية تعامل رجال الدين مع الناس ؟

ج ٣: تعامل أب مع أولاده.

س ٤: ما هو الدور السياسي الذي يملكه المرجع أو رجال الدين؟

ج ٤: ليس لمراجع الشيعة أي دور عملي في سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وإنما دورهم الأساسي هو إرشاد الدولة إلى اتخاذ الطريق الصحيح في سياستها والاهتمام في خدمة الناس وتوفير الأمن والاستقرار في البلد، والتعامل مع الضعفاء والفقراء والأيتام والأرامل فيه وأيضا المطالبة من الحكومة بقوة (في الظروف الحالية) التعامل مع هؤلاء الإرهابيين والقتلة والمفسدين في الأرض بحزم وصرامة في إنزال أقسى العقوبات عليهم أمام الملأ بلا أي تردد وخوف من هنا وهناك حتى يكون عبرة لهم ولغيرهم بمقتضى قوله عز وجل: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون» إذ دماء العراقيين التي تسيل يومياً بالعشرات ليست برخيصة وبدون قيمة وإنما القيمة لدمائهم.

س ٥: ما هي العلاقة بين الدين والدولة ؟

ج ٥: العلاقة بينهما إنما هي في الدولة الإسلامية الواقعية حيث إنها تقوم على أساس حاكمية الدين، وهذه الدولة إنما ولدت وشكلت في عصر النبي الأكرم (ص) بيده المباركة فحسب، وقد نجحت في تلك الفترة الزمنية القصيرة وهي فترة الرسالة ولا توجد بعدها دولة إسلامية بمعناها الواقعي

الصحيح لأن الدول التي تسمى بالدول الإسلامية إنما هي بلحاظ إن شعوبها شعوب مسلمة لا أن الدولة تقوم على أساس حاكمية الإسلام والدين.

س ٦: هل هناك حل للصراع الشيعي السني في العراق، وما هو دور الزعامات الدينية في ذلك؟

ج ٦: الشيعة والسنة كانوا يعيشون في العراق مئات السنين كأخوة في بيت واحد بدون تنافر واشمئزاز وكانت بينهما علائق المحبة والمودة، منها علاقة المصاهرة الزوجة من الشيعة والزوج من السنة وبالعكس، ولكن بعد سقوط النظام دخل المغرضون وأعداء شعب العراق من الخارج وأزلام صدام من الداخل وقاموا بإلقاء الفرقة بين الطائفتين وبتأجيج نار الحرب بينهما وقد نجحوا في ذلك في الجملة بمساعدة الأطراف الخارجية ولا سيما بعد قيام الإرهابيين والأشرار بتفجير القبتين الشريفتين في سامراء ولكن بفضل جهود المراجع الكبار في النجف الأشرف وثلة من السياسيين وعقلاء البلد من الطائفتين خفت هذه الأزمة وزال شبح الحرب وأنتبه الشعب العراقي واكتشف المؤامرات الخبيثة التي يحيكها له الأعداء ولهذا فاحتمال الحرب الطائفية في العراق غير موجود، وما بث في الفضائيات والصحف كله غير واقعي وإنما هو من سموم المغرضين وأزلام صدام.

س ٧: بعد مضي عدة أشهر على تشكيل الحكومة برئاسة السيد جواد المالكي، هل أن سماحة الشيخ راض عما يقوم به رئيس الوزراء وحكومته من خطوات لإعادة السلام إلى البلد؟

ج ٧: نحن ندعم الحكومة في مساعيها الحميدة وهي مساعيها في رص صفوف الشعب وتوحيد كلمتهم بكل أطيافهم وشرائحهم والتوافق والتلاحم والتآلف والتآزر بينهم لإنقاذ البلد من دوامة العنف والإرهاب ومن أي خطر يحدق بالعراقيين وندعم كل المساعي في هذا السبيل بلا استثناء.

كما إننا ننصح الكتل السياسية برص الصفوف وتوحيد الكلمة والتخلي عن المصالح الذاتية والأغراض الحزبية الضيقة والنعرات الطائفية والأخذ بعين الاعتبار مصالح البلد والشعب ككل.

س ٨: ما هو موقفكم ورأيكم تجاه التواجد الأمريكي ؟

ج ٨: الاحتلال شيء مكروه ومبغوض عند كل فرد من الشعب العراقي بلا استثناء ولا يرضى به أحد ساعة واحدة ولكن ليس باختياره، ومن هنا على الشعب العراقي إذا أراد إخراج المحتل من بلده فإخراجه إنما هو بوحدة الصف ووحدة الكلمة والتوافق والتلاحم وباستقرار الوضع في البلد واستتباب الأمن لا بإيجاد البلبلة فيه.

س ٩: ما هو أكبر خطر وتهديد لمستقبل العراق؟

ج ٩: ليس هنا أي خطر حقيقي يهدد مستقبل العراق. نعم هناك مؤامرة خبيثة من الداخل والخارج والهدف من ورائها إيجاد الفتنة والفرقة للمنع عن استقرار البلد واستتباب الأمن، وهي لا تدوم بعد استيقاظ الشعب العراقي وإدراكه هذه المؤامرات.

وأملنا بالله تعالى كبير في أن يصبح العراق أرقى بلد في العالم لأن فيه ثروة نفطية كبيرة، وفيه الأراضي الواسعة والمياه والنخيل تكفي الملايين من الناس، وفيه المشاهد المشرفة للأئمة الأطهار (عليهم السلام) ومزارات أئمة إخواننا السنة فإنها ثروة عظيمة للبلد ماديا ومعنويا، وفيه حوزة علمية كبيرة للدراسات العليا الإسلامية تأسست منذ أكثر من ألف سنة وتخّرج منها الآلاف من العلماء الكبار والمراجع العظام والأساتذة والخطباء في أنحاء العالم الإسلامي، ولهذا يكون العراق محط أنظار العالم الإسلامي بل العالم ككل.

س ١٠: ما هو المطلوب من رجال الدين؟ هل يجب أن يكون لهم دور في الحكومة؟

ج ١٠: المطلوب منهم أن يكونوا في خدمة الشعب بكل الوسائل الممكنة والمتاحة وتخفيف آلامهم والتخلي عن جميع الأغراض الشخصية والمصالح الذاتية والأخذ بعين

الاعتبار مصالح البلد ككل وهذا هو المطلوب من جميع الكتل السياسية أيضاً.

س ١١: ما هو معدل عمل سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) أعني جدول الأعمال اليومية وكيفية آلية العمل بالنسبة لسماحتكم؟

ج ١٢: عملنا اليومي ليس محددا في الساعات المعينة بل هو في طول اليوم باستثناء ساعات النوم والأكل والشرب وساعة الاشتغال بالعبادات كالصلاة ونحوها، ولهذا يكون شغلنا اليومي أكثر من أربعة عشر ساعة منقسمة بين الدرس والتدريس وجواب المسائل الشرعية والاستفتاءات واستقبال الزوار والوفود القادمين من الخارج أو الداخل.

محمد إسحاق الفياض ١٨ /جمادى الأولى / ١٤٢٨ هـ

(٢٨)
أجوبة سماحة المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض على أسئلة رابطة فذكر

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . . .

في أدناه جملة من الاستفتاءات الشرعية لمختلف المسائل الابتلائية نرجو من سماحتكم الإجابة عنها وأدام تعالى وجودكم المبارك. . .

س ١: هل يجوز للمرأة ركوب الخيل في النوادي العامة؟

الجواب: يجوز للمرأة ركوب الخيل في نفسه كما للرجل ولكن ركوبها الخيل في النوادي العامة بلباس ضيق يظهر مفاتن هندامها وبدنها المثير للريبة والشهوة عادة لا يناسب شأن المرأة المسلمة ولا يجوز لأن على المرأة المسلمة أن تحافظ على كرامتها وشرفها وشرف عائلتها المسلمة وسترها الإسلامي وطهارة بطنها وان تكون صلبة الإيمان وقوية الإرادة ولا تكون مبتذلة حيث لا قيمة للمرأة المبتذلة لا عند

الله ولا عند الناس فإذا كانت المرأة كذلك جاز لها كل ما يجوز للرجل من العمل الفردي أو الاجتماعي السياسي والديني.

س ٢: هل يجوز رضاعة الطفل أكثر من سنتين؟

الجواب: نعم يجوز.

س ٣: ما حكم طريقة منع الحمل بعقد الرحم؟

الجواب: لا مانع منه في نفسه، إلا إنه إذا استلزم كشف العورة للطبيب الأجنبي أو الطبيبة فيحرم من هذه الجهة.

س ٤: إذا كان مهر الزوجة عشرين دينار قبل ثلاثين سنة وفي العصر الحالي لا يعادل إلا دينار واحد من الدنانير القديمة. فهل يجوز دفع العشرين أو دفع ما يعادل العشرين القديمة في الوقت الحاضر؟

الجواب: الواجب هو دفع العشرين ديناراً، ولا يجب دفع ما يعادلها في الوقت الحاضر وان كان الاحوط الأولى المصالحة والتراضي بينهما.

س ٥: لو نسي الشخص ممن استدان فماذا يفعل؟

الجواب: إذا لم يعرفه فعليه أن يدفعه إلى الفقراء نيابة عنه وبثوابه.

س ٦: هل يجوز التجارة بالأدوية المنشطة أو المنومة ؟

الجواب: إذا لم تكن مضرة بالمجتمع جاز، وإلا فلا.

س ٧: ما هو رأيكم في العمل بالوظائف الحكومية من الوقت الحاضر؟

الجواب: لا مانع من ذلك شريطة أن يكون العمل حلالاً.

س ٨: هل يصح لسائق التاكسي أن يركب معه شخص يحمل معه خمر وما حكم الأجرة المأخوذة من ذلك؟

الجواب: لا يجوز للسائق أن يؤجر سيارته لحمل الخمر، وأجرته سحت وأما إذا أجر سيارته لركوب شخص يحمل معه خمر فلا مانع منه.

س ٩: ما حكم من يسب المراجع العلماء؟

الجواب: لا يجوز سب أي مؤمن فضلاً عن العلماء والمراجع.

س ١٠: هل يجوز سرقة أقراص (C. D) المحتوية على الأفلام الخليعة وتكسيرها؟

الجواب: السرقة غير جائزة إلا إنها لو وقعت تحت اليد جاز تكسيرها.

س ١١: هل البخار المنبعث من البول في الشتاء نجس ؟

الجواب: ليس نجساً.

س ١٢: ما هو رأيكم في استعمال الأحجار الكريمة لجلب الرزق ودفع المخاطر كالخاتم وغيرها؟

الجواب: لا يجوز استعمال الأحجار الكريمة لجلب الرزق ودفع المخاطر، فإن كل ذلك بيد الله تعالى ولا شريك له في ذلك.

س ١٣: هل يجوز تسجيل اللقيط على اسم المتبني في الدوائر الرسمية مع التحفظ على بقية الأمور الشرعية ؟

الجواب: نعم، يجوز شريطة أن يعلن في الدوائر الرسمية أنه ليس أبنه ولا يرث منه والتسجيل إنما هو بغرض الحفاظ عليه.

س ١٤: ما حكم الطفل إذا وجد لقطه؟

الجواب: إذا لم تكن للقطة علامة مميزة فهي له، وإذا كانت لها علامة مميزة فعلى الولي تعريفه إلى سنة.

س ١٥: هل يجوز الرقص والتصفيق للرجال في المناسبات كالأعراس؟

الجواب: لا يجوز إذا كان مع الصوت بالكيفية اللهوية التي هي غناء عرفاً. نعم، الرقص في نفسه لا بأس به وكذلك التصفيق ما لم ينضم إليه محرم آخر.

س ١٦: ما هو متعارف أن يذهب الشخص إلى الصائغ فيستبدل خاتم ذهب مثلاً بخاتم آخر مع إعطاء فرق السعر فهل يجوز ذلك؟

الجواب: إذا كان الخاتم المستبدل بنفس وزن الخاتم الآخر، فلا يجوز الاستبدال مع إعطاء مبلغ زائد على الخاتم لأنه ربا والتخلص من ذلك أن يبيع خاتمه للصائغ ويشتري منه الخاتم الآخر.

س ١٧: هل تجوز الصدقة على الهاشمي من غير الهاشمي؟

الجواب: إذا لم تكن الصدقة من الزكاة الواجبة وزكاة الفطرة، فلا مانع من إعطائها إلى الهاشمي وأما إذا كانت منهما فلا يجوز إعطائها له إلا إذا كانت من الهاشمي.

س ١٨: هل يجوز السجود على المسبحة المسماة (الباي زهر)؟

الجواب: نعم، يجوز.

س ١٩: هل يجوز السجود على ألأوراق النقدية؟

الجواب: لا يجوز.

س ٢٠: هل يجوز الوضوء بالثلج؟

الجواب: لا يجوز بنفس الثلج. نعم، إذا ذاب وأصبح ماءاً جاز.

س ٢١: هل أن ترتيب سور القرآن الكريم الآن هو نفس الترتيب الذي نزل على الرسول (8)؟

الجواب: ليس هذا نفس الترتيب الذي نزل على الرسول الأكرم (8).

س ٢٢: هل يجوز التقليد في أصول الدين؟

الجواب: لا يجوز التقليد في أصول الدين.

س ٢٣: ما هي العوالم التي ينتقل إليها الإنسان بعد الموت؟

الجواب: ينتقل من عالم الدنيا إلى عالم البرزخ ومنه الى عالم الآخرة.

س ٢٤: لو دار الأمر بين زيارة نبينا الأعظم محمد (8) وزيارة الإمام الرضا (عليه أفضل الصلاة والسلام) فأيهما أفضل؟

الجواب: زيارة النبي الأكرم (8).

س ٢٥: هل يجوز أنشاء زيارة جديدة للمعصومين (Γ)؟

الجواب: نعم يجوز، شريطة أن لا يكون مشتملاً على خلاف الواقع ولا تنسب إلى المعصومين (Γ).

س ٢٦: هل يجوز تسمية الإمام الحجة (A) باسمه الشريف؟

الجواب: نعم، يجوز.

س ٢٧: هل أن المعصوم يعلم الغيب؟

الجواب: المعصوم يعلم الغيب بما علمه الله تعالى به بمقتضى قوله تعالى (عالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً، إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ)

س ٢٨: هل يجوز أعطاء الرشوة للظالم؟

الجواب: يجوز لدفع ظلمه أو قضاء الحاجة.

س ٢٩: ما هو متعارف حالياً في المجتمع صالونات التجميل للنساء فهل هي من المكاسب المحرمة؟

الجواب: ليس من المكاسب المحرمة في نفسها.

س ٣٠: ما هو الحكم الشرعي في عملية خياطة غشاء البكارة لأجل الحفاظ على حياة البنت الباكر في حال زناها؟

الجواب: إذا كانت حياة البنت متوقفة على ذلك جاز وكذلك إذا كانت لدفع مفسدة قد تؤدي إلى سقوط كرامة البيت أو العشيرة.

س ٣١: من الأمور المتعارفة عند الطائفة الأمامية أعزها الله سبحانه أن يذبحوا سبعة أضاحي فهل هذا العمل من المستحبات؟

الجواب: الأضحية مستحبة في الشريعة المقدسة سواء أكانت واحدة أم أكثر.

س ٣٢: هل يجب التفريق بين الأولاد في المضجع ومن أي سنة يبدأ ذلك؟

الجواب: إذا بلغ سن التمييز يفرق بينهم في المضجع.

س ٣٣: هل يجوز الاستماع لموسيقى الحرب والأناشيد الإسلامية والموسيقى المستخدمة في العلاج الطبيعي؟

الجواب: إذا لم تكن مشتملة على الغناء فلا بأس بالاستماع إليها.

س ٣٤: هل يجوز تبديل قناني الكحول الفارغة بملابس أو لعب أو بيعها؟

الجواب: لا بأس بذلك.

س ٣٥: السلام على أهل الكتاب ورد السلام عليهم ما حكمه؟

الجواب: لا بأس بالسلام بغير صيغة السلام، كما لا بأس برد السلام عليهم بغير صيغة السلام أيضاً.

س ٣٦: هل يجب رد التحية التي لا تكون بصيغة السلام كصباح الخير أو مرحباً وغيرها؟

الجواب: لا يجب ردها وإن كان الرد أحوط وأولى.

س ٣٧: هل يجب رد السلام على المذيع في الراديو والتلفزيون؟

الجواب: لا يجب رد السلام عليه.

س ٣٨: هل تدخل تربة الحسين عليه السلام والأئمة عليهم السلام ضمن المحرمات؟

الجواب: نعم ويجب احترامها والحفاظ عليها من الهتك.

س ٣٩: أحياناً تنبئنا العرافة بشيء فيكون مطابقاً للواقع فما هو تفسيركم لهذه الأمور؟

الجواب: هذا أمر اتفاقي وكل احد إذا تنبأ أو اخبر عن وقوع شيء قد يكون مطابقاً للواقع ولكن هذا صدفة، وقد لا يكون مطابقاً لها وعلى كل حال لا يجوز له مثل هذا التنبؤ والأخبار به عن جزم.

س ٤٠: هل إن إبليس من الجنة أم من الملائكة؟

الجواب: إبليس كان من الجن.

س ٤١: شخص يصلي وجاء آخر فأخذ التربة من أمامه فماذا عليه أن يفعل ؟

الجواب: إذا كان عنده ما يصح السجود عليه يسجد عليه، أو إذا كان في حالة تقية جاز له أن يسجد على ما لا يصح السجود عليه في حال الاختيار وإلا فصلاته باطلة وعليه استئنافها من جديد.

س ٤٢: ما هو الحكم الشرعي حول ما يسمى (زفة العرس) بواسطة السيارات والموسيقى المحرمة وعرضها أمام الناس وفي الشوارع العامة؟

الجواب: لا بأس بزفة العروس، إذا كانت خالية عن التغني وعن اختلاط الرجال مع النساء.

س ٤٣: لو وجد الرجل بعض أرحامه في حال الزنا فهل يجوز له قتلها بدون إذن الحاكم الشرعي ؟

الجواب: لا يجوز له ذلك.

س ٤٤: هل إن في ترتيل القرآن أشكال ؟

الجواب: لا إشكال فيه.

س ٤٥: ما علة وضع جريدة من النخل مع الميت أثناء دفنه ؟

الجواب: ورد النص بأنه أمر مستحب.

س٤٦: ما حكم الأموال التي تصرف في المأتم للمتوفى من ذبح الأغنام وطبخ الطعام بصورة عامة؟

الجواب: إذا كان الصرف من مالكها أومن الورثة من حصصهم فلا باس.

س٤٧: ما المقصود بـ(السلام عليك يا شريك القرآن) في زيارة الأمام الحجة عليه السلام؟

الجواب: إشارة إلى ما ورد في حديث الثقلين وان من تمسك بالثقل الأكبر وهو القرآن نجا من الضلالة كذلك من تمسك بشريك القرآن وهو الثقل الأصغر أهل البيت عليهم السلام نجا من الضلالة أيضاً.

س٤٨: ما حكم عملية التخدير أي ضرب رأس الحيوان الكبير عند ذبحه ؟

الجواب: مجرد تخدير الحيوان أو ضربه على رأسه قبل ذبحه لا يضر بحليته ما دام الحيوان حياً.

س ٤٩: هل يجوز تحنيط الحيوانات وعرضها للزينة في البيت؟

الجواب: نعم، يجوز.

س ٥٠: هنالك من يضع يده على رأسه عندما يقول قارئ القرآن (صدق الله العلي العظيم) ؟

الجواب: هذا بقصد التعظيم، ولا باس به.

س٥١: هل صحيح إن شارب الخمر لا صلاة له ولا صيام لمدة أربعين يوم؟

الجواب: إذا صلى شارب الخمر صلاة جامعة للأجزاء والشرائط فهي صحيحة، والحديث المذكور على فرض صحته يكون معناه لا صلاة مقبولة أو لا صلاة كاملة لشارب الخمر، وليس معناه أن صلاته ليست بصحيحة.

س٥٢: هل يجوز العمل بتصليح التلفزيون والمسجل؟

الجواب: نعم يجوز.

س ٥٣: هل يجوز تغذية النحل تغذية صناعية بان يخلط الماء مع السكر؟

الجواب: نعم يجوز، شريطة أن لا يغش به المشتري ويخبره بما له الواقع.

س ٥٤: ما هو رد سماحتكم على من يقول أن التوسل وطلب الشفاعة من الرسول (7) والأئمة (عليهم السلام) شرك؟

الجواب: إذا كان طلب الشفاعة من الرسول (7) والأئمة الأطهار (عليهم السلام) بنحو الاستقلال وكذا التوسل إليهما كذلك في قضاء حاجته فهو شرك، وأما إذا كان التوسل وطلب الشفاعة منهما بمعنى جعلهما وسيلة وواسطة عند الله تعالى باعتبار إنهما من اقرب عباده إليه تعالى، فلا يكون شركاً.

س ٥٥: ما هو رأيكم في فرق الإسماعيلية والزيديه من ناحية الطهارة والنجاسة؟

الجواب: محكومون بالطهارة.

س ٥٦: ما حكم الأسنان الذهبية التي توضع للنساء والرجال ؟

الجواب: لا بأس بها.

س ٥٧: ما رأي سماحتكم في طواف الجنائز حول قبور الأئمة (عليهم السلام) هل هو واجب أم مستحب وهل توجد رواية عن الأئمة في هذا الموضوع؟

الجواب: هذا بقصد التبرك والتيمن وطلب الرحمة للميت من الله تعالى بواسطة الأئمة الأطهار (عليهم السلام) لا بقصد الطواف.

س ٥٨: هل يجوز لشخص أن يسترد حقه بطريقة الخدعة والتورية؟

الجواب: إذا أنحصر طريق استرداد حقه بذلك جاز.

س ٥٩: هل يجوز النظر إلى عورة الأب والأم. ولمسهما لأنهما عاجزين وطاعنين في السن ولا يوجد غير الولد لغسلهما وتنظيفهما؟

الجواب: لا يجوز النظر إلى عورتهما أو لمسهما. نعم، إذا توقف التطهير على اللمس اقتصر على اللمس بالكفوف.

س ٦٠: هل يجوز تشريح الجثة لأغراض التدريب؟

الجواب: لا يجوز تشريح جثة المسلم إلا في حالات خاصة.

س ٦١: هل يجوز تسخير الجن والأرواح لحل مشاكل المؤمنين؟

الجواب: لا يجوز ذلك، ولا تحل مشاكل المؤمنين به ولا بد أن يطلب حلها من الله تعالى.

س ٦٢: شخص أجر محل وفتح به صالة للبليارد فهل الأموال التي يحصل عليها حرام؟

الجواب: إذا كان اللعب في البليارد مع الرهان فهو حرام وكذا الأجرة عليه محرمة.

س ٦٣: هل صحيح أن النبي (صلى الله عليه وآله) لا يعرف القراءة والكتابة؟

الجواب: نعم، كما هو ظاهر الآية الكريمة وكونه أمياً أقوى دليل على رسالته (7).

س ٦٤: بعض المصلين أثناء القنوت يديرون الخاتم في الإصبع فهل هنالك رواية عن الأئمة؟

الجواب: لا توجد رواية ظاهراً.

س ٦٥: بعض أئمة الجماعة يصلون العيد (٣ مرات) لكثرة المصلين فما حكم صلاتهم ؟

الجواب: لا تجوز إعادة صلاة العيد مرة أخرى بعد إتيانها أولاً.

س ٦٦: هل ثبت أن أهل البيت (عليهم السلام) صلوا صلاة الجماعة؟

الجواب: نعم.

س ٦٧: هل يجوز الصعود على الملوية في سامراء ؟

الجواب: نعم، يجوز.

س ٦٨: ما هو تفسير سماحتكم بما يعرف بفرحة الزهرة في شهر ربيع الأول وهل في ذلك رواية ؟

الجواب: لا توجد رواية بهذا المورد.

س ٦٨: سماحتكم هل تأذنون لنا في نشر هـذه الأحكـام الابتلائية في منشور أسميناه (متفرقات المسائل)؟

الجواب: لا مانع من ذلك.

ندعو سبحانه أن يحفظكم ونسألكم الدعاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٠ / رجب المرجب / ١٤٢٨هـ

(٢٩)
كلمة للمرجع الديني آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض يحث فيها المسلمين على الاهتمام بالعلوم الحديثة وفي مقدمتها علم الطب

بسم الله الرحمن الرحيم

غير خفي إن أي مجتمع في العالم المعاصر لا يمكن أن يكون في غنى عن العلوم والتقنيات المتطورة والتكنولوجيات الراقية في الوقت الحاضر وفي مقدمة هذه العلوم علم الطب الذي له جذور تاريخية في كل عصر، وقد ورد في بعض الروايات العلم علمان: علم الأديان وعلم الأبدان، وجعل علم الأبدان قريناً لعلم الأديان على أساس ما يترتب عليه من الآثار الاجتماعية والفردية القيمة. ومن هنا قد اهتم الدين الإسلامي بعلم الطب بل بكافة العلوم التي تترتب عليها الآثار والمنافع الاجتماعية العامة، وجعل طلب العلم فريضة ولا يوجد دين سماوي ولا قانون مدني كدين الإسلام في الاهتمام بالعلم.

على هذا فالمطلوب من المجتمع الإسلامي ككل الاهتمام الجاد والسعي الحثيث المتواصل في سبيل الوصول إلى

العلوم الحديثة والمتقدمة، والتكنولوجيات المتطورة، منها علم الطب بكافة فروعه وتخصصاته لأن قوة كل مجتمع اقتصاديا وسياسياً واجتماعيا وثقافياً ومادياً ومعنوياً إنما هي بقوة العلم والتقنيات المتقدمة المتطورة الموجودة في ذلك المجتمع.

ومن هنا على الدول الإسلامية جميعاً توفير كافة الوسائل الممكنة والمتاحة في سبيل الوصول إلى تلك التقنيات والعلوم المعاصرة بإنشاء الجامعات والمعاهد المتطورة في البلد وإرسال المبدعين والمفكرين والكفوئين إلى الخارج، وتوفير كل الوسائل والإمكانات لهم للوصول إلى درجة راقية من العلوم المعاصرة والتقنيات العالية والمتطورة وإرجاعهم إلى البلد لكي يساهموا في تطويره وبذلك تتمكن الدول الإسلامية أن تسد الطريق لتدخل الأجنبي في شؤونهم وبلادهم بذرائع مساعدتهم في تطوير بلادهم وخدمة شعبهم.

وعلى هذا الأساس فالمصلحة العليا العامة للإسلام تتطلب من المسلمين بذل أقصى الجهد في طريق الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة المتطورة منها، علم الطب بكل تخصصاته حسب حاجة المجتمع في العصر الحاضر.

وتجدر بالإشارة إلى موضوع مهم وهو أن الوصول إلى الطب المتطور في البلد وإلى الأطباء الاختصاصيين في

العملية الجراحية وغيرها، قد يتوقف على تشريح جثة الميت المسلم في البلاد الإسلامية إذا لم يكن لها بديل وحينئذٍ لا نرى بأساً في ممارسة عملية التشريح على جثة الميت المسلم بغاية الوصول إلى المصلحة العامة التي بها تظهر شوكة الإسلام والمسلمين كافة وتمنع من تدخل الأجنبي وهي تتقدم على المفسدة الشخصية الكامنة في عملية التشريح، لأن الطب المتطور لو لم يكن في المجتمع الإسلامي لكان مجتمعاً متخلفاً ومنهاراً ومريضاً، وتكون نسبة الموت والهلاك وتفشي الأمراض فيه أكثر من نسبة الموت والهلاك وتفشي الأمراض في المجتمعات الراقية المتطورة فإذا كان المجتمع الإسلامي متخلفاً في الطب وغيره من التقنيات، فالحاجة تفرض عليه أن يفتح الطريق أمام دخول الأجانب ودعوتهم إلى البلاد للخدمة في مجال الصحة وغيرها. ومن الواضح أنهم إذا دخلوا في بلاد المسلمين ليس غرضهم الخدمة فحسب بل لهم أهداف أخرى من ورائها منها:

منها نشر أفكارهم المضللة وقيمهم المنحرفة وثقافتهم المبتذلة.

ومنها، تشويه سمعة الإسلام والمسلمين بزعم أن الإسلام دين متخلف ويمنع من تطوير البلد، وإن الإسلام دين عنف وقتل وإرهاب.

رغم أن الإسلام دين علم وعدل وإنصاف وسلم كيف وان الإسلام قد شدد على حرمة إيذاء المؤمن فضلاً عن قتله وقد قال تعالى في كتابه الكريم: (مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً) فهل يوجد اَستنكار في قتل النفس البريئة أشد منَ ذلك؟ وهل يوجد أجر في إحياء النفس أكثر من ذلك؟ بل الإسلام قد حرّم المثلة حتى في ساحة الحرب مع العدو فإذا قتل المسلم عدوه في ساحة الحرب لم يجز له تمثيله.

ومن هنا كان هؤلاء التكفيريون والإرهابيون الذين يقتلون الناس ويمثلون بقطع رؤوسهم وقلع عيونهم وإحراق جثثهم وقطع أيديهم وأرجلهم باسم الإسلام قد أساؤا إلى الإسلام كثيراً وغيروا صورة الإسلام ومكانته في العالم وعرّفوه بأنه دين عنف وقتل وإرهاب.

ومنها، المنع من تطور الدول الإسلامية وبقائها متخلفة وضعيفة وتحت وصاية الدول الاستعمارية المتطورة من الشرق والغرب، فإذن ما هو عامل هذا التخلف؟

والجواب: إن لذلك عدة عوامل معروفة وغير خفية على كثير من الناس.

ومن هنا يجب على المسلمين كافة ولاسيما على قادتهم الاهتمام بالعلوم المعاصرة والتقنيات العالية المتطورة، منها

الطب في كافة مجالات الحياة اليومية وسد حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والفردية والثقافية والصحية بها، لأن النشاط والحركة والإنتاج وغيرها إنما هي في المجتمع السالم حيث إن العقل السليم إنما هو في الجسم السليم.

إلى هنا قد وصلنا إلى هذه النتيجة، وهي أن المصلحة العامة للإسلام والمسلمين تقتضي جواز ممارسة عملية تشريح جثة الميت المسلم، شريطة أن لا يكون لها بديل، كوجود جثة غير المسلم أو مشكوك الإسلام، أو بإمكان الطالب أن يتعلم من مشاهدة عملية التشريح بدون أن يباشرها، هذا بحسب الكبرى الكلية.

وأما بحسب التطبيق الخارجي فهل تجوز لكل من يقوم بدراسة الطب ممارسة هذه العملية أي عملية التشريح ؟

والجواب: إن جواز ممارستها منوط بوجود المواصفات التالية فيه :

الأول: أن تكون عنده مقدرة ذاتية لتحليل مسائل الطب بشكل دقيق وبكفاءة عالية وإتقانها.

الثاني: الاهتمام الجاد والسعي الحثيث المتواصل للوصول إلى مرتبة متطورة من الطب تناسب حاجة المجتمع بأكمل وجه في كل عصر.

الثالث: أن يكون هدفه الأساسي من وراء ذلك تقديم خدمة للمجتمع الإسلامي والإنساني في مجال الطب والصحة بالتداوي والعلاج لأجل إنقاذهم من الأمراض الخطرة، والموت بما يناسب مستوى الصحة في العصر الحاضر وبعد ذلك نقول: إن في كل فرد إذا توفرت هذه المواصفات الثلاثة جاز له ممارسة عملية التشريح أثناء الدراسة وبعدها إذا لم يكن لها بديل كما مرّ.

وفي الختام، أعلموا إن العمل الطبي خدمة مهنية إنسانية شريفة لا تقدر بثمن ولاسيما إذا كان الطبيب مخلصاً في هذا العمل الإنساني مهتماً بمساعدة الفقراء والضعفاء من المرضى، وأن يتعامل معهم بالرأفة والرحمة وبالحكمة والموعظة الحسنة وبكلام طيب وحسن وبابتسامة الوجه، فإن ذلك كله يبث روح النشاط والحيوية فيهم. ولهذا فأجر إحياء نفس واحدة لا يقدر بثمن فإن أجر إحيائها كأجر إحياء الناس جميعاً كما في الآية الكريمة، ومن كل ذلك يعرف مكانة علم الطب وأهميته، وينبغي لهم أن لا يجعلوا المهنة الشريفة وسيلة لتحصيل المال بل ينبغي لهم أن يجعلوا كل همهم في خدمة المجتمع الإنساني ولا سيما المرضى من الضعفاء والفقراء، والإنصاف في أخذ الأجور منهم مع المراعاة لحالهم.

٢٠ شعبان ١٤٢٨ هـ

(١٦٨).....بيانات وتوجيهات

(٣٠)
كلمة توجيهية صادرة من مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض إلى المبلغين والمبلغات وخطباء المنبر الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين...

أيها الجمع الكريم: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

نبارك لكم هذا المؤتمر المبارك، ونحيّي فيكم روح المسؤلية والاستعداد العالي لخدمة الدين والبلد والقضايا الإنسانية والاجتماعية العادلة، وندعو الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطاكم ويرشدكم لما فيه صلاح الدنيا والآخرة وان يجعلكم من السائرين على منهج الرسول الكريم وأهل بيته الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين في هداية الناس وإرشادهم وإخراجهم من الظلمات إلى النور، فإن إرشاد الناس وتوجيههم وتبليغ رسالة السماء إليهم مسؤولية عظيمة ومهمة نبيلة أول ما أناطها الله سبحانه وتعالى بأنبيائه ورسله وجعل لكل أمة منذرين وهادين (إنما أنت منذر ولكل قوم هادٍ) وجعل على ذلك أجراً عظيماً وما لا يعّد من الثواب

والخير الكثير، فقد ورد عن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله أنه قال لعلي عليه السلام (يا علي لأن يهدي الله بك شخصاً خير لك مما تطلع عليه الشمس).

ونحن نغتنم هذه الفرصة الطيبة وهذا التجمع الكريم لنؤكد من جديد على بعض الأمور التي نجد أن لها أهمية كبيره بالنسبة لخطباء المنبر الحسيني والدعاة والمبلغين والمبلغات أعزهم الله جميعاً. فقد بات واضحاً ومما لا شك فيه إن للمنبر الحسيني دوراً هاماً وأساسياً في توعية المجتمع وإرشاده نحو المثل والأخلاق والتعاليم الإسلامية وتأثيراً كبيراً في نشر الثقافة الإسلامية وأفكارها وأحكامها الشرعية في مختلف الأوساط وشتى الشرائح الاجتماعية في القرى والأرياف وفي المدن والبلدان والحواضر المختلفة ونظراً لأهمية الدور الذي يؤديه المبلغون وخطباء المنبر الحسيني ولحجم المسؤولية التي يضطلعون بها ونبل المهمة التي تصدوا لانجازها نرى أن هناك جملة من الضوابط والشروط ينبغي أن تتوفر في المبلغ والمبلغة وان يحرصوا على الالتزام بها وتطبيقها في واقع حياتهم العملية، وهي:

الأول: أن تكون للمبلغ مقدرة علمية معتد بها بحيث يتمكن من بيان المسائل الشرعية بحدودها بلا زيادة ونقيصة وان يتمكن من تفسير بعض الآيات القرآنية في الموارد

المناسبة من دون خوض في المسائل التي لا يستطيع توضيحها وتفسيرها.

الثاني: أن يكون متديناً وملتزماً ومهذباً في سلوكه الخارجي بأن لا يكذب ولا يغتاب ولا يأكل مال الناس ولا يعتدي عليهم ولا على أعراضهم ولا على أموالهم وحقوقهم ولا يخدعهم أو يستغل بساطتهم وعدم فهمهم ومعرفتهم لتحقيق مآربه الخاصة ومصالحه الشخصية، والجامع لذلك: أن يكون مجتنباً للمحرمات الإلهية كافة ومهذباً نفسه على ترك المعاصي حتى تصير له ملكة، وان يعبئ نفسه بالإيمان بالله تعالى وحسن الظن به والتوكل عليه، هذا الإيمان الذي ينبغي أن يكون في حالة نمو وتزايد مستمر في كل فرد مؤمن ليكون سلوكه الخارجي مهذباً ومعتدلاً ومستقيما، فكما أن لأصل الإيمان بالله دوراً بارزاً وهاماً في تهذيب سلوك الإنسان واعتداله كذلك يكون لزيادته ونموه دور كبير في ذلك.

وكذلك ينبغي أن يكون المبلغ ملتزماً بالإتيان بالواجبات الإلهية والاهتمام بها كالصلاة والصيام وغيرهما، فإن الإنسان إذا كان ملتزماً بترك المحرمات كافة والإتيان بالواجبات كذلك فهو مصداق لقوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم).

الثالث: أن يكون المبلغ والمبلغة صاحب خلق كريم وسلوك حسن وان يتعامل مع عائلته ومجتمعه بأدب

واحترام، ويتحاور معهم بكلام طيب ومتزن ويدعوهم بالحكمة والموعظة الحسن وبطلاقة وجه وتواضع، فإن ذلك يورث المودة والمحبة ويجعل له مكانة كبيرة في نفوس الناس مما يسهل مهمته النبيلة ورسالة التبليغ السامية.

الرابع: على المبلغين والخطباء أن لا يجعلوا المنبر وسيلة لتحقيق المنافع والأطماع الشخصية / وكأن همهم الوحيد من ارتقاء المنبر هو جمع المال ومقدار ما يحصلون عليه من أجر مادي، فإن ذلك لا يتناسب مع قدسية المنبر والجانب الروحي السامي في رسالة المبلغين.

هذا كله بالنسبة لوظيفة المبلغين والخطباء الشخصية وعلى مستوى سلوكهم الخاص.

أما وظائفهم بالنسبة إلى المجتمع فهي كالآتي:

الأولى ـ بيان الأحكام الشرعية من الواجبات والمحرمات في كل وقت ومناسبة، لا سيما في شهر رمضان المبارك وهو شهر الرحمة والفضيلة وشهر العبادة والطاعة فينبغي على المبلغين تعلمها وتعليمها وإبلاغها للناس على إنها واجبة شرعاً فعلى كل مكلف أن يتعلم الوضوء والغسل والتيمم وشروطها لأنها إذا كانت باطلة بطلت الصلاة التي هي عمود الدين، وأحكام الطهارة والنجاسة والحيض والنفاس والاستحاضة وأحكام الصلاة وشروطها وأحكام المسافر وأحكام الصوم والحج وغيرها، لأن الأحكام

الشرعية والالتزامات الإلهية كافة وبلا استثناء لها دور بارز ومهم في تزويد النفس بالإيمان بالله تعالى والملكات الفاضلة والأخلاق الحميدة، كما أن لها دوراً كبيراً في تهذيب سلوك الإنسان في الخارج وتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والاستقرار في المجتمع، ولا يجوز للمؤمنين أن يتمسكوا ببعض الأحكام ويتركوا البعض الآخر أو يلتزموا ببعض الواجبات والتعاليم على حساب البعض الآخر، بل لا بد أن يهتموا بجميع الالتزامات الشرعية بلا استثناء.

الثانية ـ بيان الآداب والأخلاق الإسلامية وحث الناس على التأسي والاقتداء بآداب النبي الأكرم (7) والأئمة الأطهار (عليهم السلام)، والتعامل مع الآخرين بالرأفة والرحمة وحسن السلوك وابتسامة الوجه.

الثالثة ـ دعوة الناس إلى الهدوء والاستقرار والاجتناب عن كل ما يثير البلبلة في البلد، وتخويف الناس، وقتل الأبرياء لأن القتل من اشد المحرمات الآلهية وأكبرها بنص قوله تعالى (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فكأنما قتل الناس جميعاً) لان الله تعالى جعل قتل نفس واحدة بريئة اكبر جريمة في عالم البشرية وهي قتل الناس جميعاً وجزاؤه جهنم خالدين فيها، ولا يجوز لأي فرد أن يقتل فرداً بأي سبب كان إلا في مقام الدفاع عن النفس أو العرض أو المال

حتى إذا كان ذلك الفرد قاتلاً فان لولي المقتول حق الاقتصاص منه دون غيره فلو قتل غير القاتل متعمداً يقتص منه، وعدم الدخول في المسائل الطائفية المثيرة للفتنة والفساد، ودعوة الشعب بكل أطيافه وشرائحه إلى رص الصفوف وتوحيد الكلمة والتوافق والتلاحم، لإنقاذ البلد من الإرهاب.

الرابعة ـ دعوة الحكومة بسلطاتها الثلاث أن يوحدوا صفوفهم وكلمتهم لإنقاذ البلد من هذه الأوضاع المأساوية والتخلي عن الأغراض والمصالح الذاتية والحزبية الضيقة والأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة للبلد والشعب ككل واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لبسط الأمن والاستقرار، والقضاء على الإرهاب والمخربين وتطبيق أقسى العقوبات ضدهم، فإن دماء العراقيين الأبرياء ليست رخيصة وينبغي أن لا يتسامح أبدا مع من يعتدي عليها ويتجاوز على حرماتها والعمل معهم بالمثل، كما ينبغي على المبلغين أن يدعوا الحكومة أيضا إلى العمل بجد ومثابرة أكبر لتوفير الخدمات ومستلزمات الحياة الضرورية كالكهرباء والماء والبنزين والنفط وغيرها مما له تأثير في استقرار الناس ورفاهم.

الخامس ـ على المبلغين والمبلغات أن يطلبوا من الحكومة محاربة الفساد بكل أشكاله، سواءً الفساد الأخلاقي

والظواهر المنحرفة التي تطرأ على مجتمعنا، أم الفساد الإداري الذي يستشري في جميع دوائر الدولة وينخر في مفاصلها بدرجة كبيرة، وعلى الحكومة إن تتخذ الإجراءات الحازمة لحل هذه المشكلة الخطيرة لأنها اخطر من الإرهاب حيث إنها تهدد مكانة شعب العراق وقيمه الإسلامية والإنسانية.

السادسة ـ على المبلغين والمبلغات كافة أن يتخذوا طريق الحياد في تبليغ الأحكام الشرعية وتثقيف الناس، وان لا يسيسوا الدين بتجيير المنبر وتكريس الشعائر الدينية إلى حزب أو طائفة أو شخص معين، أو لتحقيق أهداف خاصة وأغراض شخصية، لأن الدين لله وحده لا شريك له.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(٣١)
بيان بمناسبة عيد الفطر المبارك

بسم الله الرحمن الرحيم

باليمن والبركات هل علينا عيد الفطر المبارك أعاده الله تعالى على جميع المسلمين بقبول الطاعات ومضاعفة الأجر، وأن يوحّد كلمة المسلمين ويمن على أوطاننا بالأمن والاستقرار.

وننتهز هذه الفرصة المباركة لندعو كافة أطياف الشعب العراقي في هذه الظروف الحرجة إلى الهدوء والاستقرار، واستتباب الأمن، والاجتناب عن كل ما يثير البلبلة والفتنة، وتخويف الناس الأبرياء في البلد، ولاسيما قتل النفس المحترمة، فإنّه أكبر جريمة في الشريعة الإسلامية، وأشد عقوبة لأن جزاءه جهنم خالدين فيها بنص الآية الشريفة، والاجتناب عن الدخول في المسائل الطائفية، لأن القاسم المشترك بين جميع شرايح الشعب هو حق المواطنة، وهذا الحق حق للكل بلا استثناء وتمييز وتفضيل.

ونطلب من الشعب العراقي الكريم كافة التعاون مع أجهزة الحكومة في كشف أوكار الإرهابيين وإخراجهم من

البلد، أو ينالوا جزاءهم العادل مهما كانت جنسيتهم، فإن لهذا التعاون دوراً أساسياً وكبيراً في استقرار البلد وأمنه.

كما نطلب من شيوخ العشائر الكرام في كافة أنحاء العراق مساعدة الحكومة بجد في استقرار وضع البلد وأمنه، بقلع أوكار الإرهابيين والقاعدة من ناحية، وخلع سلاح الميليشيات في جميع أنحاء العراق بلا استثناء وتمييز، ومنع تداول الأسلحة بين سائر أطياف الشعب من ناحية أخرى، لأن لشيوخ العشائر دوراً هاماً في الظروف الحرجة الاستثنائية وعند الأزمات هذا من جانب.

ومن جانب آخر إن تراكم مشاكل العراق الأمنية من الداخل والخارج الإدارية والمالية، وعدم وجود فرص العمل والشغل، وفقدان الخدمات الأولية الأساسية، وعدم المراقبة والمساءلة والمحاسبة لأجهزة الدولة كافة من الوزارات ومجالس المحافظات أصبحت معقّدة، ومن هنا ليس بإمكان الحكومة أن تحل هذه المشاكل إلاّ برص الصفوف وتوحيد الكلمة والحزم والعمل الجاد والالتزام بالنقاط التالية :

أن مسؤولية الكتل السياسية في الحكومة أمام الله وحده لا شريك له وأمام هذا الشعب تفرض عليهم التخلي عن المصالح الذاتية والأغراض الحزبية الضيقة والأخذ بعين الاعتبار مصالح البلد والشعب ككل.

على الحكومة تشكيل لجان تحقيقية من الأشخاص المتمرسين والكفوئين في كل محافظات العراق للتحقق في سوابق الشرطة وهوياتهم والأجهزة الأمنية وتصفيتها من الاختراقات، فإن التساهل والتسامح في ذلك يزيد في تفاقم الوضع لأن أمن البلد والمواطن بيد الشرطة فإذا كانت أجهزة الشرطة مخترقة فلا أمن للمواطن.

على الحكومة أن تمنع وبحزم عن تدخل الأحزاب في الأجهزة الأمنية من الشرطة والجيش والمخابرات لأن مؤسسات الشرطة والجيش لابد أن تكون مستقلة وغير مرتبطة بالأحزاب نهائياً كما هو الحال في جميع بلدان العالم الحر.

على الحكومة تشكيل لجان المراقبة والمساءلة والمحاسبة في كافة أركان الدولة من الوزارات والمحافظات لإنقاذ البلد من الفساد الإداري والمالي الذي هو أخطر شيء على الشعب العراقي لأنه يهدد مكانته وشخصيته.

على الحكومة أن تقوم بتفعيل دور مصانع البلد ومعامله بشتى أنواعها وأصنافها لإيجاد فرص العمل للمواطنين ولذلك دور كبير في استقرار الوضع واستتباب الأمن، لأن نسبة كبيرة من البلبلة والفساد والقتل العشوائي والخطف إنما هي من جهة فقدان العمل والفقر.

وبدل أن تقوم الوزارات ومجالس المحافظات باستيراد المواد من الخارج تقوم بتفعيل دور معامل البلد وإيجاد فرص العمل للمواطنين.

على الحكومة أن تتعامل مع الإرهابيين والقتلة والمجرمين والمفسدين بالمثل لأن دم العراقيين ليس بأرخص من دم الإرهابيين، فكما أنهم يقتلون من الشعب العراقي يومياً أمام الملأ بأبشع صورة فعلى الحكومة أن تتعامل مع هؤلاء المجرمين والقتلة بالمثل أمام الملأ حتى يكون عبرة لغيرهم.

على الحكومة أن تغتنم فرصة وعي الشعب العراقي في الوقت الحاضر وإدراكه بكل أطيافه " أن الإرهاب عدوه " وهذه فرصة ذهبية للحكومة وعليها أن تأخذ هذه الفرصة بعين الاعتبار وتسعى وتتحرك جاداً في جمع شمل الشعب ورص صفوفه وتوحيد كلمته بكل الوسائل الممكنة حيث أن لذلك تأثيراً أساسياً في التغلب على الإرهاب الداخلي والخارجي.

على مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب الاهتمام الجاد في توفير الخدمات الأولية الأساسية الحيوية للشعب كالكهرباء والماء والوقود والسكن وفرص العمل، والمطالبة من الحكومة توفير الطاقة الكهربائية التي تعتبر عصب الحياة من خلال شراء المولدات وتوزيعها على المناطق المحرومة

وتوفير الغاز لها وإنشاء محطات الكهرباء في المحافظات الآمنة ومراقبة مشاريع الوزارات والمحافظات ومحاسبتها على التأخير والتساهل.

وفي الختام نطلب من الباري عز وجل أن يمنّ على المسلمين كافة وعلى الشعب العراقي خاصة بالأمن والأمان والاستقرار والرفاهية وأن يدفع شر الأشرار والمجرمين والقتلة عن جميع البلدان الإسلامية إنه سميع مجيب. ١ شوال ١٤٢٨ هـ

ملحق
استفتاءات مختلفة في ما يخص
الشأن العراقي
في الفترة الأخيرة

(١)
استفتاء حول الدستور المؤقت

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم...

جاء قانون إدارة الدولة (الدستور المؤقت) مخالفاً لتطلعات الشعب العراقي في بعض مواده، وكتب بأقلام غير منتخبة، ووقع من قبل أشخاص معينين، وبأشراف قوات الاحتلال وتدخلاتها، مما جعل المرجعية الدينية في النجف الأشرف متمثلة بالسيد السيستاني متحفظة على كل ذلك ومصرحة بسلبياته، فما هو موقف سماحتكم من ذلك، جزاكم الله خيراً.

أبنائكم في جمعية النهوض الفكري ـ بغداد

٢٢محرم الحرام ١٤٢٥ هـ

بسمه تعالى: سبق وان أوضحنا موقفنا حول هذا الموضوع وذكرنا إن أي قانون لا يتمتع بالشرعية ولا يكون ملزماً إلا إذا كتب بأيدي منتخبة من قبل الشعب، وفي هذا الظرف نحن مع

السيد السيستاني (دام ظله) في تحفظه تجاه هذا القانون لما فيه من ثغرات لا تتناسب مع طموحات العراقيين وفقكم الله تعالى للعلم والعمل الصالح.

٢٢ محرم الحرام ١٤٢٥ هـ

(٢)
استفتاء حول انتخاب الحكومة الانتقالية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

أفتونا مأجورين:

سؤال: ما هو رأي سماحة الشيخ (دام ظله) في المقترح الذي قدمه السيد السيستاني (دام ظله) فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الانتقالية وأنها لابد أن تكون منتخبة من قبل الشعب العراقي؟

بسمه تعالى : أن المقترح الذي قدمه السيد السيستاني (دام ظله) يمثل طموحات العراقيين وإرادتهم المستقلة بجميع قومياتهم وطوائفهم ، ونحن بدورنا نقف مع السيد السيستاني ومع جميع العراقيين من اجل تحقيق هذا الهدف ، كما نوجه نداءنا إلى أعزائنا من أبناء الشعب العراقي أن يستعدوا ويتهيئوا لممارسة دورهم وأداء تكليفهم وواجبهم الشرعي وذلك من خلال المطالبة وبشدة لتحقيق هذا الهدف.

سؤال: ما هو رأي علماء الإسلام حول قضية الاستقلال والتبعية؟

بسمه تعالى: إن موقف العلماء سابقاً ولاحقاً يؤكد على أن قضية الاستقلال والتحرر من ذ يول الهيمنة والتبعية من أهم القضايا ، وبدورنا نؤكد على أن الشعب العراقي لا يمكن أن يقبل بتسلط القوى الأجنبية على البلاد ، لان مجرد التفكير بذلك يؤدي إلى عواقب وخيمة، حيث أن ما يجري الآن في فلسطين من مآسي وآلام إنما هو بسبب التسلط والاحتلال.

سؤال: بعض الجهات الداخلية والخارجية عارضت أو لم تؤيد المقترح الذي قدمه السيد السيستاني دام ظله؟

بسمه تعالى: إن تلك الجهات اتخذت هذا الموقف من المقترح المذكور لأجل عدم تطابقه مع مصالحها غير المشروعة.

سؤال: اعترض البعض ومنهم قوات الاحتلال على المقترح الذي قدمه السيد السيستاني (دام ظله) من جهة إن السيد السيستاني ليس عراقياً فلا يحق له أن يقترح نيابة عنهم؟

بسمه تعالى: إن المقترح المذكور لم يكن ناشئاً من رغبة شخصية أو مصالح فردية بل هو نابض في عروق جميع العراقيين الشرفاء لأنه كما قلنا سابقاً يمثل طموحات

العـراقيين ولان الانتخـاب حـق طبيعـي ومشـروع للشـعب العراقي فلا يمكن تجاهله.

سؤال: تبرر قوات الاحتلال بقاءها فـي العـراق بأنـه مـن اجل إرساء الديمقراطية؟

بسمه تعالى: إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق فـي بلـد وهو تحت الوصاية والاحتلال لذا فأن قوات الاحتلال تقـف أمام امتحان صعب في مدى مصـداقيتها تجـاه هـذه القضـية الحساسة وعليها أن تفي بوعودها ومواثيقها التي التزمت بهـا أمام المجتمع الدولي من إنها جاءت لإرساء الديمقراطية في العراق لا للاحتلال.

سـؤال: تـدعي قـوات الاحـتلال إن إجـراء الانتخابـات للحكومة الانتقالية غير ممكن بسبب ما يمر بـه العـراق مـن فراغ امني؟

بسمه تعـالى: هـذه الـدعوى مـردودة وغيـر صـحيحة إذ يمكن إجـراء الانتخابـات فـي جميـع محافظـات الجنـوب والوسط والمحافظات الكردية مضافاً إلى محافظتي الموصـل وديالى بلا مشاكل أمنية ، وهـذه المحافظـات تشـكل نسـبة ٨٠٪ من سكان العـراق تقريبـاً وهـذه النسـبة تكفـي لكـون الانتخابات ديمقراطية وعادلة طبقاً للقوانين والأعراف الدولية ، مع انه يمكن إجـراء الانتخابـات فـي محـافظتي الرمـادي وصلاح الدين تحت إجراءات أمنية مشددة وهو ليس بالأمر

العسير ، أو تأجيل الانتخابات في تلك المحافظتين فقط لحين إتاحة الظروف المناسبة.

سؤال: لا قدّر الله لو فرض إن قوات الاحتلال رفضت المقترح الذي قدمه السيد السيستاني دام ظله ومنعت الشعب العراقي من ممارسة حقه الطبيعي في الانتخابات فما هو الحل في هذه الصورة؟

بسمه تعالى: إن الشعب العراقي الذي قدم التضحيات الكبيرة من الشهداء والمشردين طيلة الفترة السابقة من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من ظلم النظام البائد لهو على استعداد ايضاً لمواجهة هذه المشكلة التي تقف أمام إرادته بأذن الله تعالى.

سؤال: انتشرت في الآونة الأخيرة أفلام فديوية تعرض التكنولوجيا المتطورة والقدرة العسكرية الفائقة لقوات الاحتلال مما أدى إلى انتشار حالة الإحباط لدى عامة الناس وان المسلمين لا يستطيعون مجابهة هكذا قوة؟

بسمه تعالى: إن قدراتهم وان كانت تفوق قدرات المسلمين من حيث العدة والعدد ، لكن على المسلمين أن يدركوا أنهم مع الله تعالى وقد قال عز من قائل (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم).

سؤال: يدعي البعض إن رجل الدين لا يجوز له أن يتدخل في الشؤون السياسية لان الدين منفصلٌ عن السياسة

وعليه فلا يجوز له التدخل في طريقة إدارة شؤون البلاد والانتخابات لأنها من الأمور السياسية؟

بسمه تعالى: عندما نقول إن رجل الدين لا ينبغي له أن يتدخل في السياسة فمرادنا هو السياسة المتبعة في اغلب البلدان التي تتنافى مع أحكام الإسلام ، وأما النظام السياسي الذي هو عبارة عن الأحكام المتعلقة بإدارة شؤون المجتمع الإسلامي وحفظ نظامه فهو من المسلمات ومن تلك الأحكام مسألة حرية الشعب في الانتخابات فأن وضع حدودها لابد أن يكون بنظر الحاكم الشرعي الجامع للشرائط والله الهادي.

سؤال: هل هناك كلمة توجهونها إلى أبناء الشعب العراقي في هذا الظرف؟

بسمه تعالى: إننا في الوقت الذي نؤكد فيه على قوات الاحتلال أن تحترم استقلال إرادة الشعب العراقي من دون هيمنة أو وصاية ، نؤكد أيضاً على ضرورة الوقوف بقوة وصلابة أمام أي محاولة لتجاوز هذه الإرادة أو الاستهانة بها أو التقليل من شأنها ، لان الشعب العراقي ليس قاصراً لكي يحتاج إلى القيمومة والوصاية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(٣)
استفتاء حول الدستور الدائم للعراق

بسمه تعالى

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض(دام ظله) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أفتونا مأجورين.

ما هو رأي سماحتكم حول المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور؟

بسمه تعالى: إن مسودة الدستور الدائم للعراق وإن كانت لا تتناسب مع مكانة العراق الإسلامية وحضارته الدينية العريقة على مر التاريخ إلا إنها تلبي الحد الأدنى من طموحات الشعب العراقي بكافة أطيافه وشرائحه وأديانه مضافاً إلى أن هذا هو المقدار الميسور حسب الوضع العالمي والإقليمي الذي تمخض عن جهود مضنية بذلها المخلصون من أبناء العراق ولهذا ندعو الشعب العراقي بكافة مكوناته وطوائفه المشاركة بقوة في الاستفتاء على الدستور وبكلمة «نعم» من أجل ضمان حقوقهم وحرياتهم ومستقبل أجيالهم ومن أجل توحيد الكلمة وهزيمة الإرهاب

والإرهابيين وإنهاء الاحتلال نسأل الله تعالى أن يأخذ بيد الجميع لما فيه خير العراق وشعبه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٤)
استفتاء حول الستلايت وبعض الظواهر الطارئة على بلدنا في الفترة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ظهرت في الآونة الأخيرة وبعد سقوط النظام البائد ظاهرة انتشار أجهزة الستلايت وبدون مراقبة من أجهزة الدولة ٠ ولما فيه من مضار وخاصةً كوننا شعب مسلم ؛ أردنا وجهة نظركم ونصيحتكم لنا كونكم الأب الحنون على المجتمع جزاكم الله خير جزاء المحسنين والحمد لله رب العالمين ؟

مجموعة من شباب حي الغدير

بسمه تعالى: ينبغي على المؤمنين كافة ولاسيما على شبابنا المثقفين من ذوي الكفاءة واللياقة استلهام القيم الإنسانية والأخلاقية والفكرية ونشر الوعي الديني الإسلامي بين الناس والاهتمام في نشاطاتهم بالإحكام الشرعية والأخلاقية الفاضلة وضرورة الحفاظ على التقاليد الدينية الإسلامية ٠ والوقوف ضد كل ألوان الفساد واللاأخلاقية، ومختلف أشكال الغزو الثقافي والفكري المبتذل من قبل الأجانب، فأن هذا اللون من الغزو يوجب سقوط المجتمع

الإسلامي إلى مهاوي الابتذال واللااخلاقية، حيث أن الشعوب الإسلامية بصورة عامة والشعب العراقي بصورة خاصة مهددة بالغزو الفكري بذريعة منحهم الحرية والهدف من وراء ذلك هدم ثقافتهم الدينية وتقاليدهم الإسلامية وعاداتهم الإنسانية وتبديلها بالثقافة الأجنبية والعادات والتقاليد الحيوانية ومن اجل ذلك يجب علينا الحفاظ على ديننا الإسلامي وتقاليده السامية لأنه الدين الوحيد القادر على حل مشاكل الإنسان الكبرى المعقدة ويوجب الأمن والأمان في المجتمع وراحة البال ويزود الإنسان بطاقات نفسية عالية وملكات فاضلة وأخلاق سامية لمعالجة المشاكل المعقدة في مختلف جوانب الحياة الإنسانية ويجهز جانب إنسانية الإنسان فأن إنسانية الإنسان إنما هي بزرع فطرة الدين في النفس والملكات الفاضلة والصفات الحميدة والأخلاق السامية الكريمة لا بزرع الصفات الرذيلة النفسانية والشهوات الحيوانية فأن تقوية هذا الجانب تقويةٌ لجانب الحيوانية في الإنسان، والثقافة الأجنبية تنمي هذا الجانب في الإنسان وتقويّه، والثقافة الإسلامية تعزز جانب الإنسانية فيه وتزودهُ بها ولذا يجب علينا الحفاظ على تقاليدنا وإسلامنا وديننا ومعتقداتنا فأنها ثروة هائلة لاتقد ر بثمن وهذا هو معنى إن الدين الإسلامي يزود جانب إنسانية الإنسان ويجهزه بطاقات الفطرة السليمة ومن جانب آخر إن الدين الإسلامي هو الذي

يحافظ على كرامة المرأة وشخصيتها ومكانتها في المجتمع الإسلامي ويزودها بالطاقات الروحية العالية والملكات الفاضلة والأخلاق الحميدة وهو يمنعها من الابتذال واللااخلاقية وعن هدر كرامتها ومكانتها في الإسلام فإن الإسلام هو النهج الأمثل الذي يكفل سعادة المجتمع وأمنه واستقراره فإن من يعيش في المجتمع الديني لا يخاف على نفسه ولا على عرضه ولا ماله ولاحقّه ويكون عيشهُ فيه بسلام ٠وعلى هذا الأساس يجب على المؤمنين جميعاً الاجتناب عن استعمال كل مايو جب فساد المجتمع دينياً وأخلاقيا والحفاظ على كرامتهم وتقاليدهم وعدم رفع اليد عنها مجاناً أو بثمن فأنها خسارةٌ لا تجبر.

وفي الختام نرجو من المولى عز وجل أن يوفق الجميع لخدمة الإسلام والمسلمين ولاسيما الشباب والمثقفين من الرجال والنساء حيث أن وظيفتهم ومسؤليتهم في هذه الظروف أكبر وأثقل وعليهم نشر الوعي الإسلامي بين زملائهم بلسان طيب وبكلام حسن وبطلاقة وجه والسلام على أبنائي المؤمنين والمؤمنات ورحمة الله وبركاته.

(٥)
استفتاء حول القيام بالتظاهرات السلمية وبعض الممارسات الديمقراطية الأخرى

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤال ١: بعد سقوط النظام البائد توجه أبناء الشعب العراقي إلى خلق جوّ ديمقراطي من خلال إجراء الانتخابات لإدارة المجالس البلدية ورئاسة الجامعات والمعاهد والوزارات وغير ذلك إلا أن قوات الاحتلال حاولت إجهاض هذه التظاهرة الحضارية الديمقراطية من خلال نصب مرشحين هي التي تفرضهم لإدارة المجالس البلدية والوزارات وغير ذلك من الدوائر الحيوية، فهل يجوز لنا التعبير عن رفضنا لهذه المحاولات من خلال تظاهرة سلمية نستعرض بها مطالبنا أم لا يجوز ؟

بسمه تعالى: نعم يجوز القيام بتظاهرة سلمية تعبر عن رفض الجماهير لتلك المحاولات ونأمل أن لا يتمادى المحتلون في تجاهل إرادة الشعب العراقي لتكوين حكومة

عراقية مستقلة تضمن حقوق المجتمع بكافة شرائحه وطوائفه والله الهادي.

سؤال ٢: بماذا تنصحون أبناءكم في الظروف الصعبة الراهنة ؟

بسمه تعالى: ننصح أبنائنا باغتنام هذه الفرصة الثمينة والعمل الجاد وفق النقاط التالية :

أولا: يجب على جميع المؤمنين ولاسيما المثقفين منهم نشر الوعي الديني بين أبناء المجتمع والمحافظة على التقاليد الإسلامية والتصدي للغزو الفكري الأجنبي المعادي للإسلام.

ثانياً: إن الحرية المتاحة للشعب العراقي المسلم لها جوانب ايجابية وجوانب سلبية، أما الجوانب الايجابية فلأن الحرية أتاحت الفرصة لهم لإقامة شعائر المذهب ونشر الأفكار الدينية والثقافة الإسلامية بين الناس بمختلف الوسائل الممكنة والمتاحة، وأما الجوانب السلبية فلأن تلك الحرية هيأت العوامل والأسباب للفساد الأخلاقي وأعطت مجالاً واسعا للغزو الفكري والثقافي والتيار الأجنبي، فلذا يجب على كافة المؤمنين ولاسيما الشباب الواعي منهم أن يقوموا بتعبئة الناس بالقيم الإسلامية والأفكار الدينية والأخلاق الحميدة فان تلك القيم والأفكار والأخلاق تجهز الإنسان بطاقات روحية كبيرة وتجعله كالجبل الراسخ لا تحركه العواصف وتخلق الإنسان الكامل والمجتمع الآمن،

كما انه يجب على الأساتذة والمدرسين في المعاهد والجامعات الاهتمام بأمور الطلبة وتزويدهم بالثقافة الدينية والقيم الإنسانية وزرع الملكات الفاضلة فيهم من خلال دروسهم ومحاضراتهم.

ثالثاً: يجب على المؤمنين وخصوصا المثقفين منهم تشكيل لجان من وجهاء البلد والمثقفين الخيرين في كل محافظة، والتنسيق بين تلك اللجان في جميع المحافظات للمطالبة بحقوق الطائفة التي كانت مهملة لاسيما في العصر البائد المقبور من دون أن يكون ذلك إجحافا بحقوق الطوائف الأخرى بما فيها الأقليات.

رابعاً: أن بعض حقوق الطائفة متمثلة بما يلي :

١) أن يدرس في جميع المدارس والمعاهد والكليات ـ في المحافظات التي يتواجد فيها الشيعةـ عقائد الشيعة وأحكامها وتاريخها، ومن الغريب جداً إن الشيعة تشكّل أكثرية شعب العراق المسلم بنسبة لا تقل عن (٦٥) بالمائة ومع ذلك نرى حقوقهم الأساسية مهدورة ويدرس لأبنائهم في محافظاتهم عقائد طائفة أخرى وأحكامها وتاريخها وهذا مخالف لما هو معترف به دولياً من حرية المذاهب والأديان إذ لا يحق لأي مذهب أو دولة فرض مذهب على أبناء مذهب آخر.

٢) إن موقوفات الشيعة بتمامها لابد أن تدار بيد الثقات من أبناء الطائفة على طبق الشروط والمقررات التي وضعها الواقف لها وصرف مواردها في الجهات الموقوفة عليها، كما إن موقوفات الطوائف والأقليات الأخرى لا بد أن تدار بيد أبنائها.

٣) إن المشاهد المشرفة والمدارس الدينية والمساجد والحسينيات والأوقاف التابعة لها لابد أن تدار في جميع أنحاء العراق تحت أشراف المراجع العظام المعترف بهم في أوساط الشيعة ككل أو بأشراف المرجع الأعلى للشيعة بيد لجان من العلماء والمؤمنين الخيرين على أساس أنها مؤسسات دينية محضة لا ترتبط بالدولة ولا يحق لها أن تضع يدها عليها وكذلك الحال في مقدسات سائر الطوائف والأقليات الأخرى.

فهذه بعض حقوق الطائفة وعلى أبنائنا من المؤمنين والمثقفين كافة رفع أصواتهم بصورة سلمية وإيصالها إلى مسمع الحاكم الحالي والمطالبة بتشكيل دولة ديمقراطية من أبناء العراق العزيز ووضع دستور لها من قبل الممثلين الشرعيين للشعب لا من الخارج فانه مرفوض عند جميع طبقات الشعب العراقي، وبعد وضع بنود الدستور وعرضها على الشعب فكل بند من بنودها يكون مخالفا للدين الإسلامي فإنه مرفوض لان العراق دولة إسلامية وأي بند

من بنود دستوره يكون خارجا عن دائرة الإسلام مرفوض عند جميع طبقات الشعب العراقي المسلم، ولابد أن تكون المطالبة بهذه الحقوق صارمة وصريحة وانه لا يمكن التجاوز ورفع اليد عنها، والمراجع العظام يؤيدون مطالبتهم بحقوقهم بقوة وصرامة كما أنهم يرفضون بجد كل بند من بنود الدستور يكون خارجا عن دائرة الإسلام.

وفي الختام نسأل الباري عز وجل التوفيق والإخلاص والعمل الجاد لخدمة الشعب العراقي المسلم ووحدة صفوفهم وإيجاد الأمن والأمان بينهم وزوال الاحتلال والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(٦)
استفتاءات حول التعامل مع الممتلكات العامة والمواد المسروقة من دوائر الدولة

الاستفتاء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أفتونا مأجورين:

أولاً: هل يجوز الأخذ من الممتلكات العامة التابعة لدوائر الدولة؟

بسمه تعالى: لا يجوز الأخذ من تلك الممتلكات، وكذا لا يجوز بيعها وشراؤها، ومن أخذ شيئا منها فلا بد من إرجاعه إلى مكانه إن كان مأموناً وتحت سيطرة الثقات، وإلا فلا بد من إرجاعه إلى الحاكم الشرعي أو وكلائه.

ثانياً: هل يجوز التعامل بالأسلحة المسروقة من مخازن الجيش والشرطة ونحوها؟

بسمه تعالى: لا يجوز التعامل بها، وحكمها حكم الممتلكات العامة.

الاستفتاء الثاني

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم. . . أفتونا مأجورين.

هل يجوز التعامل بالمواد المسروقة من دوائر الدولة مثل مادة (الجينكو) والأسلاك الكهربائية وهكذا بقية المواد الأخرى؟

بسمه تعالى: لا يجوز التعامل بالمواد المذكورة بمفروض السؤال لا بيعا ولا شراءً.

مكتب الشيخ الفياض

١٠ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. نرجو الإجابة على ما يلي:

اختلطت بعد سرق الأموال العامة في السوق الأموال مع أموال الحلال فهل يجوز لنا.

بيع وشراء المواد المختلطة ؟

بسمه تعالى: مع عدم العلم بكونها مسروقة لا مانع من بيعها وشرائها.

هل يجب علينا الفحص والسؤال عن مصدرها ؟

بسمه تعالى: لا يجب الفحص وإن كان أولى.

ج) بعض الناس المؤمنين حرفيين (أخذ أجر مقابل عمل أيديهم بتصنيع المواد) فهل يجوز لهم تصنيع المواد المختلطة بالنسبة للحداد والخشب والألمنيوم لمن يصعه باب وشباك وأخذ أجر يدهم عليه؟

بسمه تعالى: لا يجوز التصرف في المواد المسروقة بيعاً وشراءاً وعملاً.

د) هل يجوز التعامل مع من نعرف أنه لص وسارق للأموال العامة ونحن متيقنين من أنه قام بالسرقة؟

بسمه تعالى: يجوز التعامل معه بغير المسروقات إلا إذا كان التعامل معه بغيرها ترويجاً لعمله ورضا به فلا يجوز.

مكتب الشيخ الفياض

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(٧)
استفتاءات حول بعض المنتسبين إلى الحوزة العلمية

الاستفتاء الأول

أولاً: كثرت في الظروف الراهنة بيانات تحت عنوان (الحوزة العلمية الشريفة) فما هو موقف المكلف تجاهها وهل يجوز له العمل بها؟

بسمه تعالى: لا يجوز الاعتماد عليها ما لم تكن تلك البيانات موقعة ومصدقة من قبل المراجع المعروفين ولهذا يجب على كل مؤمن أن يأخذ الفتوى والتوجيه من مراجع التقليد والرجوع إليهم.

ثانياً :يقوم بعض الأشخاص من الحوزة العلمية بتحريض الناس لإقامة المظاهرات بدعوى أنه توجيه من مراجع النجف الأشرف فهل هذه الدعوى صحيحة؟

بسمه تعالى: لا أساس لهذه الدعوى، وأنصح المؤمنين بالمحافظة على الهدوء والأمن والاستقرار في البلاد والاجتناب عن تحريض الناس وإيجاد البلبلة بينهم وعدم الاستقرار فإنه محرم شرعاً.

الاستفتاء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدنا سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

في هذه الظروف الراهنة هناك بعض الممارسات ولا يخفى على سماحتكم من قبل بعض المعممين والذين ينسبون أنفسهم إلى الحوزة العلمية يخفى على البعض تفسيرها أو شرعيتها ومنها يقوم بعضهم بتأجير بعض المواقع التابعة للدولة (كراج سيارات ـ محلات) أو أي مورد من موارد الدولة بحيث يكون الطرف الأول المؤجر هو المعمم والطرف الثاني المستأجر أحد المواطنين.

فما رأي الشارع المقدس في هؤلاء وما موقف الناس الذين يستخدمون هذه الأماكن العامة؟

أفتونا مأجورين.

بسمه تعالى: التصرفات المذكورة محرمة شرعاً والمعاملات السابقة بين الطرفين تعتبر باطلة ولا يجوز ترتيب الآثار عليها.

مكتب الشيخ الفياض

١٠ ربيع الأول ١٤٢٤هـ

الاستفتاء الثالث

بسمه تعالى

إلى سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله العالي)

مولاي نعرض أمام ناظركم الشريف هذه المسالة مؤملين دعائكم.

المسالة: مولاي يقوم بعض من يرتدي الزي الديني بإدارة الدوائر الخدمية للمواطنين (المستشفيات) والدوائر الأخرى ويأخذ نسبة من وارد هذه الدوائر بدعوى إنها لمكاتب الحوزة العلمية وترتيب أمور العاملين والمتطوعين للعمل في هذه الدوائر. فما رأيكم بهذه الحالة؟

جمـــــــــع من المؤمنين

٣ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى: ما ذكر في مفروض المسألة غير جائز شرعاً ولا علاقة لمكتب سماحة الشيخ دام ظله به والله الهادي.

مكتب الشيخ الفياض

٣ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كثرت في هذه الأيام البيانات الصادرة باسم (الحوزة الشريفة) فما تقولون في هذا؟

بسمه تعالى: كل بيان يصدر تحت هذا العنوان ولا يحمل توقيع أحد المراجع المعروفين فلا صحة له ولا يجوز العمل به والله الهادي.

مكتب الشيخ الفياض

٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض دام ظلكم الوارف.

يدعي بعض المعممين في محافظة بابل بأن الشيخ الفياض أمر بالاحتجاج وإجراء المظاهرات في محافظة بابل لغرض مطالبهم بالتدخل المباشر في الأمور الإدارية والسياسية هل هذا صادر من قبلكم؟

بسمه تعالى: الدعوى المذكورة لا أساس لها من الصحة والله الهادي.

ما هو دور رجال الدين في هذه المرحلة الراهنة أفتونا مأجورين؟

بسمه تعالى: وظيفة رجال الدين هو التوجيه والإرشاد وعدم التصدي للمناصب الإدارية والله الهادي.

مكتب الشيخ الفياض

٢٥ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

هل توجد هناك محاكم مشكلة من قبلكم للنظر في دعاوى الناس وتوجيه الإنذارات والتبليغات من قبل المحكمة ليتسنى للمؤمنين تنفيذ أوامرها؟

بسمه تعالى: يمكن لأصحاب الدعاوى رفع دعاويهم إلى مكتبنا في النجف الأشرف، ولا توجد محكمة أخرى تابعة لمكتبنا والله الهادي.

مكتب الشيخ الفياض

٢٢ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد جئنا لكم لثقتنا بكم وحتى تضعوا أيدينا على الطريق الصحيح الذي يرضي الله ورسوله. لأننا بأزمة ومحنة شديدة قد يستغلها البعض لمصالحه الشخصية ممن يحاول الصيد في الماء العكر لقد حصلت في مدينة السماوة مشاكل عديدة قد أدت إلى تفرق وتباعد الناس عن الحوزة الشريفة بسبب الأفعال التي قام بها بعض ممن يدعي الانتساب إلى الحوزة العلمية وهو منها براء.

وها نحن نضع لكم الواقع العملي في مدينة السماوة على شكل أسئلة ونود منكم الإجابة عنها.

أولاً: شكلت هيئة باسم (ممثلية الحوزة العلمية) هل لديكم علم بها؟ وهل لها حجة شرعية من قبلكم ومن بقية المجتهدين، لأن القائمين بتأسيسها يقولون أن لديهم أذونات من المرجعية في النجف فلما طالبناهم بها امتنعوا عن إبرازها. فاتضح أنه ليس لديهم مثل هذه الاذونات ثم قاموا بتغيير اسم الهيئة إلى اسم (المركز الثقافي الإسلامي التابع للحوزة العلمية) هل يوجد إذنٍ أو حجة شرعية من قبلكم؟ أفتونا مأجورين ودمتم لنا ذخراً.

بسمه تعالى: لا علاقة لمكتبنا بأي مركز ثقافي أو ممثلية والله الهادي.

الاستفتاء الثامن

بسمه تعالى

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

س ١: انتشر في الآونة الأخيرة مجلات وجرائد كثيرة مكتوب فيها تصدر من (الحوزة العلمية الشريفة) أو تصدر عن المركز الإعلامي للحوزة العلمية ونحوها وذلك من العناوين فهل هي فعلاً صادرة عن الحوزة العلمية أو بإشراف منها أم لا؟

بسمه تعالى: لم يشرف مكتبنا على إصدار أية مجلة أو جريدة والله الهادي.

س ٢: ما يعطيه المرجع للوكيل أو المأذون من النصف أو الثلث ونحوهما بسبب جلبه للحقوق الشرعية هل تعتبر ملكاً له أم ماذا؟

بسمه تعالى: المقدار الذي يعطيه المرجع لا يكون ملكاً لناقل الحق الشرعي بل يجوز له أن يصرف منه على نفسه وعائلته بالمقدار اللائق بشأنه والمناسب لحاله، والباقي منه يجب أن يصرف في موارده المقررة شرعاً التي تكون مورداً لرضا الله تعالى كإعانة فقراء المؤمنين ونحوه والله الهادي.

س ٣: إعطاء الوكالة أو المأذونية هل يدل على عدالة الوكيل أو المأذون بحيث تجوز الصلاة خلفه؟

بسمه تعالى: إحراز عدالة الإمام هي وظيفة المأموم فإذا أحرز عدالة شخص وصحة قراءته جازت الصلاة خلفه والله العالم.

مكتب الشيخ الفياض

١٢ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

تشكلت في منطقتي لجنة أو هيئة مهمتها الدفاع عن المرجعية والرد بالحسنى على كل من يتطاول بالكلام أو يحاول أن يلصق التهم بالمراجع العظام أعلى الله شأنهم وتعاهد أفراد هذه المجموعة فيما بينهم على أن يحاولوا بكل جهودهم أن يرفعوا هذه الاتهامات الباطلة على المرجعية ويأخذوا على عاتقهم مسؤولية توعية الناس بالدور المهم للمرجعية وبأهمية الوحدة في هذا الوقت العصيب الذي تمر به الأمة وقد وجه أفراد هذه اللجنة الدعوة لي

للانضمام إلى اللجنة والعمل بها. هل يجوز لي العمل ضمن هذه اللجنة التي تقوم بالدفاع عن كافة المراجع؟

أفتونا مأجورين جزاكم الله خير جزاء المحسنين

خادم المذهب

٦ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى: نعم يجوز بل يجب على جميع المؤمنين دفع التهم الباطلة ورد المتجاوزين على المراجع العظام إن كان ممكناً ولم يترتب عليه ضرر بالغ أو مفاسد أكبر والله الهادي.

مكتب الشيخ الفياض

٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ

(٨)
استفتاءات حول إقامة صلاة الجمعة

الاستفتاء الأول

بسمه تعالى

هل يجوز إقامة صلاة الجمعة في الظرف الراهن وهل تجزي عن صلاة الظهر؟

بسمه تعالى: نعم يجوز إقامة صلاة الجمعة وتجزي عن صلاة الظهر، بل إقامتها في هذه الظروف الخاصة أرجح مع اجتماع شرائطها كعدالة الإمام والخطبتين، وهذا بشرط أن يقوم الإمام بدعوة الناس إلى تقوى الله والاجتناب عن المحرمات الإلهية والإتيان بالواجبات الشرعية والمحافظة على الأمن والاستقرار والهدوء في البلد ولا سيما في تلك الظروف وعدم التعدي والتجاوز على الآخرين وعلى أعراضهم وأموالهم وحقوقهم ووجوب الحفاظ عليها والدعوة إلى وحدة الصف ووحدة الكلمة وعدم الدخول في المسائل التي تثير مشاعر الآخرين وإيجاد البلبلة في المجتمع وعدم الاستقرار فيه والاجتناب عن المسائل السياسية والتكتلات الحزبية نهائيا والاهتمام بالمسائل الدينية وتثقيف الناس بها فإنها تزود الإنسان بطاقات روحية دينية

وملكات فاضلة وهذه هي الغاية القصوى من إقامة صلاة الجمعة في كل الظروف.

٢٠ صفر الخير ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء الثاني

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نظراً لأهمية صلاة الجمعة المباركة ولما لهذه الفريضة المباركة والشعيرة المقدسة من الدور الفعال في توعية الناس وإرشادهم وتوحيد صفوفهم ارتأينا نحن بعض من مقلديكم ومقلدي غيركم من المراجع الكرام (حفظكم الله جميعاً) أن نصلي صلاة الجمعة في مناطق سكنانا بعد اجتماع شرائطها من العدد وعدالة الأمام وغيرها من الشرائط. ولكننا سمعنا كلاماً من بعض الأشخاص بعدم صحة هذه الصلاة لعدم وجود إجازة أو ما يسمونه عندهم بالإذن من بعض المكاتب للمراجع. وها نحن نسال آملين من سماحتكم أن تجيبونا عن هذه الأسئلة:

هل يشترط في هذه الصلاة إجازة أو ما يسمونه عندهم بالأذن بعد اجتماع الشرائط؟

بسمه تعالى: إذا اجتمعت الشرائط المعتبرة في صلاة الجمعة فلا تحتاج إلى إذن الحاكم الشرعي والله الهادي.

هناك من يقول إن هذا الأذن شرط في صحة صلاة الجمعة فهل يعد هذا الكلام بدعة في الدين باعتبار إن البدعة هو إدخال ما ليس من الدين في الدين هذا على فرض عدم اعتبارية الأذن؟

بسمه تعالى: يعرف الجواب مما سبق والله الهادي.

مكتب الشيخ الفياض ٧ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ

(٩)
استفتاءات حول أزمة المشتقات النفطية

الاستفتاء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . . .

تعاني البلاد حالياً من أزمة حادة في المشتقات النفطية كالبنزين ومن أهم أسبابها الأساسية عمليات التهريب التي تشهدها البلاد بشكل واسع ويمارسها فئات من الناس عمداً وغرضهم محاولة العبث والفتنة وزعزعة الاستقرار وابتزاز المواطنين وتعريضهم لعمليات الاستغلال مما يؤدي إلى شحة في توفر المشتقات وزيادة الطوابير على محطات الوقود وخاصة في المنطقة الوسطى من العراق، فما رأي سماحتكم في الذين يمارسون مثل هذه العمليات عبر الحدود والمرافئ وفي داخل البلاد وضمن المدن، حيث يتم تهريبها وتخزينها وبيعها ثانيةً بشكل غير مشروع على المواطنين وبأسعار مرتفعة جداً؟

حفظكم الله للإسلام والأمة عزاً وملاذاً

بسمه تعالى: لا تجوز ممارسة الأعمال التخريبية بكافة أشكالها وأنواعها كسرقة أموال الدولة العامة وهي أموال الشعب وتخريب محطات الوقود والكهرباء وغيرها وإيجاد البلبلة في البلد وزعزعة الاستقرار والأمن والابتزاز من المواطنين والإضرار بهم، فإن كل ذلك محرم شرعاً ومن المعاصي الاجتماعية الشرعية، فإن الله تبارك وتعالى لا يتجاوز عن مرتكبي هذه الأعمال في الدنيا قبل الآخرة، والماضي عبرة لأولي الأبصار.

وفي الختام ندعو جميع شعب العراق بكافة شرائحه إلى الهدوء والاستقرار وإيجاد الأمن والاجتناب عن كل ما يثير الفتنة، وعليهم بالتكاتف والتوافق ووحدة الصف والكلمة، لأن قوتهم وشوكتهم وعزهم إنما هي بالوحدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النجف الأشرف ٣ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم. . . أفتونا مأجورين.

س١: صاحب محطة البنزين يعطى حصة مقررة من الوقود المفروض أنه يوزعها على المواطنين وبالسعر المفروض عليه من الجهات ذات العلاقة، وبعد انتهاء الفترة الزمنية للتوزيع يكون عنده وقود فائض، فهل يجوز له بيعه على باقي المحافظات أو بالسوق السوداء؟

بسمه تعالى: لا يجوز ذلك ويجب على الجميع الحفاظ على نظام المسلمين وبذل الجهد لحفظه واستقراره والله الهادي.

س٢: إذا كانت الحصة المقررة هي ٣٠،٠٠٠ لتر مثلاً ولكن الناقلة التابعة لمحطتي تأخذ أكثر من هذا المقدار فهل يجوز ذلك أم لا؟

بسمه تعالى: لا يجوز.

مكتب الشيخ الفياض

٢٨ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

(١٠)
استفتاء حول سدنة المراقد المقدسة

بسمه تعالى

مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله الوارف).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد. . .

يعتقد الكثير من الناس إن سدانة المراقد المقدسة حق للعوائل والشخصيات التي كانت تديرها خلفاً عن سلف، ولا دخل للمرجعية الدينية في ذلك. فما هو رأيكم في ذلك؟ وهل لهذه العوائل حق التصرف في هذه الأموال ؟

جمع من المؤمنين

بسمه تعالى

المشاهد المشرفة والمراقد المقدسة من الأوقاف وترجع توليتها إلى الحاكم الشرعي والأشخاص المذكورين ليسوا من المتولين عليها وإنما كانوا سدنة الروضة من قبل الأوقاف والله العالم.

١١ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(٢١٨).....بيانات وتوجيهات

(١١)
استفتاءات حول مسؤولي النظام السابق

الاستفتاء الأول

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله الوارف).

أفتوانا مأجورين:

بعد سقوط النظام الدكتاتوري قام بعض الأشخاص الذين قتل أبناؤهم بمطالبة الذين شاركوا أو تسببوا في قتل أبناءهم فهل يجب على أفراد عشيرة الجاني دفع الدية لأولياء المقتول أم تكون الدية على القاتل أو المتسبب فقط؟

جزاكم الله خير الجزاء. . .

جمع من المؤمنين

٢٧ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى: الدية تكون على القاتل المباشر لا على أفراد العشيرة نعم لهم مساعدة القاتل في الدية والله العالم.

٨ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء الثاني

بسمه تعالى

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

هناك الكثير من أزلام النظام السابق ممن كان له دور مباشر في إيذاء الناس والاعتداء عليهم وفيما يلي بعض الأسئلة بشأنهم نرجو الإجابة عليها.

س١: من تأكد دوره المباشر في قتل الأبرياء ـ باعتراف منه أو بغير ذك ـ هل تجوز المبادرة إلى القصاص منه؟

بسمه تعالى: القصاص حق شرعي لأولياء المقتول بعد ثبوت جريمة القتل بالاعتراف أو بشهود عدول ولا يجوز لغير أوليائه أن يقوم بقتله فلو قتله غير الولي فعليه القصاص أو الدية.

س٢: من كان لما كتبه من (تقرير) ضد بعض المؤمنين دور أساس في إعدامهم فهل يجوز لأولياء المعدوم قتله أو إجباره على مغادرة المدينة ونحو ذلك؟

بسمه تعالى: لا يجوز قتله طالما لم يكن هو القاتل مباشرةً وأما معاقبته أو إجباره على مغادرة المدينة أو نحوٍ ذلك فهي منوطة بنظر الحاكم الشرعي إذا ثبت عنده شرعاً

أن لـه دوراً أساسـياً فـي قضـية الإعـدامات أو غيرهـا مـن الجرائم.

س٣: هل يكفي كون الشخص عضـواً مهمـا فـي حـزب البعث السابق أو من المتعـاونين مـع أجهـزة النظـام الأمنيـة بصورة أو أخرى في جواز قتله؟

بسمه تعالى: لا يكفي ذلك في جواز قتله لأن القتـل حـق شرعي لولي المقتـول إذا ثبـت بـالاعتراف أو بالشـهود أنـه القاتل فله أن يقتله كما إن له أن يعفو عنـه ويطالـب بالديـة وأما المتعاونون مع أجهزة النظام الأمنية والمخابراتيـة الـذين لهم دور أساس في حبس الناس وتعـذيبهم وسـائر الجـرائم فأمرهـا موكـول إلـى المحـاكم ذات الصـلاحية ولابـد مـن الانتظار إلى تشكيل تلك المحاكم.

س٤: بعد سقوط النظام وقعت أعداد هائلـة مـن ملفـات الأجهزة الأمنية في أيدي بعض المؤمنين هل يجوز نشـر مـا تضمنها من أسماء عملاء النظام والمتعاونين معه؟

بسمه تعالى: لا يجـوز نشـرها ويحـافظ عليهـا ويجعلهـا تحت تصرف جهات أمنية ذات الصلاحية للتحقيق والكشف عن واقع الحال.

س٥: بعض مـن ورد أسـمه فـي سـجل المتعـاونين مـع الأجهزة الأمنية يدعي أنه تعهد بالتعاون تحت طائلة التهديـد

والإكراه هل يجوز التشهير به قبل ثبوت كونه متعاوناً بمحض إرادته؟

بسمه تعالى: لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك إلا في بعض الحالات، رعاية لمصلحة أهم والله العالم.

مكتب الشيخ الفياض

٢٠ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

(١٢)
استفتاء حول العقارات المصادرة من قبل النظام البائد

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله الوارف).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد. . .

ما حكم سماحتكم بموضوع مصادرة دار من قبل النظام البائد وبيعها من قبل مديرية الأمن عن طريق عقارات الدولة علماً تعاقب على شرائها أكثر من شخص؟

النجف ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى: يجب على الغاصب أن يسلم الدار إلى مالكها الشرعي، وأما الشراء من دائرة عقارات الدولة فلا اثر له شرعاً لأنه بغير رضا المالك.

١٩ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(١٣)
استفتاء حول العمل في دوائر الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم. . . أفتونا مأجورين.

ما هو حكم المكلف بالعمل في دوائر الدولة كموظف ؟

بسمه تعالى: لا بأس به في حدّ نفسه.

ما هو حكم المكلف بالصلاة داخل الدائرة؟

بسمه تعالى: لا بأس به.

ما هو حكم المكلف بالنسبة للراتب المخصص له؟

بسمه تعالى: يقبضه وكالة عن الحاكم الشرعي.

مكتب الشيخ الفياض

٢٢ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(١٤)
استفتاءات حول حكم العمل مع قوات الاحتلال

هل يجوز العمل مع قوات الاحتلال كمترجمين أو عمال بناء أو عقود عمل ؟

بسمه تعالى: إذا كان في مصلحة الشعب فلا بأس به.

هل يجوز لذوي المعدومين التعويضات المادية من القوات المحتلة فهم يقومون بهذا العمل حالياً بالتعاون والتنسيق مع نقابة المحاميين العراقيين؟

بسمه تعالى: إن لم يكن إذلالاً للمسلم فلا بأس به.

فوق كل هذا وذاك ما هو موقفنا كمكلفين ومقلدين في الوقت الحالي؟

بسمه تعالى: المحافظة على الهدوء والاستقرار ونشر الوعي الديني بين أبناء المجتمع والله الموفق.

مكتب الشيخ الفياض

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(١٥)
استفتاء حول قوانين المرور

س: ما حكم مخالفة نظام المرور في السير ؟

بسمه تعالى: إذا كان فيه مخالفة لنظام المسلمين فلا يجوز والله الهادي.

(١٦)
استفتاء حول اللحوم المستوردة

س: توجد في الأسواق لحوم مستوردة من بلاد غير إسلامية مكتوب عليه مذبوح على الطريقة الإسلامية فما هو الحكم الشرعي من ناحية بيعه وشرائه واكله ؟

بسمه تعالى: إذا كانت مشكوكة التذكية جاز بيعها مع إعلام المشتري بأنها لا يجوز أكلها وأما من جهة الأكل فلا يجوز إلا مع إحراز التذكية والكتابة المذكورة لا تكون عنواناً للتذكية والله العالم.

محمد إسحاق الفياض

٢٨ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

(١٧)
استفتاء حول التجاوزات على شبكة الكهرباء

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

م / التجاوزات على الشبكة الكهربائية.

كما يعلم سماحتكم بأن محافظة النجف الأشرف في الوقت الحاضر تتغذى من محطة النجف الغازية وبمعزل عن الشبكة الوطنية، أي أن الطاقة الكهربائية الواردة من محطة النجف الغازية تقسم على مناطق المحافظة فقط وان هناك بعض المواطنين يقوم ببعض الأعمال التي تؤثر على هذا التوزيع كذلك يأخذ الكهرباء من حصة منطقة أخرى. راجين من سماحتكم بيان موقف الشارع المقدس من هذه الأعمال.

سحب الكهرباء من منطقة مجاورة (خط آخر) بشكل يؤثر عند تكاثره على ديمومة الكهرباء للمنطقة المجاورة ويعرض العاملين في صيانة الكهرباء لخطر الصعق من جراء نقل الكهرباء بين المناطق بدون تعمد أو عن غفلة؟

بسمه تعالى: لا يجوز الإخلال بالنظام العام للمسلمين.

هناك بعض الخطوط الخاصة التي تغذي المستشفيات ومشاريع الماء والبريد وإنارة الشوارع وبعض الأماكن المقدسة وديمومة الكهرباء مطلوبة لهذه المناطق يقوم بعض المواطنين بربط خطوط على هذه الخطوط مما يؤدي عن كثرته إلى احتراق قابلوات هذه الخطوط وانقطاع التيار عنها وعدم إمكانية تشغيلها مطلقاً؟

بسمه تعالى: لا يجوز الإضرار بالمؤسسات الخدمية مطلقاً.

سرقة معدات الشبكة الكهربائية وتراكيب الإنارة والأعمدة والمحولات والقابلوات وربط الكهرباء للدور والمحلات وبدون مقاييس وبدون علم الدائرة وزيادة الطاقة من خط واحد إلى ثلاثة خطوط مما يؤثر على ديمومة التيار الكهربائي للمنطقة بأكملها؟

بسمه تعالى: لا يجوز سرقة الممتلكات العامة للدولة والله ولي التوفيق.

مكتب الشيخ الفياض

٧ جمادي الثانية ١٤٢٤ هـ

(١٨)
حول الآثار العراقية

بسمه تعالى

مكتب سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم. . .

س ١: لقد نهبت ـ كما تعلمون ـ كمية كبيرة من مقتنيات المتاحف العراقية بعد سقوط النظام السابق، ولقد هرب قسم منها إلى خارج العراق:

أ) فهل يجوز لمن يقع شيء منها في يده أن يحتفظ لنفسه أو يمنحه لغيره؟

الجواب: لا يجوز له ذلك بل عليه الاحتفاظ به إلى أن يستقر الوضع ويصبح المتحف مأموناً فإذا صار مأموناً أعاده إليه.

ب) وما حكم شراء ما يعرض منها للبيع في الداخل أو الخارج؟

الجواب: لا يجوز شراؤه فلو تسلمه فعليه إرجاعه إلى المتاحف شريطة أن تكون مأمونة.

ج) وإذا لم يجز شراء ما يعرض منها للبيع فهل يجوز دفع المال لغرض استنقاذها؟

الجواب: نعم يجوز وإذا استنقذه أعاده إلى المتحف.

س ٢: يقوم البعض بحفر مواقع الآثار في مناطق مختلفة في العراق واستخراج قطع منها وبيعها في الداخل أو تهريبها إلى الخارج وبيعها هناك فهل يجوز ذلك؟

الجواب: إذا كان ذلك ممنوعاً من قبل الدولة حفاظاً على المصلحة العامة لا نجوّزه.

س ٣: هل يختلف الحكم في الموارد السابقة بين الآثار الإسلامية وغيرها؟

الجواب: لا فرق بينهما في ما تقدم من الأحكام والله العالم.

مكتب الشيخ الفياض

٢٠ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

(١٩)
استفتاءات حول المقابر الجماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دامت بركاته)

نرجو من سماحتكم التفضل بالإجابة على عدد من الأسئلة المتكفلة ببيان ما يتعلق بمسألة المقابر الجماعية.

س١: هل يجوز التصدي من قبل ذوي الشهداء أو غيرهم لحفر الأمكنة التي يظن وجود تلك المقابر فيها؟

بسمه تعالى: إذا لم يكن ذلك هتكاً لهم جاز والله العالم.

س٢: هل يجب نقل الرفات إلى النجف الأشرف أم يكفي الدفن في نفس المدينة؟

بسمه تعالى: لا يجب نقل الرفات إلى النجف ولكنه أولى وأفضل.

س٣: لو لم يتمكن التعرف على بعض الشهداء وبقيت رفاتهم مجهولة النسبة فهل يمكن تأخير دفنهم حتى يتسنى التعرف عليهم ؟

بسمه تعالى: إذا ترتب مصلحة على تأخيرهم جاز وإلا فلا مبرر للتأخير.

س٤: هل يجوز النبش ثانية بعد الدفن لأجل التعرف على بعض الرفات المجهولة؟

بسمه تعالى: إذا لم يكن هتكاً جاز وإلا فلا.

س٥: إذا أخرجت الرفات على هيئة هيكل عظمي متكامل ومترابط فما حكم ما يلي: ا) تغسيلها. ب) تحنيطها. ج) تكفينها وبكم قطعة كفن. د) الصلاة عليها. هـ) طريقة دفنها من حيث التوجيه إلى القبلة وغيره.؟

بسمه تعالى: تغسل وتحنط وتكفن بكاملٍ القطع ويصلي عليها وتدفن إلى القبلة على الأحوط وجوباً.

س٦: إذا أخرجت الرفات على هيئة هيكل عظمي غير مترابط فما حكم ما يلي:

ا) تغسيلها. ب) تحنيطها. ج) تكفينها وبكم قطعة كفن. د) الصلاة عليها. هـ) طريقة دفنها من حيث التوجيه إلى القبلة وغيره.؟

بسمه تعالى: لا يجب شيء من تلك الأمور بل تلف بخرقة وتدفن إذا كانت عظام منتشرة ومتفرقة وأما إذا كان هيكل الإنسان العظمي محفوظاً وجب مراعاة جميع تلك الأمور.

س٧: إذا أخرجت الرفات غير متكاملة الأجزاء سواء كان فيها الصدر أم لا فما حيكم ما يلي: أ) تغسيلها. ب) تحنيطها. ج) تكفينها وبكم قطعة كفن. د) الصلاة عليها. هـ) طريقة دفنها من حيث التوجيه إلى القبلة وغيره.؟

بسمه تعالى: يعرف الحكم مما سبق.

س٨: ما هو المراد من الصدر في عبارة الفقهاء القائلة (إذا وجد فيها الصدر وجب كذا كذا)؟

بسمه تعالى: ما اشتمل على القفص الصدري وعلى اللحم أيضاً.

س٩: ما حكم اختلاط وتداخل الأعضاء بين الجثث وهذا أمر لا مفر منه لأن أكثرها دفن بطريقة عشوائية همجية؟

بسمه تعالى: لا بأس في ذلك.

س١٠: إذا كانت الأعضاء غير مترابطة فهل يكفي في غسلها أن تجعل في مكان واحد ويصب عليها الماء؟ وهل يجب الغسلات الثلاث عليها؟

بسمه تعالى: لا يجب الغسل في تلك الصورة وان كان أولى.

س١١: هل يجوز دفن مجموعة منهم في قبر واحد؟

بسمه تعالى: لا مانع من ذلك إذا كانت مجرد عظام منتشرة.

س١٢: هل يجوز غسل المس بمس هذه الهياكل العظمية أم لا؟

بسمه تعالى: لا يجب.

س١٣: الحداد يجب على الزوجة من حين الوفاة أم من حين العلم بها؟

بسمه تعالى: الحداد من حين العلم بوفاة الزوج والله العالم.

مكتب الشيخ الفياض

١٢ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

(٢٠)
استفتاءات حول عمل المرأة

الاستفتاء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد آله الطاهرين.

سماحة المرجع الديني الكبير آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . . .

نحن مجموعة من الأخوة والأخوات المؤمنين قمنا بإنشاء جمعية نسوية إسلامية هدفها إعادة الثقافة والفكر الإسلامي بعد أن غيب في عهد النظام الطاغوتي البائد لترميم ما هدم في الأسرة المسلمة في مجتمعنا وتقوم هذه الجمعية بنشر الكتاب والمجلة والكاسيت الإسلامي وتبسيط الحكم الشرعي وتوصيله ونشر الأخلاق الإسلامية والعفة.

فما كان منا إلا أن نستهدي بتوجيهاتكم الأبوية السديدة فوجهونا أدامكم الله ذخراً لنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته؟

مجموعة من المؤمنات

٢ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

بسمه تعالى: نوصي الأخوات المؤمنات دام توفيقهن بتقوى الله عز وجل والالتزام بالتعاليم الإسلامية، كما نوصي بأن تقوم مجموعة من المؤمنات بنشر تعاليم الدين الحنيف بطريقة تتناسب مع الشرع وبعيدة عن الرياء والشقاق وإثارة الفتن والسلام عليكم ورحمة الله.

مكتب الشيخ الفياض

٣ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ

الاستفتاء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله)

السلام عليكم. . . أفتونا مأجورين.

رفع مكتبكم استفتاء حول تنصيب قوات الاحتلال امرأة قاضية في محكمة النجف وذكرتم في الجواب أنه لا يجوز أن تكون المرأة قاضياً، فهل يعني هذا الجواب أن القاضي الموجود في المحكمة يكفي أن يكون رجلاً في جواز الترافع إليه أم لا بد من توفر شروط أخرى فيه؟

بسمه تعالى: يشترط في القاضي أن يكون حاكماً شرعياً جامعاً للشرائط منها شرط الأعلمية، أو منصوباً من قبله ولا يجوز الترافع إلى غيرهما والله ولي التوفيق.

الشيخ محمد إسحاق الفياض

٣٠ جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ

الفهرست

المقدمة ٥
(١) كلمة توجيهية إلى أبناء الشعب العراقي العزيز ٧
(٢) كلمة إلى أعضاء لجنة وضع آلية كتابة الدستور ١٣
(٣) كلمة حول الخصخصة في النظام الإسلامي ١٨
(٤) بيان حول تعريف الحكومة الإسلامية ٣١
(٥) كلمة توجيهية إلى طلبة الحوزة العلمية بمناسبة تعطيل الدراسة ٤١
(٦) كلمة يحث فيها على الاشتراك في الانتخابات في موعدها المحدد ٤٧
(٧) مباركة للشعب العراقي بنجاحه العظيم في الانتخابات ٥٠
(٨) بيان بمناسبة نجاح الانتخابات ٥٧
(٩) توجيهات حول ما يناسب العراقيين من حكومة ٦٠
(١٠) بيان بمناسبة فاجعة الكاظمية الأليمة ٦٨
(١١) كلمة موجهة إلى جناب رئيس الوزراء الدكتور إبراهيم الجعفري تحثه على الإسراع بإنزال العقوبات الصارمة بالإرهابيين والقتلة ٧٤
(١٢) رسالة إلى المسؤولين في الحكومة تحثهم على مكافحة الإرهاب ومعاقبة المجرمين ٧٩
(١٣) بيان لمكتب سماحة المرجع الديني آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض حول الاعتداء الآثم على مقام الإمامين العسكريين عليهما السلام ٨٤

(٢٤٠) .....بيانات وتوجيهات
(١٤) كلمة فيها حث الأمة على التوحد ومحاربة الإرهاب.....٨٦
(١٥) بيان في ذكرى ارتحال سيد الكونين الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله إلى جموع الزائرين الكرام.....٩٧
(١٦) بيان صادر من مكتب سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) حول العدوان الإسرائيلي على لبنان ١٠٠
(١٧) كلمة موجهة للحكومة والكتل السياسية تحثهم على التوحد ورص الصفوف.....١٠٢
(١٨) نص كلمة المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) في جمع من الشباب المؤمن ١٠٤
(١٩) رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تحثه على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعمير المرقدين الشريفين في سامراء المقدسة ١٠٨
(٢٠) رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تتضمن توجيهات قيمة لحل بعض المشاكل الرئيسية في البلد ١١٢
(٢١) بيان صادر عن مكتب آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض في ذكرى عاشوراء الحسين عليه السلام.....١١٩
(٢٢) بيان في الذكرى السنوية الأولى لفاجعة سامراء ١٢١
(٢٣) كلمة توجيهية صادرة من مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض بمناسبة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام.....١٢٥
(٢٤) بيان استنكار صادر عن مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض عن الاعتداءات على زوار الإمام الحسين عليه السلام ١٣١

سماحة آية الله العظمى فياض(دام ظله).....(٢٤١)
(٢٥) توصيات في ذكرى أربعينية الإمام الحسين عليه السلام صادرة من مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظله) ١٣٤
(٢٦) بيان صادر من مكتب المرجع الديني آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.....١٣٧
(٢٧) أجوبة سماحته على أسئلة صحيفة أساهي اليابانية.....١٤٠
(٢٨) أجوبة سماحة المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض على أسئلة رابطة فذكّر ١٤٧
(٢٩) كلمة للمرجع الديني آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض يحث فيها المسلمين على الاهتمام بالعلوم الحديثة وفي مقدمتها علم الطب.....١٦٢
(٣٠) كلمة توجيهية صادرة من مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض إلى المبلغين والمبلغات وخطباء المنبر الحسيني ١٦٩
(٣١) بيان بمناسبة عيد الفطر المبارك ١٧٦
(١) استفتاء حول الدستور المؤقت.....١٨٢
(٢) استفتاء حول انتخاب الحكومة الانتقالية ١٨٤
(٣) استفتاء حول الدستور الدائم للعراق.....١٨٩
(٤) استفتاء حول الستلايت وبعض الظواهر الطارئة على بلدنا في الفترة الأخيرة ١٩١
(٥)استفتاء حول القيام بالتظاهرات السلمية وبعض الممارسات الديمقراطية الأخرى ١٩٤
(٦)استفتاءات حول التعامل مع الممتلكات العامة والمواد المسروقة من دوائر الدولة ١٩٩

(٢٤٢).....بيانات وتوجيهات
(٧) استفتاءات حول بعض المنتسبين إلى الحوزة العلمية ٢٠٢
(٨)استفتاءات حول إقامة صلاة الجمعة ٢١١
(٩)استفتاءات حول أزمة المشتقات النفطية ٢١٤
(١٠)استفتاء حول سدنة المراقد المقدسة.....٢١٧
(١١)استفتاءات حول مسؤولي النظام السابق.....٢١٩
(١٢)استفتاء حول العقارات المصادرة من قبل النظام البائد.....٢٢٣
(١٣)استفتاء حول العمل في دوائر الدولة ٢٢٤
(١٤)استفتاءات حول حكم العمل مع قوات الاحتلال.....٢٢٥
(١٥)استفتاء حول قوانين المرور ٢٢٦
(١٦)استفتاء حول اللحوم المستوردة ٢٢٧
(١٧)استفتاء حول التجاوزات على شبكة الكهرباء.....٢٢٨
(١٨)حول الآثار العراقية ٢٣٠
(١٩)استفتاءات حول المقابر الجماعية ٢٣٢
(٢٠)استفتاءات حول عمل المرأة ٢٣٦
الفهرست ٢٣٩